التعليق الثمين

على

متن اعتقاد الرازيين

"أصل السنة واعتقاد الدين"





أبو الفداء حسام بن مسعود

غفر الله له

التعليق الثمين

على متن اعتقاد الرازيين

"أصل السنة واعتقاد الدين"

وهو واقع في خمسة مجالس

عقدت وتمت بفضل الله وتوفيقه على قناة إقناع

في شهر رمضان من عام ١٤٤٧ من الهجرة



أبو الفداء حسام بن مسعود

غفر الله له

المجلس الأول

تمهيد

إن الحمد لله نحمده، ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له، وأشه د أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأن محمدا عدبه ورسوله. أما بعد، فنستعرض في هذا المجلس وما يليه بحول الله وقوته، استعراضا موجزا وتعليقا علميا على متن من أهم متون عقيدة أهل الحديث المأثورة، وهو متن اعتقاد الرازيين، أو متن "أصل السنة واعتقاد الدين"، كما هو معروف ومطبوع. والرازيان هما الإمامان الشريفان الجليلان، أبو حاتم الرازي وأبو زرعة الرازي، وهما من أعلام القرن الثالث الهجري في الحديث وفي علم الرجال والجرح والتعديل، وكان إليهما المنتهى فيه رحمهما الله تعالى.

والرازي هذا نسبة إلى مدينة الرَّي في إيران، يزاد حرف الزاي في النسبة إليها لسهولة النطق فيقال "الرازي"! قال الذهبي في السير في ترجمة الحافظ أبي حاتم الرازي رحمه الله: "محمد بن إدريس بن المنذر بن داود بن مهران : الإمام ، الحافظ ، الناقد ، شيخ المحدثين الحنظلي الغَطَفَاني، من تميم بن حنظلة بن يربوع، وقيل: عرف بالحنظلي لأنه كان يسكن في درب حنظلة، بمدينة الري .كان من بحور العلم . طوف البلاد ، وبرع في المتن والإسناد ، وجمع وصنف ، وجرح وعدل ، وصحح وعلل"

يقول: "مولده سنة خمس وتسعين ومائة وأول كتابه للحديث كان في سنة تسع ومائتين ، وهو من نظراء البخاري ، ومن طبقته ، ولكنه عمر بعده أزيد من عشرين عاما. "

ثم قال بعدما ذكر بعض من سمع منهم رحمه الله تعالى: "ويتعذر استقصاء سائر مشايخه. فقد قال الخليلي :قال لي أبو حاتم اللبان الحافظ : قد جمعت من روى عنه أبو حاتم الرازي، فبلغوا قريبا من ثلاثة آلاف. "!

وقال رحمه الله: "قال الخليلي: كان أبو حاتم عالما باختلاف الصحابة وفقه التابعين ومن بعدهم، سمعت جدي وجماعة، سمعوا علي بن إبراهيم القطان يقول : ما رأيت مثل أبي حاتم !فقلنا له : قد رأيت إبراهيم الحربي، وإسماعيل القاضي؟ قال : ما رأيت أجمع من أبي حاتم، ولا أفضل منه ."

قال ابن أبي حاتم عن أبيه أبو حاتم رحمهما الله تعالى، فيما أخرجه السبكي في طبقات الشافعية: " سمعت أبي يقول» :أول سنة خرجت في طلب الحديث أقمت سبع سنين أحصيت ما مشيت على قدمي زيادة على ألف فرسخ ثم تركت العدد بعد ذلك، وخرجت من البحرين إلى مصر ماشيا، ثم إلى الرملة ماشيا، ثم إلى دمشق ثم إلى أنطاكيا ثم إلى طرسوس ثم رجعت إلى حمص ثم منها إلى الرقة ثم ركبت إلى العراق كل ذلك وأنا ابن عشرين سنة، وقال: بقيت بالبصرة سنة أربع عشرة أي ومائتين، فبعت ثيابي حتى نفدت، وجعت يومين فأعلمت رفيقي فقال: معي دينار فأعطاني نصفه، وطلعنا مرة من البحر وقد فرغ زادنا فمشينا ثلاثة أيام لا نأكل شيئا"

قلت وهذا من مناقبه رحمه الله ولا شك، ومما استحق به هؤلاء الأعلام الكبار ما جعله الله لهم من الرصيد في قلوب المسلمين وفي قرونهم من التعظيم والتوقير والثناء العطر، عليهم رحمة الله تعالى. وهو مما لا أحسب أني أبالغ إن قلت إنه لا يتصور ثبوت نظيره لأحد من أهل هذا الزمان الذي نحن فيه، مهما علت همة أحدنا في الطلب، ومهما بذل غاية البذل في ذلك، والله المستعان! نحن اليوم في زمان تأتينا فيه العلوم إلى أطراف أصابعنا، ونحن جلوس على أرائكنا، فتفتر همة الواحد منا ويقصر عن إتمام كتاب واحد يقع في يده، إلا من رحم الله، ثم يقول هو طالب علم، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم!

فهذا أبو حاتم، وعاصره بلديه وابن خالته الإمام الحبر أبو زرعة الرازي رحمه الله، قال عنه الذهبي في تذكرة الحفاظ: "كان من أفراد الدهر حفظاً وذكاءً وديناً وإخلاصاً وعلماً وعملاً"، وقال أبو بكر ابن أبي شيبة: "ما رأيت أحفظ من أبي زرعة"، قلت يروى عنه رحمه الله أنه قال عن نفسه إنه يحفظ ستمائة ألف حديث كما يحفظ الإنسان قل هو الله أحد! وقد نعته أبو حاتم بالإمام، رحمهما الله تعالى، وقال عنه: "حدثني أبو زرعة وما خلف بعده مثله علماً وفقهاً وفهماً وصيانة وصدقاً ولا أعلم في المشرق والمغرب من كان يفهم هذا الشأن مثله"

سبب أهمية متن اعتقاد الرازيين، ودفع الاعتراضات عليه

ومن هنا تأتي أهمية هذا المتن المبارك! فإن مثل هذين الإمامين الجبلين العظيمين في الحفظ والجمع والسماع عن العلماء وفي الرحلة في طلب ذلك وفي الإحاطة بمذاهب الصحابة والتابعين وتابعيهم وكلامهم، وفي الإخلاص والورع وحسن الديانة، عندما يقولا في متن مأثور عنهما: "أدركنا العلماء في جميع الأمصار حجازا وعراقا ومصرا وشاما ويمنا، فكان من مذهبهم أي في أصول الدين، كذا وكذا"، فإن هذا يكون تقريرا لإجماع سلفي عال لا مغمز فيه ولا غبار عليه بحال من الأحوال! ولهذا لم يستطع المتكلمون أن يطعنوا على المتن من جهة رمي الرجلين بالتجسيم كما سلكوه مع غيرهما. ذلك أن طريقة الأشاعرة والماتريدية في الاعتراض على متون اعتقاد أهل الحديث المأثورة الجارية على خلاف طريقتهم، تجري بالجملة على مجرى من مجار ثلاثة:

أولا: الطعن في صاحب المتن، إن كان ممن لا يضطرون هم إلى الائتمام به في شيء من العلوم. يقال: هو مجسم محترق، وليس ناقلا لمذهب الصحابة والتابعين في الاعتقاد كما تظنون، بل هو مرمي بالتجسيم، وعلماء أهل السنة والجماعة لا يرفعون به رأسا!

ثانيا: إن كان ممن اتفق الأشاعرة على رياستهم في العلم، فلهم فيه طريقان: أولها أن تنفى نسبة المتن إليه جملة، أو يقال بالإدراج واضطراب النقل والنسخ وضعف الرواية عنه، وثانيهما وهو المجرى الثالث هنا: أن يُتصرف فيه بالتأويل!

وهنا يجري القوم في المجرى الثاني، يقولون أبو زرعة الرازي وأبو حاتم الرازي إمامان جليلان من أئمة الحديث في القرن الثالث الهجري، ونحن نجلهما ونربأ بهما عن القول بالتجسيم! يقرر هذا الأصل أولا، ومن ثم يمنع من ثبوت نسبة هذا المتن إليهما، لمناقضته لذلك الأصل! مع أنه ليس في تلامذة الإمامين ومن تتلمذ في مدرستهما عبر القرون من اعترض عليه من جهة المتن، من جهة مخالفته ما فيه لاعتقادهما، ومع هذا يتعلقون هنا بدعوى التضعيف ويزعمون أن في إسناده إليهما ضعفا! مع أنهم يعلمون أن طريقتهم هذه لو سلكها المخالف في كثير من كتبهم المعتمدة عندهم، لأورد التشكيك في نسبتها إلى مؤلفها على أحسن الأحوال! أقل ما يورد التشكيك!

ومن اعتراضاتهم الساقطة قولهم إن الإمامين لم ينسبا الإجماع في مسألة العلو إلى الصحابة والتابعين، وإنما نسباها إلى من أدركا من علماء الأمصار في عصرهما! ويقال في الجواب عن هذا: فمن هم علماء الأمصار في اعتبار هذين الإمامين العظيمين الجليلين، الذين يعتد بقولهم في العقيدة ويعتبر بخلافهم، ممن كانوا في القرن الثالث الهجري، إن لم يكن المقصود ورثة الصحابة والتابعين على التحقيق؟؟ الرازيان ينقلان إجماع الجهمية مثلا؟؟ يقصدان إجماع الرافضة؟؟ إجماع الخوارج؟؟ بل المقصود ما عليه تلامذة التابعين وتابعيهم قطعا! وعليه فهو إجماع سلفي خالص لا شك فيه ولا مغمز! ثم إن

اشتراط أن يكون النص على الإجماع مأثورا بحروفه عن صحابي من الصحابة في هذه المسألة ونحوها محض تنطع، لأن المخالف فيها لم يكن قد ظهر على عصر الصحابة أصلا حتى يكون لهم كلام فيها، دع عنك أن يلجئهم الأمر إلى حكاية الإجماع!

إجماع أهل الحديث في كل قرن،
دال على إجماع السلف، متفرع عليه

وهذا من المواطن التي يغلط بل ويغالط فيها كثير من الناس، يقولون لا عبرة إلا بإجماع الصحابة! سق إلينا نصا على إجماع الصحابة في المسألة وإلا فلا حجة لك في دعوى الإجماع! فنقول لهم ماذا تقصدون بإجماع الصحابة؟ إن كان المقصود منه حكاية إجماعهم على تقرير مقالة معينة أو معنى معين، بألفاظ واصطلاحات لم تكن قد ظهرت على عصرهم، ولم يكن قد قام ما يدعوهم للكلام فيها أصلا، فهذا محض مكابرة!

أكثر الإجماعات التي تنسبونها أنتم معاشر المتكلمين إلى من تسمونهم بأهل السنة والجماعة، ما سمع الصحابة بها أبدا ولا خطرت لهم ببال أصلا! ومع هذا تقطعون بأن الصحابة لو خاضوا في تلك القضية لقالوا بنفس مقالتكم! لماذا؟ لأن عقولكم دلتكم على امتناع أن يكون المعنى الذي تقولونه مخالفا لما كان عليه اعتقاد الصحابة، فصيرتموه بذلك إجماعا لأهل السنة، لاتفاقكم أنتم عليه، وارتضيتم تسميته بالإجماع السلفي، مع أنه ليس اتفاقا على مقالة عرفها الصحابة أصلا، أو خطرت لهم ببال!

فنظير ذلك ندعيه نحن لأهل الحديث ونقرره في كتبنا، بإجمال حيث يلزم، وبتفصيل حيث يطلب!

فلماذا كان حلالا لبلابلكم الدوحُ، حراما للطير من كل جنس؟؟

لم ندع أبدا أن الصحابة أجمعوا على أن الله تعالى بائن من خلقه بحد، الصحابة ما تكلموا في هذه المسألة أصلا، وهي ألفاظ لم ترد في الكتاب ولا في السنة كما هو واضح! لكنهم أجمعوا على معان هذا هو مقتضاها الصريح! ومقتضى الحق حق كما هو معلوم! فإذا أجمع الصحابة على معنى ما، لزم أن يكون أتباعهم، المتبعون لهم بإحسان، بحيث يجمعون كذلك ولابد على مقتضيات ذلك المعنى، ويقررون ذلك صراحة في كتبهم، إذا دعاهم الداعي الشرعي إليه، كالرد على ما يحدثه أهل البدع من أغاليط لم يعرفها الصحابة، وهي تناقض تلك المقتضيات! وهذا أصل مهم لدرك صورة الاتصال العلمي بين قرون أهل الحديث، وكيف حفظ الله مذهبهم عبر القرون! وانتبهوا لهذا المعنى فإنه دقيق ومهم للغاية بارك الله فيكم.

فمثلا، ابن تيمية رحمه الله نحن نتمسك بأن أهل الحديث من بعده مطبقون مجمعون على قبول ما حرره في مسألة حوادث لا أول لها، مع أن الصحابة لم يتكلموا فيها بحرف واحد! لماذا أطبقوا على ذلك؟ لأنهم لما فهموا كلامه في القضية فهما مطابقا لمراد الشيخ، وأحسنوا تصور القضية الكلامية التي حرر هذا الكلام في الرد عليها، علموا أن القول بمنع تسلسل الحوادث حقيقته إبطال فاعلية رب العالمين جل في علاه في الماضي إلى الأزل، فيما قبل الحادث الأول المزعوم، وأن يكون بحيث يستحيل ويمتنع في حقه أن يريد الكلام أو الفعل قبل حدوث هذا العالم، بدعوى أن إرادته لا

تتعلق بالمحالات، ووقوع حوادث قبل الحادث الأول محال، للزوم التسلسل الذي زعموا امتناعه! والصحابة والسلف الأول بطبيعة الحال ما بحثوا أبدا ولا دعاهم الداعي للكلام في مسألة الحادث الأول المزعوم هذا هل يثبت أم ينتفي! والمعنيّ بالحادث الأول هنا هو أول حادث بإطلاق، من حيث هو حادث مبدوء بعد عدمه، وليس أول ما خلق في هذا العالم الذي نعهده من المخلوقات، وانتبه! فالصحابة ما تكلموا في شيء بهذا المعنى أبدا ولا تصوروه!

بل إننا معاشر أهل الحديث نجد في كتبهم وكلامهم المأثور، وفي فهمهم لنصوص الوحيين، ما يدلنا على أن فاعلية رب العالمين سابقة على هذا العالم، غير مقيدة نوعا بابتدائه في الوجود! بل لم يزل سبحانه فعالا لما يشاء، متكلما بما يشاء، بلا فعل أول ولا كلمة أولى! ولهذا نقول إنه لم يكتسب هذه المعاني من خلقه هذا العالم سبحانه، وإنما هو موصوف بها وجوبا من الأزل بلا ابتداء، سواء اختار أن يخلق عالمنا هذا أم لم يرد ذلك!

هذا المعنى له شواهده في كلام السلف مما هو مأثور عندنا! وكذلك نجد في المأثور أن معنى الأولية (أو الأزلية على اصطلاح المتكلمين) هو عند الصحابة والتابعين زمان ماض لا ابتداء له يمتد فيه وجود الباري جل في علاه، وليس حالا وجودية سابقة على هذا العالم بحيث أنها ليس فيها زمان ماض أصلا، حتى يوجد فيها موجود ما أو لا يوجد! حال سابقة حيث لا سبق، ومتقدمة حيث لا تقدم، ويقال هي قبل العالم حيث لا معنى للقبلية أصلا!! كلام فارغ ومحض تناقض! فالقديم عند

المتكلمين منفك عن معاني الزمانية، يجوز وجوده حيث لا معقولية للنسبة الزمانية أصلا، وهذا مخالف للمعقول ولما يفهم من كلام الصحابة والتابعين ولا شك!

فلهذا لزم أن نكون معاشر أهل الحديث، مجمعين إجماعا لا نلين فيه ولا نتساهل في تقريره، على بطلان قول الأشاعرة بمنع تسلسل الحوادث في الماضي، وأن نعتقد أن موقفنا العلمي في تلك القضية التي لم يعرفها الصحابة، هو بالضرورة مقتضى كلام الصحابة، الجاري على أصولهم العقلية فعلا، لا على الأصول اليونانية الفاسدة التي تشرب بها المخالفون! هذا الكلام لم يقرره ابن تيمية تقرير المتكلمين لنظريات ميتافيزيقية واهية مبنية على أصول أجنبية على العقل نفسه، تأثرا بابن كرام أو بابن سينا أو بغيرهما، كما يدعيه خصومه، وإنما قرره التزاما بمجاري الفطرة والبداهة التي يكون عليها المسلم السالم عقله من تلك البضاعة اليونانية، كما كانت عليه عقول الصحابة والتابعين رضي الله عنهم! ولهذا أطبق أهل الحديث عبر القرون على قبول كلامه وتأصيلاته الدقيقة، ولهذا كانوا ولا يزالون ينتصرون بها على أهل الكلام من كل نحلة! فإجماعهم على ذلك فرع على إجماع الصحابة على ما أجمعوا عليه فعلا، لأنه لاحق به بالاقتضاء الصريح، فلا نقبل أن يقال: هاتوا إجماعا صريحا للصحابة على ما قرره ابن تيمية! العبرة بالحقائق والمعاني لا بالأسماء والألفاظ!

ولهذا لا ينبغي أيضا أن نتساهل مع كل من يدعي اليوم من المنتسبين إلى السلفية وأهل الحديث، أن شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله أخطأ في هذه المسألة، مسألة تسلسل الحوادث هذه، أو فيما يناظرها من المسائل الكبرى التي لم يُعرف في جميع القرون التي تلت قرنه رحمه الله وإلى اليوم، من

علماء أهل الحديث وأئمتهم المتبوعين، من خالفه فيها أو نسبه فيها إلى الغلط! فقد رأينا من النابتة الحرورية الخبيثة المنتسبة زورا وبهتانا إلى آثار السلف وكتب الأثر في هذه الأيام، من اجترأ على أن يقول في الرد على بياننا لجهله وحماقته وتناقضه في أصول العلم بنقل كلام ابن تيمية، يقول: لا تلزموني بتقليد ابن تيمية كما قلدتموه أنتم! أنا آخذ من سلفه الذين يزعم هو أنه قد أخذ منهم! ورأينا من يقول: كلام الإمام أحمد واضح صريح، ولا نحتاج إلى ابن تيمية حتى نفهمه! ومن يقول ابن تيمية كلامه كلام فارغ، ونحن أفهم لكلام أحمد منه، إلى آخر ذلك الجهل والسخف المبين!

فالمسكين من هؤلاء لا يدري أنه بذلك يحكم على نفسه بمفارقة سبيل أهل الحديث عامة، وليس أنه يكون بذلك صاحب موقف سلفي أصيل، متحرر من تقليد ابن تيمية، كما يوهم به نفسه!! أنت بهذا تخالف أهل الحديث بجملتهم عبر القرون وليس ابن تيمية وحده في الحقيقة! ليس لأنهم جميعا اتفقوا على تقليد الرجل كما تتوهم، ولكن لأنه لو كان كلامه الذي ترفضه أنت باطلا، لوجب أن يقيم الله تعالى في أهل الحديث، الذين ارتضوه إماما لهم في العقيدة في القرون المتأخرة، يقيم في أهل الحديث، ورثة طريقة السلف الخالصة، من العلماء الكبار في قرنه والقرون التي تليه، من يبين غلطه بيانا يليق بالتفصيل الذي تكلم به الشيخ نفسه في كتبه، وأن يصبح اتفاق القوم منعقدا على رفض كلامه في المسألة لا على قبوله، كموقف الجماعة من كلامه رحمه الله في مسألة فناء النار، مثلا! إما هذا وإما أنهم ليسوا هم الطائفة المنصورة التي يجب على المسلمين جميعا أن يكونوا على ما هم عليه في أصول الدين كما يزعمون! صحيح إن بعض أهل الحديث ينفي عن الشيخ تلك المقالة، أعني القول

بفناء النار، وبعضهم يقول هو قوى ذلك القول تقوية ولم يصرح بصحته، وغير ذلك من مسالك لا صحة لها عند التحقيق، كما بينت ذلك في سياق شرحي على تحفة المريد للباجوري عندما تناولت تلك المسألة، إلا أن أهل الحديث متفقون على رد ذلك المذهب الفاسد على أي حال، وإن وقع في كلام ابن تيمية وابن القيم ما يدل على تقويتهما له، وليسوا بحيث أنهم يقلدونهما على كل شيء كما يزعمه الخصوم، وهذا هو المقصود بيانه هنا!

أننا بفضل الله تعالى لم نتفق على قبول ما قبلناه من كلامه في أصول الدين لأننا نقلده، أبدا، ولكن لأننا لم نر إلى اليوم تحريرا أفضل ولا أضبط منه في الانتصار لمذهب السلف الذي ورثناه عن أئمة هذه الطريقة المباركة من قبل أن يخلق ابن تيمية بقرون عديدة!

فيقال للمعترضين من تلك النابتة: كما قبلتم من عبد الله بن المبارك رحمه الله قوله "بائن من خلقه" مع أنها ألفاظ محدثة بالنسبة إلى من قبله من السلف، تقرر معنى لم يتكلم فيه أحد من السلف أصلا ولم يطرأ لهم ببال، فيما يتعلق بصفة العلو على العرش، فاقبلوا من ابن تيمية رحمه الله قوله بحوادث لا أول لها، ولنفس السبب! ما هو السبب؟ أن مقتضى الحق حق! فمقتضى كونه عز وجل ذاتا حقيقية موجودة في الأعيان، وليس معنى تجريديا كليا على طريقة الفلاسفة وعلى مقتضى طريقة المتكلمين، مقتضى كونه كذلك سبحانه، أن تكون ذاته منفصلة عن جرم العرش الذي هو مستو فوقه، بحد يفصلها عنه وجوديا، لأن خلاف ذلك يقتضي حلوله في خلقه سبحانه! ومع أن الصحابة لم يجدوا ما يلجئهم لتقرير هذا المقتضى الصريح، إلا أن ابن المبارك رحمه الله ورضي عنه رأى ما

يدعوه لذلك! ولأن الصحابة كانوا مجمعين على أصل قيام ذات الباري سبحانه في الأعيان في الحقيقة كما هو شأن كل موجود في الخارج، وهي تلك القضية التي يقتضي نفيها محض الإلحاد، لزم أن يكونوا مجمعين كذلك على صحة ما يقتضيه ذلك المعنى وما يلزم منه! فمن ألحقه بإجماع الصحابة ألحقه به من هذه الجهة!

ونظير ذلك يقال في مسألة تسلسل الحوادث. لما كان الصحابة رضي الله عنهم مجمعين على أن الله تعالى لم يزل فعالا لما يريد، وعلى أنه الأول بلا ابتداء، والآخر بلا انتهاء، وأنه لم يزل موصوفا بالكمال الواجب وبترتب أفعاله على إراداته جل شأنه (أنه لم يزل فعالا لما يريد)، لزم أن يكونوا مجمعين على أنه لم يكتسب معنى الخالقية بخلقه هذا العالم بعد أن كان في الأزل غير خالق لشيء ولا فاعل لشيء البتة، عاطلا عن كل خلق، سبحانه وتعالى علوا كبيرا! ومن ثم لزم ألا يكون له فعل في الماضي إلا وقد سبقته منه أفعال لا حصر لها، سبحانه وتعالى! فالإجماع على المعاني التي ذكرنا، يقتضي الإجماع على هذا اللازم الصريح كما ترى! الصحابة قرروا الأول ولم يجدوا ما يدعوهم لتقرير الثاني!

فلما أغرق المتكلمون في ضلالهم واضطر ابن تيمية رحمه الله لإبطال باطلهم، وجد ما يضطره لتقرير هذا اللازم، مستعملا اصطلاحاتهم التي يتكلمون بها، فجوز تسلسل الحوادث والأفعال الإلهية، وقال إن هذا هو مقتضى كماله الواجب له سبحانه، وصدق رحمه الله تعالى! فمحال أن تكون من أهل الحديث، الذين تصدق نسبتهم إلى مذهب الصحابة وطريقتهم، رضي الله عنهم، وتفهم هذا

الكلام كما حقه أن يفهم، ومع هذا تعترض عليه أو تتوقف وتقول أشترط عليكم إظهار إجماع صريح على مسألة التسلسل هذه من كلام الصحابة!!

نظير ذلك سلكته في كتابي آلة الموحدين، عندما حكيت إجماع أهل الحديث على المنع من الخوض في الغيبيات المطلقة بأقيسة التمثيل التي يسلكها الطبيعيون في الكوزمولوجيا وعلم الأحياء التطورية وهذه الأمور، مع أن الصحابة رضي الله عنهم ما عرفوا تلك النظريات ولا مروا بها ولا بما يناظرها يوما من الدهر! فكيف عرفت أنا أن أهل الحديث مجمعون على ذلك، وأن القضية من أصولهم المنهجية على التحقيق؟ عرفته باستقراء النصوص ذات الصلة في الكتاب والسنة، ومن آثارهم وما حرره العلماء والأئمة عبر القرون من بعدهم، في أمور الغيب عامة، وكيف أنهم سلكوا التسليم المحض في خبر الغيب والتفويض فيما لم يأتهم خبره، والإمساك عن الخوض فيه بلا بينة سمعية، تعظيما لجناب الله تعالى!

ولا يعني هذا منع المسلمين من تقرير ما تقتضيه ضرورة العقل فيما يتعلق بالغيب، فإن هذا ليس من تلك البابة، لأن بعض الناس حاولوا إلزامي بالمنع المطلق من استعمال العقل في شيء من أمر الغيب، وهذا ليس من كلامي ولا هو لازم منه! وتنطع عليّ أناس وقالوا أليس قياس الأولى الذي تجيزه من جنس قياس التمثيل؟ فبينت لهم أن الحجة فيه ليس مدارها على نقل الحكم من الأصل إلى الفرع بدعوى المماثلة، كما في قياس التمثيل والشمول، وإنما الحجة مدارها على العلم باقتضاء صفة معينة لمعنى معين، فما كان أحق بهذه الصفة، كان أحق بأن يصدق ذلك المعنى فيه ولابد! يقال هو

أحق بها من باب أولى! فالقياس هنا ليس طريق نقل الحكم فيه الاعتماد على التماثل المدعى من طريق النظر، فيكون كل موصوف ب(أ) موصوفا كذلك ب(ب) لمجرد دعوى التماثل النظرية! وإنما طريقه العلم الضروري بالاشتراك المعنوي في الحقيقة (أ) وأنه يلزم منه الاشتراك كذلك في معنى معين يقتضيه الاتصاف بالحقيقة (أ)! فمثلا، من كمال الموجود الحي، أن يكون فاعلا عن إرادة، فإذا كان موجود ما حيا دون أن يكون موصوفا بذلك المعنى فهو ناقص عن الموصوف به! فإذا وصف بذلك المعنى الكامل بعض الأحياء من الخلق، فمن باب أولى أن يكون الخالق الحي نفسه موصوفا به كذلك، لأنه أحق بالكمالات من خلقه! فهل نقلنا الحكم هنا من الأصل إلى الفرع بادعاء تماثل نظري بينهما، أن كل حي لابد أن يكون موصوفا بالفعل عن إرادة، أو كل حي من صفته كذا وكذا، فلابد أن يكون من صفته هذا أيضا؟ أبدا! وإنما نقلناه بمقتضى قاعدة بدهية مفادها أن الخالق أكمل من المخلوق لا محالة! فإذا كان للمخلوق كمال غير ملازم نوعا لنقصه ومخلوقيته، كان الباري سبحانه أولى به منه وأحق!

والقصد أننا فيما زعمناه من إجماعات أهل الحديث المتفرعة عن إجماعات الصحابة المحكية عنهم، لم نتعرض لا للجواهر والأعراض ولا للأجسام ولا لشيء من تلك البضاعة اليونانية الفاسدة! وهذا ما به نطالب المتكلمين بقبول دعوانا أن ما نقرره في هذه المسائل هو مذهب السلف من الصحابة والتابعين، وأن هذه الآثار هي كما نفهمها نحن لا كما يتأولونها هم!

فالواقع الآن أن كلا الفريقين يتفقان على قبول نصوص معينة وآثار معينة، وكلا الفريقين يزعمان إجماع ورثة علوم الصحابة على ما يدعى لها عندهم من الفهم والتأويل! المتكلمون يقولون كلامنا الذي أحدثناه بعد الصحابة، هو على طريقتهم، ومقتضى إجماعاتهم، والنصوص والآثار تدل عليه، بينما أهل الحديث في المقابل يبطلون ذلك، ويقولون بل ما عندنا نحن هو مقتضى كلام الصحابة وطريقة الصحابة وما أجمعوا عليه، وهو فهم السلف للنصوص! فما الفيصل في ذلك؟

كيف نبين بطلان نسبة طريقة أهل الكلام إلى الصحابة والسلف الأول؟

الفيصل والفرقان عند مخاصمة هؤلاء، في بيان أصل الخلل والانحراف في طريقة المتكلمين نفسها، وأنها طريقة يونانية أجنبية على عقول وألسنة الصحابة رضي الله عنهم، وأن الله تعالى محال أن يكون قد خاطب أولئك العرب الأقحاح بما لا يفهمونه حق الفهم إلا إذا هم أجروه على منطق أرسطو وأصوله وعلى طريقة فلاسفة اليونان! هذا هو الفيصل والفرقان! وهو البيان الذي وفاه أئمة أهل الحديث حقه في كل عصر بحسبه!

تأمل في مصطلح "أصول الدين" نفسه وفيما يستعمله فيه هذان الإمامان رحمهما الله تعالى، وقارنه بما يريده به المتكلمون في تصانيفهم، لترى البون الواسع بين الفريقين!

اسمع ماذا قال راوي المتن. قال الإمام أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم: سألت أبي وأبا زرعة رضي الله عنهما عن مذهب أهل السنة في أصول الدين، وما أدركا عليه العلماء في جميع الأمصار، وما يعتقدان من ذلك، فقالا" ثم ذكرا عدة مسائل، جاء على رأسها قولهما: "الإيمان قول وعمل، يزيد وينقص". فالآن السؤال الذي ندعو كل متكلم صادق متجرد لأن يتدبر فيه، هو هذا: لو أننا توجهنا بنفس هذا السؤال إلى عالم من علماء الكلام، أفكان يبدأ جوابه في تقرير أصول الدين، بهذه المسألة؟ أبدا! وإنما سيبدأ على طريقة القوم في إثبات حدوث العالم، ثم إثبات من أحدثه، ثم إثبات الصفات الواجبة له والممتنعة في حقه تفريعا على ذلك، ويمضي نصف المتن أو يزيد في تلك المسائل، ثم إذا فرغ من الإلهيات والعقليات، انتقل إلى ما يسمونه بالسمعيات، ومن ثم تأتي جل المسائل المذكورة في هذا المتن، معروضة على طريقة المتكلمين في عرضها وتفريعها والاستدلال لها بالعقل والسمع معا، فيما يزعمونه ويحسبونه كمال التحقيق في علم التوحيد وعلوم الاعتقاد، مع أنه من محض الإغراق في ضلال الفلاسفة وطريقتهم للأسف، ولا حول ولا قوة إلا بالله!

ولهذا نقول إن الافتراق بين طريقة المتكلمين وطريقة أهل الحديث افتراق منهجي أصيل، وليس أن أئمة السلف أنكروا على المتكلمين اعتزالهم وجهميتهم في أول ظهور ما يقال له علم الكلام، قبل أن ينقلب أبو الحسن عليهم ويرد عليهم، ثم لما استحسنوا رده قبلوه واعتمدوه! لا ليس كذلك! النزاع بين الفريقين أعمق من هذا وأغور! نحن أصول الدين عندنا تبدأ بتقرير ما في السمع، وأما هم فأصول الدين عندهم تبدأ بتقعيد فلسفي نظري ما أنزل الله من سلطان، ولا عرفه الأنبياء وأتباعهم أبدا، ثم

هم يفرعون كل شيء على ذلك التقعيد النظري الواهي، ويقولون إنه من الانتصار لعقائد المسلمين بالعقل السوي الصريح، مع أنه في حقيقة الأمر من تأسيسها كلها على نظرية فلسفية واهية مردودة من أصل الطريقة السكولاستية اليونانية في بنائها ثم في التفريع عليها!

قال الرازيان رحمهما الله إنهما أدركا العلماء في جميع الأمصار حجازا وعراقا ومصرا وشاما ويمنا، وهما صادقان في ذلك رحمهما الله تعالى، أدركاهم فكان مما وجدوهم عليه تلك المسائل التي ذكراها، وليس في شيء منها أثر لتأصيلات المتكلمين كما ترى! بل وليس التصنيف فيها جاريا على الابتداء بالإلهيات أولا ثم السمعيات والغيبيات الأخرى ثانيا، كما يسلكون هم! لا داعي عند المسلم صحيح النفس الجاري على الفطرة السوية في بناء الاعتقاد في نفسه، لأن يسلك ذلك الترتيب الذي تكلفوه هم في فلسفتهم وعلى طريقتهم عند مخاصمة الفلاسفة الدهرية ومجادلتهم!

لقد كان من أعظم آفات الطريقة الأرسطية الأفلاطونية في المعرفة، التي تشبع بها المتكلمون والتزموها التزاما صارما، أنها سوت بين قيام المعرفة في النفس بإطلاق، وبين قيام البرهان النظري الملزم لمن يخالفها عند الخصومة! والسبب في ذلك أن المعرفة بكل ما يمكن تحصيل المعرفة به في الوجود، تتفرع عند أولئك الفلاسفة لا محالة على نظرية فلسفية ميتافيزيقية متكلفة عندهم في تبيين الكيفية التي يدرك بها العقل كل معنى ينسبه إلى موجود ما في الخارج، من حيث هو موجود! أي أن تلك النظرية أو ذلك التكييف يصدق في الموجود ولابد بضرورة كونه موجودا في الخارج على الحقيقة، وإلا ما أمكن للعقل أن يدرك عنه هذا المعنى أو ذاك من الأصل! فمثلا، أنا أدرك عن موجودين في

الخارج أن بينهما نسبة مكانية ما، أن أحدهما خارج الآخر أو داخله أو فوقه أو تحته أو محايث له أو مباين، ليس لمجرد كونهما موجودين في الخارج فعلا، كما عليه بدائه العقلاء، ولكن لضرورة خضوعهما جميعا، مع ذلك، للنظرية الميتافيزيقية التي يعتنقها الفلاسفة في تحقيق الموجودات! فهل يصح أو يعقل أصلا تطلب تفسير ما، أو تكييف ما بحيث يكون معللا لكون الموجودين في الخارج، أي موجودين، بحيث يجوز للعقل أن يدرك عنهما أن بينهما نسبة مكانية معينة؟؟ أبدا! هذا مطلب نظري مغرق في السفسطائية! ولكنه مع ذلك هو أساس المنطق الأرسطي، وأساس طريقة المشائين في بناء المعارف بشأن كل ما في الأعيان! ولهذا كان هو أساس الطريقة الكلامية في إثبات أصول الدين!

فبسبب هذا المسلك المتنطع السفسطائي، أصبح من غير المقبول من الإنسان أن يدعي أنه يعلم أنه مخلوق، هكذا، دون أن يبين كيف خلص إلى ذلك المعنى من تلك النظرية الأصلية التي ينفون اسم العقل البتة عن كل من خالفها أو لم يبدأ منها! وعليه وجب على كل عاقل أن يقدم برهانا نظريا يمر عبر مصفاة الفلاسفة مبدئيا، لتقرير الحكم العقلي لما يزعم وجوده أو وقوعه بالغيب، أيا ما كان ذلك الشيء، بداية من حدوث العالم ووجود من أحدثه! بدون ذلك البرهان لا يصدق فيه أنه يعلم ما يدعي العلم به أصلا، ولو وقف على رأسه! وإذن فليس لك أيها المسلم أن تستعرض أصول دينك، مهما كنت معتقدا صحتها، دون أن تقدمها في قالب يجاري الطريقة الأرسطية في بناء المعارف الغيبية، وعلى الترتيب الذي يشترطونه منهجيا، بداية من إثبات الصانع نفسه! إن لم تفعل ذلك فأنت مقلد

متمحض في التقليد، لا تعلم طريقة لإثبات قيام أصول ملتك التي تدين بها على مبدأ المعرفة عند أرسطو! ومعاذ الله أن يظن فيك أنك خارج على ذلك المبدأ أو شاذ عنه أو مخالف له! إذن يكون دينك فاسدا مناقضا للعقل، مخالفا للمنطق، وما أدراك ما المنطق، سلمنا الله وإياك من مخالفته!

فالإمامان هنا ينقلان الإجماع ليس فقط على هذه الأقوال التي حرراها في المتن، وانتبه، ولكن على أن هذا هو منهج أئمة القرن الثالث الهجري من أهل الحديث والسنة في تقرير أصول الدين! هذه هي أصول الدين عندنا، لا ما عند المتكلمين!!

بدأ المتن بتقرير مسألة الإيمان قول وعمل يزيد وينقص، وفيها رد على المرجئة الأقحاح الذين أخرجوا العمل من مسمى الإيمان، وقالوا الإيمان إنما هو التصديق، والتصديق إما أن يوجد في القلب فيكون المصدق مؤمنا، وإما ألا يوجد، فلا يكون مؤمنا، والعمل لا شأن له بذلك! وهؤلاء كفرهم أهل الحديث لأن من محض الزندقة والإلحاد قطعا أن يعتقد الرجل أنه ناج يوم القيامة بمجرد أنه يصدق بوجود من صنعه!! مثل هذا لا فرق عنده على أي ملة يموت، ما دام يثبت الصانع! ولا فرق عنده بين إيمان محمد عليه السلام وإيمان إبليس، فأي حظ يكون له من الإسلام؟؟ نسأل الله السلامة! ثم إن في الإرجاء درجة أخف من هذه، وهي إرجاء الفقهاء، الذي ظهر في الكوفة في أصحاب أبي حنيفة، إذ أخرجوا العمل من مسمى الإيمان، لكنهم قالوا مع هذا بأن العمل الصالح من ثمرات الإيمان، وأن العمل الصالح ينفع المؤمن والمعصية تضره، والفعل الكفري يخرجه من الملة. والإيمان إنما يتفاوت عندهم بتفاوت أسباب التصديق فقط، من كثرت أدلته في المسألة التي يؤمن بها، كان

أعظم إيمانا بها، وحينئذ يتفرع عن زيادة الإيمان عنده زيادة في العمل واجتناب المعاصي، إذ إن الأكثر تصديقا سيكون أكثر عملا وأحسن ولابد، وليس أن نفس الزيادة في العمل هي زيادة في مسمى الإيمان! ولهذا آل الخلاف بين أهل الحديث وبينهم في المسألة في كثير من الأحيان إلى اللفظية كما ذكره شيخ الإسلام رحمه الله تعالى.

والصواب الذي عليه أهل الحديث عبر القرون أن نفس الإيمان يزداد بالطاعة وينقص بالمعصية! مسمى الإيمان في الشرع! وله أدلة في الكتاب والسنة منها قول الله تعالى: ((وما كان الله ليضيع إيمانكم)) يعني صلاتكم التي توجهتم بها إلى غير القبلة الجديدة. ومنها قوله عليه السلام: الإيمان بضع وسبعون شعبة، أعلاها قول لا إله إلا الله، وأدناها إماطة الأذى عن الطريق. فنفس العمل إيمان، يزداد به ما في الباطن من التصديق، ويكون ملازما له، وكذلك في النقص، المعصية نقص في التصديق القلبي، فينقص بها الإيمان بما يشهد له مجرد التلبس بها، كما في قوله عليه السلام: "لا يزني الزاني إذا زنى وهو مؤمن" الحديث.

القرآن كلام الله غير مخلوق بجميع جهاته

قال الماتنان رحمها الله: "والقرآن كلام الله غير مخلوق بجميع جهاته". قلت أي أنه سبحانه تكلم به حرفا وصوتا، تكلم بكلماته، كلمة بعد كلمة، فلا الحرف الذي تكلم به سبحانه مخلوق، ولا الصوت الذي صدر عنه وسمعه جبريل مخلوق، ولا الكلمات المتعددة المتتابعة مخلوقة، بل كل ذلك من ذاته

العلية وإليها، يسمعه المخلوق بكيفية لا يعلمها إلا الله سبحانه، بلا حلول ولا اختلاط، خلافا لمن قال "لفظي بالقرآن مخلوق" ففتح بذلك بابا للجهمية ليلبسوا على الناس اعتقادهم، فيدخل من ذلك الباب القول بأن كلام الله في حقيقته ليس هو الحروف والكلمات التي تقرأ في المصحف، وإنما هي من العبارة المخلوقة عن الكلام القديم! وهذه بدعة الأشعرية والماتريدية في هذا الباب، وحقيقتها ومآلها عند التدبر، القول بخلق القرآن! لأنه إذا كان الاعتقاد أن الرب سبحانه لا يصدر عنه لا حرف ولا صوت ولا كلمة بعد كلمة، لأن ذلك كله مقتضاه حلول الحوادث بالقديم، فلا صحة إذن لنسبة القرآن إلى الله من حيث هو كلامه، وإنما تكون حقيقة النسبة أن هذا الذي بين دفتي المصحف مخلوق كله بجميع جهاته ومن جميع الوجوه، خلقه ليعبر به عن معان مرادة في نفسه!

لهذا دفع الإمامان مسألة خلق القرآن بقولهما "بجميع جهاته" تغليقا لتلك الأبواب كلها على الجهمية وأذنابهم! نعم الحبر والورق في المصحف مخلوقان ولا شك، وآلة النطق التي نقرؤه بها عند التلاوة مخلوقة قطعا، والأصوات التي تصدر عنا هي أصواتنا المخلوقة ولا ريب، لكن مقولة اللفظية كان من ورائها في أصل نشأتها مكر الجهمية وتلبيسهم ومحاولتهم تمرير القول بخلق القرآن بجميع جهاته، من طريق تقرير حقيقة مخلوقية آلة النطق والتلاوة في الإنسان! ولهذا حارب السلف تلك المقولة وبدعوا قائليها، لما فيها من الإجمال والاحتمال! هل تريد بقولك "لفظي بالقرآن مخلوق" نفس الألفاظ والكلمات التي هي كلام رب العالمين أنها مخلوقة نوعا، فلا حقيقة للحرف والصوت إذن إلا أن يتلفظ به المخلوق عندما يتلو القرآن، فيكون ذلك كله مخلوقا البتة، أم تريد أن تلفظك أنت بتلك الكلمات عند التلاوة

هو المخلوق فقط، وأنه ليس هو نفسه الصوت الإلهي غير المخلوق الذي تكلم به رب العالمين سبحانه حرفا بعد حرف وكلمة بعد كلمة؟ الأمر ملتبس ولا شك! ولهذا حكم بعض السلف بكفر من يقول هذه المقالة، لأنهم خبروا أحوالهم وعرفوا مكرهم وما يريدون من ورائها. وسيأتي في هذا المتن قرب آخره قول الإمامين: ومن قال لفظي بالقرآن مخلوق، أو القرآن بلفظي مخلوق فهو جهمي.

أصل القدرية، قياس الأفعال الإلهية على أفعال المخلوقين

ثم قال الإمامان رحمهما الله تعالى: "والقدر خيره وشره من الله عز وجل"، وهذا تقرير للإيمان بالقدر على وجهيه جميعا، الخير منه والشر، كله من الله تعالى، لأن القدرية إنما نفوا تقدير الباري سبحانه لأفعال العباد، بدعوى تنزيه الرب جل في علاه عن أن يكون هو خالق الشر! فوقعوا في الثنوية بذلك، إذ صيروا العبد خالقا لأفعاله من دون الله تعالى، وأخرجوها من ملك وسلطان الباري بالكلية، سبحانه وتعالى عما يقولون علوا كبيرا! وبعضهم اقتصر على إثبات العلم القديم بتلك الأفعال، ونفى كون الله تعالى قد أرادها وشاءها وخلقها كما أراد سبحانه، وهذا من الشبهات التي ما زلنا نسمعها كثيرا عند بعض الجهال عند تعرضهم لتلك المسألة! تراهم يضربون المثل بالمدرس في المدرسة الذي يعلم أحوال طلابه، فيعلم أيهم سيفلح وأيهم سيفشل، فإذا حضر الامتحان، وقع للطلبة ما توقعه لهم، وهذا هو غاية ما هنالك! وهذا من محض تشبيه الأفعال وقياس رب العالمين على خلقه، فالمخلوق لا يعلم ما هو كائن في المستقبل علما كاشفا مطابقا للواقع لا محالة، حتى وإن كان مما يعتزم هو فعله بنفسه، لأنه لا يملك جميع الأسباب ولا سلطان له على حوادث العالم، وإنما

يتفرد بذلك الملك والسلطان رب العالمين سبحانه، خالق كل شيء! فلأنه خالق كل شيء سبحانه، لا يقع في الوجود شيء إلا بإرادته وحكمه، كان علمه كاشفا أتم ما يكون الكشف، وليس تنبؤا بمصير فلان وفلان بمقتضى العلم بسابق أحوالهم، كما يكون في المدرس المخلوق! بل هو علم من كتب مصير كل موجود في العالم فلا يقع شيء في الوجود إلا كما كتب وكما أراد سبحانه! ولا يلزم الجبر من ذلك المعنى إلا من قياس الأفعال الإلهية على أفعال المخلوقين، والملك الإلهي على ملك المخلوق، والعلم الإلهي على علم المخلوق! ولا يكون خالق كل شيء شريرا لوقوع الشر في مخلوقاته، سبحانه وتعالى علوا كبيرا، فإنه لا يفعل ما يفعل إلا لحكمة، علمها من علمها وجهلها من جهلها. ولا يكون الكفر الذي يفعله المخلوق الكافر، فعلا له هو سبحانه لكونه قد خلقه، بل يكون الفاعل هو المذموم به ولابد، لتحليه بحرية الإرادة والاختيار المخلوقة التي لا يماري فيها إلا مكابر! ولا تكون حرية الإرادة والاختيار المخلوقة حرية صادقة على الحقيقة، موجبة للمساءلة والمحاسبة للمخلوق الموصوف بها على الحقيقة، إلا في صنع الباري جل شأنه، الذي بيده مقادير الموجودات كافة، ولا يخرج شيء عن ملكه وسلطانه البتة! ولا يخالف في ذلك إلا من تلبس بقياس الباري على خلقه، فتنبه.

النزاع في أفضلية الصحب ليس كالنزاع في ترتيب خلافتهم.

ثم يقول الإمامان: "وخير هذه الأمة بعد نبيها أبو بكر الصديق ثم عمر بن الخطاب ثم عثمان بن عفان ثم علي بن أبي طالب رضي الله عنهم، وهم الخلفاء الراشدون المهديون، وأن العشرة الذين سماهم

رسول الله صلى الله عليه وسلم وشهد لهم بالجنة على ما شهد به، وقوله الحق، والترحم على جميع أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم والكف عما شجر بينهم"

قلت وهذا من أصول أهل الحديث الكبرى، التي ما نبتت نابتة الرفض والتشيع إلا من الخروج عنه. وهذا الترتيب في الفضل والخيرية توقيفي وليس اجتهاديا، النبي عليه السلام هو الذي علمنا ذلك في صريح كلامه، والنصوص الناطقة به كثيرة متوافرة، كقوله عليه السلام في أبي بكر: "لو كنت متخذاً من أهل الأرض خليلاً لاتخذت أبا بكر خليلاً .

وقوله فيه :لا يبقين في المسجد خَوْخة إلا خوخة أبي بكر . وكلاهما متفق عليهما، وفيهما فضل أبي بكر على جميع الصحابة رضي الله عنهم جميعا، فإن له خصائص لا يشركه فيها أحد. وعن ابن عمر رضي الله عنهما أنه قال: "كنا نقول ورسول الله صلى الله عليه وسلم بين أظهرنا: إن خير الناس بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم أبو بكر وعمر وعثمان، ويسمع النبي صلى الله عليه وسلم بذلك فلا ينكره" وثمة نصوص أخرى فيها أن عليا هو أفضل الأمة بعد أبي بكر وعمر، لذا كان الخلاف في ترتيب الفضل، هل يقدم عثمان على علي أم العكس، خلافا مستساغا لا إنكار فيه، وأما الخلافة، فمن زعم أن عليا كان أحق بالخلافة من عثمان، فهذا جاهل مبتدع.

قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى: " إن هذه المسألة مسألة سهلة، أي :مسألة الخلاف في الفضيلة هل عثمان أفضل أو علي؟ مسألة سهلة، فلا يبدع المخالف ولا يضلل، إنما الذي يبدع ويضلل من خالف في مسألة الخلافة، أي :من قال إن علياً أحق بالخلافة من عثمان، فهذا ضال، بل هو أضل

من حمار أهله؛ لأنه تنقص المهاجرين والأنصار؛ لأنهم أجمعوا على تقديم عثمان ومبايعته بالخلافة" ويأتي من بعدهم في الفضل بقية العشرة المبشرين بالجنة، وقد سماهم النبي عليه السلام بما يفهم منه الترتيب في الفضل، قال عليه السلام فيما صح عنه: " عشرةٌ في الجنَّةِ : أبو بَكْرٍ في الجنَّةِ ، وعُمرُ في الجنَّةِ ، وعليٌّ وعثمانُ والزُّبَيْرُ وطلحةُ وعبدُ الرَّحمنِ وأبو عُبَيْدةَ وسعدُ بنُ أبي وقَّاصٍ . قالَ : فعدَّ هؤلاءِ التِّسعةَ وسَكَتَ عنِ العاشرِ ، فقالَ القومُ : ننشدُكَ اللَّهَ يا أبا الأعورِ منِ العاشرُ ؟ قالَ : نشدتُموني باللَّهِ ، أبو الأعوَرِ في الجنَّةِ" (قلت يشير الراوي إلى نفسه وهو سعيد بن زيد رضي الله عنه).

وجوب كف الألسن عن أئمة المسلمين، فرع عن وجوب الإمساك عما شجر بين الصحابة.

والإمساك عما شجر بين الصحابة من أوجب واجبات أهل السنة، لأن فتح تلك الفتنة للخوض والجدل فيه إساءة إلى أفضل الخلق بعد النبي عليه السلام، وما يسوؤهم يسوؤه ولابد، قال عليه السلام: "لا تَسبُّوا أصحابي فوالَّذي نَفسي بيدِهِ لَو أنَّ أحدَكُم أنفَقَ مثلَ أُحُدٍ ذَهَبًا ما أدرَكَ مُدَّ أحدِهِم ولا نصيفَهُ"! ثم إن التنقص منهم نقض في نفس بنيان الشريعة، لأنهم هم حملتها ونقلتها إلى الخلق، وهم شهودها الذين أشهدهم الله تعالى عليها، فمن طعن في الشهود فقد أسقط ما شهدوا به ولا شك! فالذي وقع بينهم إنما كان عن اجتهاد وحسن قصد بالجملة، رضي الله عنهم وأرضاهم، وهذا هو الظن

اللائق بهم والواجب لهم، ولهذا غفر الله لهم وزكاهم في كتابه جل في علاه، مع ما كان منهم بعد نبيه عليه السلام!

ولعل مما ينبغي أن يضاف إلى هذا الأصل العظيم في هذا الزمان، تفريعا عليه وتحشية، أن يقال: الترحم على أئمة المسلمين المجمع على إمامتهم، وتوقير ورثة علوم الصحابة، وكف ألسنة السفهاء عن أعراضهم، هذا من أصول أهل السنة قطعا، لأنه كما حمل الصحابة علم النبي عليه السلام إلى من بعدهم، فكذلك حمل العدول الأفاضل النبلاء من هذه الأمة علم الصحابة إلى من بعدهم، ثم من كل جيل يحمل ذلك العلم عدوله، فمن طعن في أجيال الأئمة والعلماء من أهل الحديث في القرون التي تلت القرون الثلاثة الأولى، كالذي يتهمهم بالتفريط والتساهل مع الجهمية والتأثر بالمتكلمين وطريقتهم وهذه الأمور، فهذا قاطع للطريق بين الأمة وبين علوم الصحابة رضي الله عنهم، يجب تعزيره والحجر عليه، فإن العلم في هذه الأمة لم يزل محمولا على أكتاف الأكابر العدول المشهود لهم بالرياسة فيه، قرنا بعد قرن، الذين شابت لحاهم في طلبه وتدريسه وإفتاء الناس بمذاهب السلف، فهؤلاء من يؤخذ عنهم، ولا عبرة بالدخلاء عليهم في أي قرن! والطعن في هؤلاء جملة كما سلكته تلك النابتة الحرورية المحترقة، يسقط شهود الدين، ويشبه صنيع الرافضة مع أصحاب النبي عليه السلام من وجوه يضيق المقام عن بسطها والله المستعان.

معنى البينونة من الخلق محل إجماع سلفي قطعا، وإن لم يعرف الصحابة هذا اللفظ ولا استعملوه.

ثم قال الإمامان رحمها الله: "وأن الله عز وجل على عرشه بائن من خلقه، كما وصف به نفسه في كتابه، وعلى لسان رسوله صلى الله عليه وسلم بلا كيف."

قلت لم يكن يكفي في هذا السياق قطعا، وبالنظر إلى الغرض من جمع هذه الأصول في سلك واحد على هذا النحو الذي تكلم به الإمامان رحمها الله تعالى، لم يكن يكفي أن يقال: الله عز وجل على عرشه، كما وصف به نفسه في كتابه ووصفه به رسوله! ما الداعي أصلا لإيراد هذه المسألة في جملة أصول الدين، إن لم يكن هو بيان المعنى الدقيق الذي يفترق فيه أتباع الصحابة والتابعين عن أتباع الخلف والجهمية المعطلين؟ الأمة كلها متفقة على قبول العبارة: "الله تعالى على العرش استوى"! فأين ما يمتاز به أهل الحديث عمن خالفوهم في فهم هذه الألفاظ، وكيف يتبين ذلك إن اقتصر على ذلك؟ هذا هو محل النزاع الذي أوجب إيراد هذه القضية في جملة أصول أهل السنة في نظر الإمامين رحمها الله تعالى. ولهذا لزم أن يزاد في هذا المقام ويقال: "بائن من خلقه". ما هو المعنى الإضافي الذي يفهم من هذه الزيادة؟ المفهوم منها أنه سبحانه عال فوق العرش علوا حقيقيا بذاته القائمة في الأعيان، وأن ذاته منفصلة عن العرش المخلوق، بائنة منه ومما سواه! وهذا يبطل به كل حمل لقوله تعالى "على العرش استوى" على المجاز المحض أو قصره على وجه من وجوه التأويل يخالف ما يسميه المتكلمون بالمعنى الحسي أو العلو الحسي! بل الله تعالى عال على العرش حقيقة

بذاته، على نحو يقبل الدخول تحت الحس ولابد! فإن شئت أن تسميه بالعلو الحسي على هذا المعنى فهو حق لا ريب فيه!

وهذا الموضع هو أكبر شوكة في هذا المتن في حلوق أهل الكلام ولا شك، لأن البينونة إنما تكون بين شيئين متقابلين في الجهة، وهما هنا ذات الباري سبحانه وجرم العرش من تحته، وهم لا يجيزون إثبات الجهة لله تعالى أصلا، لفساد أصولهم في ذلك! فبأي وجه تثبت لذاته بينونة؟؟ لا هو بائن من خلقه ولا هو حال فيهم مخالط لهم ولا هو في جهة أصلا بالنسبة إلى شيء مما خلق، ولا يقبل الوجهين جميعا!! هم يجعلونهما ضدين يرفعان جميعا عن ذاته سبحانه! وهذا في غاية الفساد! لماذا؟ لأن الشيئين القائمين في الأعيان حقيقة، إما أن أحدهما بائن من الآخر، أو ليس بائنا منه (كأن يكون مخالطا له أو محايثا له أو نحو ذلك)! فرفع البينونة وعدمها معا، رفع للنقيضين عن الموجود في الأعيان، ومقتضاه نفي وجوده بالكلية! يعود شيئا موهوما مقدرا في الذهن فقط! وهذه كما بينت مرارا وفي غير موضع، هي نهاية مذاهب المتكملين على التحقيق، ومقتضاها التام، والله المستعان!

بعض القوم يعترضون على عبارة "بائن من خلقه" هنا، بأن هذا اللفظ ما ورد في الكتاب ولا في السنة، قالوا هذا خلاف ما شرطه الماتنان على نفسيهما في نفس الموضع من ألا ينسبا إلى الله تعالى إلا ما وصف به نفسه ووصفه به رسوله، صلى الله عليه وسلم! قالا "كما وصف به نفسه في كتابه وعلى لسان رسوله"، فأين جاء في الكتاب أو في السنة وصفه بأنه بائن من خلقه؟ وقد تقدم أن هذا من التنطع ومن اشتراط ما ينقض الغرض من التصنيف أصلا!

ونقول لهم: فهل وصف الله تعالى نفسه في كتابه أو وصفه رسوله بأنه سبحانه منزه عن الجسمية؟ هل جاء في النصوص التصريح بأنه لا تحل به الحوادث؟ هل تجدون فيما بين أيديكم من نصوص الكتاب والسنة أو آثار الصحابة رضي الله عنهم ما فيه التصريح ببطلان حوادث لا أول لها؟ أبدا! هذه كلها ألفاظ أحدثتموها واستعملتموها في الكلام عن رب العالمين وعن أفعاله سبحانه، ولم نر منكم من يعترض عليها بأنها لم ترد في الكتاب ولا في السنة!

ولولا أنكم أحدثتم تلك الألفاظ وركبتم عليها من المعاني ما خالف ما كان عليه السلف، ما اضطر ورثتهم لأن يردوا عليكم بمثل هذا! فعندما يكون المعنى المقرر في المتن، مواطئا لما في الكتاب والسنة، فلا يقال إن من استعمله يكون بذلك قد وصف الله تعالى بما لم يصف به نفسه ولا وصفه به رسوله! بل يكون مِن وصْفِه بما وصف به نفسه وما وصفه به رسوله أن يقرَّر من الألفاظ والمعاني ما يلزم لإبطال ما نحله المبطلون عليه، وإن لم يرد نفس اللفظ في كتاب ولا في سنة! وهذه طريقة العلماء عبر القرون! والكلام عن رب العالمين بما لم يرد لفظه مع صحة معناه، هو من طريقة الصحابة أنفسهم، كقول عائشة رضي الله عنها للرسول عليه السلام "ما أرى ربك إلا يسارع في هواك"، والنبي عليه السلام لم ينكر عليها! قال النووي في "شرح مسلم" (١٠/٤٩) :" قَوْلُهَا: (مَا أَرَى رَبَّكَ إِلَّا يُسَارِعُ فِي هَوَاكَ): هُوَ بِفَتْحِ الْهَمْزَةِ، مِنْ أَرَى، وَمَعْنَاهُ: يُخَفِّفُ عَنْكَ، وَيُوَسِّعُ عَلَيْكَ فِي الْأُمُورِ، وَلِهَذَا خَيَّرَكَ" انتهى. وقال ابن حجر في "فتح الباري" (٥٢٦/٨) :" قَوْلُهُ " مَا أَرَى رَبَّكَ إِلَّا يُسَارِعُ

فِي هَوَاكَ " : أَيْ مَا أَرَى اللَّهَ إِلَّا مُوجِدًا لِمَا تُرِيدُ، بِلَا تَأْخِيرٍ، مُنْزِلًا لِمَا تُحِبُّ وَتَخْتَارُ " انتهى. فلما كان المعنى صحيحا لم يمنعها النبي عليه السلام من العبارة عنه بهذا الكلام!

نظير هذا المسلك العجيب في الاعتراض، يسلكه بعضهم في لفظة "الحد"! يقولون: لا تحتجوا علينا بكلام الأئمة الأقدمين في مسألة الحد، فإنهم من شروطهم ألا يوصف رب العالمين إلا بما وصف به نفسه، وهذا اللفظ لم يرد! ونقول لهم من السلف من تكلم بهذا اللفظ، بل أول من تكلم به هو عبد الله بن المبارك من كبار أتباع التابعين رحمه الله، وهو ممن يشترطون على الناس ألا يصفوا رب العالمين إلا بما وصف به نفسه وما وصفه به رسوله، صلى الله عليه وسلم! فالعلماء فهموا من ذلك جواز الإخبار عن رب العالمين بما صح معناه وإن لم يرد لفظه، إذا دعت الحاجة إلى ذلك! ومن جديد نقول لهم أنتم بهذا تمنعوننا من شيء لو التزمتم الامتناع منه لسقط عليكم علم الكلام كله من أوله إلى آخره، ولكنكم لا تنتبهون إلى ذلك.

فالذي أوجب أن تُستحدث هذه العبارة وتقرر في متون اعتقاد أهل الحديث، إنما هو مخالفة المتكلمين للمعنى المعتمد عند السلف لقوله تعالى "على العرش"! ولألا يظن أن هذا من التفسير الذي منعوا منه، ولا يشتبه على السامعين المراد بالمنع من التفسير بأنه المنع من تقرير اللوازم الصحيحة للمعنى الذي فهمه الصحابة، قالا رحمهما الله تعالى "بلا كيف"! فإذا اقترن إثبات البينونة من الخلق، بنفي الكيف، فهم من ذلك بما لا يدع مجالا للبس أو الاشتباه أن التكييف الذي نفاه العلماء الذين نقل الإمامان إجماعهم على هذه القضية، إنما هو ذكر تفصيل الكيفية، وليس إثبات

المعنى الصحيح، الجاري على طريقة العرب وسليقتهم في فهم الخطاب، مع تفويض العلم بكيفيته وحقيقته لله! نحن نفوض الكيفية لا المعنى، وهذا واضح جدا في قولها هنا: بائن من خلقه بلا كيف! فإن من حيل وألاعيب أهل الكلام المعروفة عندما يتعرضون لكلام إمام يذعنون لإمامته في العقيدة، يقول فيه: "الكيف ممنوع" أو لا كيف أو لا تفسير أو تلاوتها تفسيرها أو نحو ذلك، أنهم يقولون المراد من هذه المقولة ونحوها: ما نحن عليه معاشر الأشاعرة من نفي الحقيقة الوجودية القائمة بذات الله تعالى، التي تصيرها صفة حسية لا معنوية! فإلى جانب ما قررناه مرارا من أن أئمة السلف لم يعرفوا الأصول العقلية اليونانية التي ألزمتكم أنتم بهذا النفي، فمحال أن يكون مرادهم من منع الكيف كمرادكم من منعه، فإنك ترى الكلام هنا فيه إقران بين تقرير معنى البينونة من الخلق، وبين المنع من الكيف! فلا متسع هنا لأن يقال إن إثبات البينونة بهذه العبارة هو من التكييف الذي منع منه الأولون في قولهم "لا كيف"! وإنما التكييف الممنوع قدر زائد على ذلك لا محالة!

يتفلسف بعضهم ويتحذلقون بنقل ما روي عن أبي زرعة رحمه الله في ذم الكلام وأهله أنه لما سئل عن تفسير ((الرحمن على العرش استوى)) غضب وقال: تفسيره كما تقرأ. هو على عرشه، وعلمه في كل مكان، من قال غير هذا فعليه لعنة الله" فيزعمون بالتأويل البارد أنه إنما غضب هنا لأنه يقول بتفويض المعنى! قالوا أي شيء نفهم من منع التفسير إلا القول بتفويض المعنى؟؟ وهذا محض مكابرة! لأن التفسير إنما يطلب للألفاظ الغريبة التي لا يفهمها السامع إذا سمعها! ولهذا اضطر المتأخرون منكم لركوب مطايا التأويل، لأن فلسفتكم أنتم قد صيرت تلك الألفاظ مستنكرة مستشنعة

إذا ما أضيفت إلى رب العالمين، على معناها الذي يفهم بلا تفسير! فلما صار التزام التفويض مفضيا إلى تعطيل القرآن عن معانيه، اضطررتم إلى التأويل والتفسير! وأما أهل الحديث، فعلى طريقة الصحابة رضي الله عنهم، لا يطلبون تأويل ما لا يحتاج فيه إلى تأويل! وإنما تفسير هذه الألفاظ تلاوتها فقط! هي كما تقرأ! صاحب اللسان العربي القويم يدري ما المقصود بقوله على العرش استوى إذا ما قرأه! له عرش مخلوق قد استوى عليه سبحانه، علا عليه واستقر فوقه، فالمعنى واضح لا يحتاج إلى تفسير! ولهذا قال له تفسيره كما تقرأ! لم يغضب رحمه الله لأنه لا يرى لها معنى يجب إثباته كما يزعمون، وإنما غضب لأنه يعلم أن أقواما يعطلون المعنى بالكلية، ولهذا قال كما ترى "هو على عرشه وعلمه في كل مكان، ومن قال غير هذا فعليه لعنة الله"! وإلا فليس في العرب عاقل لا يفهم معنى أن يكون لله تعالى عرش حقيقي مخلوق فوق السماوات، وهو عليه سبحانه من فوقه بذاته العلية! هذا فعلا لا يحتاج إلى تفسير!

ولا عبرة بقول بعض المتكلمين هنا: البينونة هذه غايتها أن يكون المراد منها نفي الحلول في الخلق، ونحن نسلم بهذا النفي ولا نخالف فيه! هذا محض مكابرة، لأن أصولهم تقتضي المنع من البينونة ومن الحلول جميعا كما مر! وليس نفي أحدهما وإثبات الآخر! هم يرفعون المعنيين بدعوى ارتفاع الضدين عن ذاته، وهم مغالطون في ذلك لأن هذين المعنيين هما نقيضان في حق الموجود في الخارج وليسا ضدين! الشيء الموجود في الخارج، نسبته إلى غيره من الموجودات أيضا في الخارج إما أن تكون أنه

بائن منه أو غير بائن (حال فيه أو مخالط أو محايث أو نحو ذلك)، أما أن يكون لا بائنا منه ولا غير بائن، فهذا من رفع النقيضين معا وليس من رفع الضدين!

وكما ترى فإن الإمامين لم يلتزما بتقديم هذه المسألة على ما سواها، بل تقدمها في العرض، الكلام على مسألة فضل الصحابة والتفاوت فيه، وما يجب لهم، ومسألة الإيمان قول وعمل، وهذا كما بينا خلاف طريقة الخلف في تصنيف متون الاعتقاد! بل عند المتكلمين كافة أن أصول الدين هي المقدمات العقلية الفلسفية التي ينبني عليها العلم بوجود الباري، والعلم بصفاته الثبوتية، التي منها الاستواء على العرش! فهذا يبدأ به أولا ولابد، طمعا في إخراج المسلم الذي يتلقى المتن أو النظم من التقليد في أصل الدين، ثم إذا فُرغ منه ومما سواه من العقائد الخبرية، انتُقل إلى ما يتعلق بالصحابة رضي الله عنهم، لا قبل ذلك! لماذا؟

لأن القوم مسلكهم في بناء الاعتقاد مسلك جدلي يوناني صرف كما مر! يُبدأ فيه بالأصل العقلي الأول، الذي بني عليه وجود الباري، وهو أجل الأصول وآكدها وأعظمها، ثم يفرع الأمر فرعا من فرع من فرع، وصولا إلى أدق القضايا السمعية الخبرية! وهو ما لأجله صارت أصول الدين كلها عندهم سابقة على السمع تحقيقا، وليست لاحقة له أو مبنية عليه! بل السمع نفسه مبني عليها قبولا وردا وتأويلا. وهذه من المخالفات المنهجية الأصيلة التي خالف بها المتكلمون أهل الحديث. ولهذا أنكر عليهم شيخ الإسلام رحمه الله تقسيمهم الدين إلى أصول وفروع، وإجراءهم الأسماء والأحكام على هذا التفريق البدعي! قالوا من خالف في الأصول كفر، ومن خالف في الفروع لم يكفر! فأي

أصول وأي فروع؟؟ أصولكم الأولى بدع يونانية صرفة في جملتها، وليست مما يجب على المسلم اعتقاده، دع عنك أن يكفر إن خالف فيه!

ثم قال الإمامان: "أحاط بكل شيء علما"، وهذا لوجوب الفرقان بين المعيتين الذاتية والعلمية! فالله تعالى مع كونه على عرشه عاليا فوق الخلق كافة، بائنا منهم جميعا، إلا أنه مع ذلك لا يخفى عليه شيء في الأرض ولا في السماء، وهو معكم حيثما كنتم! معكم أي بعلمه لا بذاته! علت ذاته واستقرت فوق السماوات سبحانه، وأحاط علمه مع ذلك بكل شيء.

الله تعالى يرى في الآخرة وينظر إليه بالعين الباصرة

فهو كما وصف نفسه: ((ليس كمثله شيء وهو السميع البصير)). يسمع ويبصر ويعلم، ويحيط علمه بكل موجود، مع كونه ليس في شيء من ذلك كغيره من الموجودات سبحانه. ثم قالا رحمهما الله: "والله تبارك وتعالى يرى في الآخرة، يراه أهل الجنة بأبصارهم، ويسمعون كلامه كيف شاء وكما شاء". قلت لماذا قالا "بأبصارهم"؟ لأن من المتكلمين من يثبت الرؤية ويزعم أنه يثبت الرؤية، ولكنه ينفي أن تكون بالأبصار التي في الرؤوس! لماذا؟ يلزمه ذلك من نفيه العلو الحسي لرب العالمين فوق العرش! ليست ذاته في جهة عندهم حتى يكون المقصود برؤيته في الآخرة أن الخلق ينظرون إليه بأبصارهم سبحانه! لا صحة لمعنى "إليه" هذا أصلا! ومنهم من قال تكون بالأبصار، ولكن بلا جهة ولا مقابلة أو نسبة مكانية بين الرائي والمرئي، لأن ذلك كله على أصولهم يكون

أعراضا، والأعراض مخلوقة! فيكون إذن مرئيا لا في جهة! وهذا تناقض، وهو أقرب شيء شبها في عقولنا إلى قول النصارى: ثلاثة آلهة وإله واحد معا! فإذا ناقضتهم قالوا: أتجادل في قدرة الله؟؟ الله قادر على كل شيء!! فكذلك هنا! الله قادر على أن يكون بحيث ينظر الخلق إليه من غير أن ينظروا إليه! سبحان الله!

والتأكيد على أن الله تعالى يسمع الخلق كلامه كيف يشاء وكما يشاء، يرد به على الجهمية الذين قالوا بنفي كون العباد يسمعون كلامه، وإنما يسمعون ما يخلقه من الكلام في غيره، عبارة عما يريد! وهذا ملازم لقولهما فيما مر: "القرآن كلام الله غير مخلوق بجميع جهاته". فمن جهاته أن الخلق يسمعون صوته سبحانه حقيقة إذا شاء، ولا يمتنع ذلك من أي وجه عند أهل الحديث!

يقول الإمامان: "والجنة والنار حق، وهما مخلوقتان، أي موجودتان الآن، لا يفنيان أبدا، وهذا رد على الجهمية الذين قالوا بوجوب فنائهما جميعا، لزعمهم أن بقاء الشيء أبدا إنما يصدق في القديم الأزلي فقط ولا يجوز لغيره! وفيه كذلك إبطال لقول من زعم أن النار تفنى بخصوصها، فلا يبقى منها شيء، ولا يبقى فيها أحد على الإطلاق! والصواب في ذلك الذي عليه أهل الحديث، أن الذي يخلو فيها من الخلق ويزول، إنما هو تلك الطبقة منها التي يعذب فيها المؤمنون تطهيرا، فهذه هي التي تفنى، وأما الدركات السفلى من دون هذه، التي جعلها الله للكفار فهم فيها خالدون أبدا لا يخرجون منها ولا يرجى لهم الخروج، نسأل الله السلامة.

المجلس الثاني

نظرية الجوهر والعرض هي السبب في فساد فهم المتكلمين لكثير من أخبار الغيب في السمعيات كما في الإلهيات.

قال الإمامان: "والصراط حق"، قلت الصراط جسر دقيق للغاية، يضرب فوق جهنم، يمر به الناس كافة، فمن كتبت له النجاة جاوزه إلى الجنة، ومن كتب عليه الهلاك أوبقته الكلاليب العملاقة التي تكون به في حافتيه، فتخطفه إلى المنزلة التي يكون فيها! ومن كان من المؤمنين بحيث أنه قد كتب عليه التعذيب في جهنم، فإنه يخردل فيها بتلك الكلاليب ويبقى ما شاء الله له أن يبقى، ثم ينجو. والمشهور وكما جاءت به السنة، كما في صحيح مسلم من حديث أبي سعيد الخدري موقوفا، أنه أدق من الشعرة وأحد من السيف، والناس تتفاوت في سرعة مجاوزته بحسب أعمالهم، ومقدار ما جعله الله لهم من النور، كما جاءت به السنة أيضا. وسبب تأكيد الإمامين على كونه حقا في هذا المقام، أن من المعتزلة من أنكروه وحرفوه بالتأويل، كالقاضي عبد الجبار وغيره! قالوا لو كان حقيقة بهذه الصفة التي وردت في الخبر، لكان تعذيبا وتكديرا، والمؤمنون الناجون لا يكدرون ولا يعذبون! فزعموا أن المراد بالصراط طريق الجنة في الدنيا وطريق النار، أي الأعمال التي توصل إلى كل منهما! وهذه قرمطة باردة ولا شك، إذ النصوص صريحة لا مرية فيها! وليس في شيء من صفة الصراط ما يلزم أن يكون فيه تعذيب للمؤمن الذي أراد الله له النجاة! هذه كيفيات الله أعلم بها، ولا قياس لشيء منها على ما في عادتنا! فالكل وارد عليه لا محالة، لكن لكل إنسان ما يلائم حاله!

قال تعالى: ((وَإِن مِّنكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا كَانَ عَلَى رَبِّكَ حَتْماً مَّقْضِيّاً)) [مريم : ٧١] أي ليس منكم أيها المخاطبون بالقرآن أحد لا يردها، أي النار! ثم الورود عليها يتفاوت بحسب حال الإنسان، فمن الناس من يمر فوقها كالبرق، ومنهم من يخطف إلى قاعها خطفا فلا ينجو أبدا، نسأل الله العافية! لكن ورودها حتم مقضي على الجميع! عن ابن مسعود رضي الله عنه أن النبي عليه السلام قال: "فيُعْطَوْنَ نُورَهم على قَدْرِ أعمالِهم، وقال : فمنهم مَن يُعْطَى نُورَه مِثْلَ الجبلِ بينَ يَدَيْهِ، ومنهم مَن يُعْطَى نُورَه فوقَ ذلك، ومنهم مَن يُعْطَى نُورَه مِثْلَ النخلةِ بيمينِهِ، ومنهم مَن يُعْطَى دون ذلك بيمينِه، حتى يكونَ آخِرُ مَن يُعْطَى نُورَه على إبهامِ قَدِمِه، يُضِيءُ مَرَّةً ويُطْفِئُ مَرَّةً، وإذا أضاء قَدَّمَ قَدَمَه، وإذا طَفِئَ قام، قال فيَمُرُّ ويَمُرُّونَ على الصراطِ، والصراطُ كحَدِّ السَّيْفِ، دَحْضٌ، مَزَلَّةٌ، فيُقالُ لهم، امْضُوا على قَدْرِ نورِكم، فمنهم مَن يَمُرُّ كانْقِضاضِ الكوكبِ، ومنهم مَن يَمُرُّ كالرِّيحِ، ومنهم مَن يَمُرُّ كالطَّرْفِ، ومنهم مَن يَمُرُّ كشَدِّ الرَّحْلِ ، يَرْمُلُ رَمَلًا، فيَمُرُّونَ على قَدْرِ أعمالِهم، حتى يَمُرَّ الذي نورُه على إبهامِ قَدَمِه، تَخِرُّ يَدٌ، وتَعْلَقُ يَدٌ، وتَخِرُّ رِجْلٌ، وتَعْلَقُ رِجْلٌ، وتُصِيبُ جوانبَه النارُ فيَخْلُصُونَ، فإذا خَلَصُوا قالوا : الحمدُ للهِ الذي نَجَّانا منكِ بعدَ أن أَرَانَاكِ، لقد أعطانا اللهُ ما لم يُعْطَ أَحَدٌ"

فالصراط حق لا مرية فيه، نسأل الله أن ينجينا منه وأن يسلمنا تسليما!

ثم قال الإمامان: "والميزان الذي له كفتان يوزن فيه أعمال العباد حسنها وسيئها، حق"

قلت: كما تأول بعض الجهمية الصراط، تأول بعضهم كذلك الميزان، وقالوا الأعمال أعراض، والأعراض لا توجد منفكة عن الأجسام، ولا تبقى زمانين، فمحال إذن أن يكون ميزانا حقيقيا، لأن وزن الأعمال بهذا المعنى محال، فصرفوه إلى المجاز! وهذا باطل قطعا، لأن الله تعالى قادر على تصيير أمور من حقائق تلك الأعمال التي وقعت عليها، تصييرها أجساما توزن، ويعرفها العبد إذا رآها على أنها هي أعماله، لا إشكال في ذلك البتة من جهة العقل، إلا عند من التزم بنظرية الأعراض الأرسطية الواهية!

والأشاعرة لهم جوابان مشهوران عن هذا الكلام، التزموا فيهما جميعا بنظرية الجوهر والعرض كما هو المتوقع والمنتظر. قال بعضهم تعاد الأعراض مرتبة، أي كما جرت في الدنيا، فيمر بجسم الإنسان عند بعثه جميع الأعراض التي عاشها في الدنيا، ولكن بسرعة بالغة، لأن العرض لا يوجد أصلا حتى يوزن، وإذا أعيد، فلا يوجد إلا قائما بالجسم، وقال بعضهم بل تخلق للأعراض أمثال تكون أعراضا مطابقة لها (على أساس أنها لا ترجع أصلا). والقول الأول فاسد لأن العمل يبقى على نظريتهم غير قابل للوزن لأنه عرض مستقل، ويلزم أن يكون الموزون هو العبد نفسه حال العمل وليس نفس العمل، والقول الثاني فاسد كذلك لأنه خروج عن ظواهر النصوص بلا موجب! النص يقول إن الأعمال توزن وهؤلاء يقولون بل تخلق أجسام تمثلها تمثيلا، ثم توزن تلك الأجسام! والصواب الذي عليه أهل الحديث أن نفس ما يسميه المتكلمون بالأعراض، على نظريتهم الفاسدة، يقلب أجساما قابلة للوزن! أي أن شيئا من الحقائق الوجودية التي تقترن بالإنسان حال التلبس بالفعل، مما لا

يعلمه إلا الله عز وجل، يعاد ويحول إلى صورة تقبل الوزن، مما جميعه أمر غيبي لا يحيله العقل، ولا يعلم حقيقته إلا رب العالمين ولا إشكال.

فلهذا العبث الاعتزالي لزم تقرير الإيمان بالميزان على الحقيقة، وبأن له كفتان حقيقيتان وأن الأعمال ترجع أجساما توزن عليهما فعلا على الحقيقة، خلافا لما بدعه هؤلاء!

قال الإمام ابن بطة في كتابه "الإبانة الصغرى": "وقد أجمع أهل العلم بالأخبار، والعلماء والزهاد والعُباد في جميع الأمصار أن الإيمان بذلك، - يعني: بالميزان - واجب لازم"

وقال الإمام اللالكائي: "وأجمع السلف على إثبات الميزان في الحساب يوم القيامة، قال سفيان بن عيينة" :السُنة عشرة فمن كُنَّ فيه فقد استكمل السُنة، ومن ترك منها شيئاً فقد ترك السنة: إثبات القدر، وتقديم أبي بكر وعمر، والحوض، والشفاعة، والميزان، والصراط، والإيمان قول وعمل، والقرآن كلام الله، وعذاب القبر والبعث يوم القيامة، ولا تقطعوا بالشهادة على مسلم."

وقد اختلف العلماء في الميزان هل يكون واحدا يوزن به لكل أحد، وتوزن به جميع أعماله، أم أنها تكون موازين متعددة؟ وسبب ذلك الخلاف أنه قد ورد الميزان بصيغة الجمع في بعض النصوص، كقوله تعالى ((وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ)) [الأنبياء : ٤٧] فاختلفوا هل المقصود تعدد الموازين من جهة أنها أعمال كثيرة وأمم كثيرة توزن لها أعمالها المتعددة على ميزان واحد، أم أن الميزان نفسه يتعدد، وإن تعدد فهل يكون لكل أمة ميزان يخصها، أم يكون لكل نوع من الأعمال ميزان

يخصه، أم ماذا؟ الظاهر والله أعلم من قوله تعالى ((وَالْوَزْنُ يَوْمَئِذٍ الْحَقُّ فَمَن ثَقُلَتْ مَوَازِينُهُ فَأُوْلَـئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ)) [الأعراف : ٨] أن التعدد راجع إلى تعدد الأعمال الموزونة للعبد الواحد، تعدد مرات الوزن على نفس الميزان، وليس إلى تعدد نفس الميزان الذي توزن عليه الأعمال! وهذا هو المشهور وما عليه أهل الحديث، وأكثر الأشاعرة والماتريدية، وهو الصحيح إن شاء الله تعالى.

والميزان له لسان وكفتان، وهذا مشهور مستفيض في كتب السنة، وفيه روايات عن الصحابة كابن عباس وغيره لها حكم الرفع.

ثم يقول الإمامان: "والحوض المكرم به نبينا صلى الله عليه وسلم حق"

قلت حوض الرسول عليه السلام يكون في أرض المحشر، كما ثبت في السنة بالتواتر. وقد ورد في بعض الروايات أن الله تعالى قد جعل لكل نبي حوضا، يجتمع أتباعه عنده، وأعظمها وأبرزها هو حوض سيد المرسلين صلى الله عليه وسلم. فوجه التكريم به ليس في اختصاصه به عليه السلام، ولكن في اختصاصه بصفته وفضله بين حياض النبيين. وأقوى ما في الباب هو حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنه في الصحيحين، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم حوضي مسيرة شهر، وزواياه سواء، ماؤه أبيض من اللبن، وريحه أطيب من المسك وكيزانه أكثر من نجوم السماء من شرب منه فلا يظمأ أبدا." وعند أحمد في مسنده أن الحوض كما بين عَدْن (في اليمن) وعَمّان (في الشام) وذلك نحو شهر. وثمة روايات أخرى في سعة الحوض، كما في الصحيحين من حديث أنس رضي الله عنه أن النبي عليه السلام قال: "إنَّ قَدْرَ حَوْضِي كما بيْنَ أيْلَةَ وصَنْعاءَ مِنَ

اليَمَنِ، وإنَّ فيه مِنَ الأبارِيقِ كَعَدَدِ نُجُومِ السَّماءِ." وعند مسلم من حديث أبي هريرة وحذيفة أنه عليه السلام قال: "إنَّ حَوْضِي لأَبْعَدُ مِن أيْلَةَ مِن عَدَنٍ" يعني عن المدينة، وفي مسلم عن أبي ذر: "ما بيْنَ عَمَّانَ إلى أَيْلَةَ"، وعنده أيضا عن عبد الله بن عمر "إن أمامكم حوضا كما بين جرباء وأذرح"، وهما قريتان في الشام، بينهما مسيرة ثلاث ليال.

وللشراح وللعلماء طرق في الجمع بين هذه الروايات المختلفة.

الطريق الأولى: إرجاع الاختلاف إلى اختلاف الطول والعرض، وهذا جاء النص في بعض الروايات صريحا على خلافه.

الطريق الثانية: إرجاعه إلى اضطراب بعض الرواة في بعض ألفاظ رواية "جرباء وأذرح" واختصارهم لها.

الطريق الثالثة: إرجاع الاختلاف إلى مراعاة النبي عليه السلام لمعرفة من يخاطبهم بالقرى والأنحاء، فيمثل لكل قوم بما يعرفونه من المسافات بين البلدان، مع كون المقدار المحدد غير مقصود بخصوصه، وإنما المقصود الإشعار بعظم المسافة وتباعد الأنحاء فقط،

الطريق الرابعة: إرجاع الأمر إلى تفاوت المراد بالمسير في كل رواية ما بين السير السريع والسير البطيء.

الطريق الخامسة: إرجاعه إلى كون الحوض يتسع شيئا فشيئا كما قال النووي رحمه الله.

والطرق الثلاث من الثانية إلى الرابعة قد تجتمع في جواب واحد، وهو اختيار ابن حجر إجمالا، وهو الصواب والله أعلم، وعلى أي حال فالذي يتفق عليه الجميع، ولا يدخله النزاع، هو السعة البالغة لذلك الحوض الشريف، نسأل الله أن يرزقنا وروده والشرب منه.

وقد نفته المعتزلة وكذبوا به جملة لسبب عقلي صرف مداره على قياس فاسد على طريقتهم في ذلك. وقد ترتب على ذاك الاعتراض العقلي اختلاف المتكلمين فيما إذا كان الحوض يوجد قبل الصراط أم بعده، مع أن النصوص ظاهرة في كونه في أرض المحشر قبل الصراط! فما هو الاعتراض؟ قالوا الحوض وظيفته أن يشرب منه الناس ليرتووا! فإن قلنا إنه يكون بعد الصراط، فما الذي يشرب منه الناس إذا قاموا من قبورهم عطاشا يحتاجون إلى الماء؟ لو اجتازوا الصراط قبل ورود الحوض فلن يحتاجوا إليه! وإن قلنا إنه يكون قبل الصراط، فكيف يصل إليه الماء الذي يأتيه من نهر في الجنة، والحال إذن أن النار ستحول بينه وبين الجنة، والحال أن ماءه يأتيه من الجنة؟؟؟ لا يمكن ذلك! من هنا نفته المعتزلة جملة وحملوه على المجاز، من باب إراحة الرأس! ندفعه بالتأويل ونرتاح! وهذا وأيم الله من أذم وأفسد ما أنت راء من صور التحكم بالقياس المتكلف في أمور الغيب! ما يدريكم كيف يكون الإنسان حال خروجه من قبره بعد تمام البعث والنشور، ومن أين لكم بأنه يكون عطشانا أو غير عطشان؟؟ وما يدريكم كيف يكون وصول الماء من الجنة إلى الحوض كما جاءت به الروايات؟ هذا كله غيب مطلق التغييب، لا قياس له على شيء مما نعهد، فالله أعلم به!

ومع أن الأشاعرة أنكروا على المعتزلة نفيهم الحوض، إلا أنهم اختلفوا على أثر هذا الجهل في موضعه، فقال فريق منهم إنه يكون قبل الصراط، مانعين من كونه بعده بما قاله المعتزلة، ومعتضدين له بظواهر النصوص، وقال آخرون بل يكون قبله، مانعين من كونه بعده بما قاله المعتزلة أيضا! وكان حريا بهم أن يخرجوا من كلام المعتزلة جملة واحدة، ولكنهم للأسف قد ورثوا عنهم الطريقة والمنهج وتشبعوا بها تشبعا، وإن تكلفوا الخروج من كثير مما بناه القوم على ذلك المنهج الفاسد من الزندقات والضلالات!

مشكلة أبي الحسن رحمه الله في طوره الثاني، الذي تأسس عليه مذهب الأشعرية وبه نسب إليه رحمه الله وغفر له، أنه كان يومئذ في مرحلة استفاقة من ثمرة اتباع شيخه الجبائي وغيره من كبراء المعتزلة، وما انتهى إليه القوم جملة من مقالات كفرهم لأجلها أئمة أهل الحديث! لكنه كان قد تشبع بأصول الاعتزال وطريقتهم غاية التشبع، وكان من غير المتصور لديه أن ينخلع منها بالكلية، لأن مباني العقل نفسه كانت أرسطية صرفة، فلا يكون المنفك منها إلا منفكا من العقل نفسه! والبيئة التي تربى جميع أصحاب العلوم الشرعية فيها مجراها على التسليم بصحة التأصيل الكلامي والتأسيس الفلسفي المنطقي اليوناني تحت ذلك كله، من حيث المبدأ المعرفي! فما كان من المنتظر منه أو المتوقع أن يتمكن، رحمه الله، من الانخلاع من ذلك كله! الرجل ظل يحاول التخلص من شناعات المعتزلة غاية وسعه، حتى انتهى في نهاية حياته إلى التصريح بموافقة الإمام أحمد رحمه الله في اعتقاده تمام الموافقة، بقطع النظر البتة عما خاض فيه المتكلمون وما اختلفوا عليه! وكأنما يقول لهم: قولوا ما شئتم

وافعلوا ما شئتم، أنتم على ضلال ما خالفتم هذه العقيدة، ولا علي أن أتكلف إثبات ذلك بعد الآن! تريدونها صافية كما جاء بها الرسول عليه السلام وكما كان عليها أصحابه من بعده؟؟ فهذه هي! هذه هي إبانتي عن أصول الديانة عندي، بقطع النظر عما تحت ذلك! والظن به أن الله تبارك وتعالى قد أراد به خيرا، وأنه كان صادقا في طلب الخروج من تلك الحمأة، وإن لم يوفق إلى تبيين سبب فساد ما كان عليه في طوره الثاني، رحمه الله.

والعجيب أن بعض القوم قد ذهبوا إلى أن له عليه السلام حوضين، أحدهما قبل الصراط والآخر بعده، وحاولوا أن يجعلوا ذلك طريقا للجمع بين النصوص المختلفة في سعة الحوض التي مر الكلام عليها. لكنه على أي حال قول مخالف لظواهر النصوص، إذ ظواهر النصوص كلها على أنه حوض واحد لا يتعدد، وأن الاجتماع عنده يحصل مرة واحدة، وأن الفسقة والمبدلين من بعد النبي عليه السلام يحجزون عنه مرة واحدة.

أخرج البخاري في صحيحه من حديث سهل بن سعد وأبي سعيد الخدري رضي الله عنهما، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "أنا فَرَطُكُمْ علَى الحَوْضِ، فمَن ورَدَهُ شَرِبَ منه، ومَن شَرِبَ منه لَمْ يَظْمَأْ بَعْدَهُ أبَدًا، لَيَرِدُ عَلَيَّ أقْوامٌ أعْرِفُهُمْ ويَعْرِفُونِي، ثُمَّ يُحالُ بَيْنِي وبيْنَهُمْ. قالَ أبو حازِمٍ: فَسَمِعَنِي النُّعْمانُ بنُ أبِي عَيَّاشٍ وأنا أُحَدِّثُهُمْ هذا، فقالَ: هَكَذا سَمِعْتَ سَهْلًا؟ فَقُلتُ: نَعَمْ، قالَ: وأنا أشْهَدُ علَى أبِي سَعِيدٍ الخُدْرِيِّ، لَسَمِعْتُهُ يَزِيدُ فيه قالَ: إنَّهُمْ مِنِّي، فيُقالُ: إنَّكَ لا تَدْرِي ما بَدَّلُوا بَعْدَكَ، فأقُولُ: سُحْقًا سُحْقًا لِمَن بَدَّلَ بَعْدِي."

نعوذ بالله من التبديل ومن الحور بعد الكور.

والشفاعة حق.

ثم قال الإمامان رحمها الله تعالى: "والشفاعة حق، وأن ناسا من أهل التوحيد يخرجون من النار بالشفاعة حق."

قلت الشفاعة حق أي تقع كما جاءت به النصوص. وهي تكون لمن يرضاه الله تعالى من الأنبياء والملائكة والمؤمنين. لا يشفع عنده أحد لأحد إلا بإذنه سبحانه. وأول من يُشَفّع وأول من يشفع هو نبينا صلى الله عليه وسلم، ففي الصحيحين: أنا أول شافع وأول مشفع. وأول ما يكون من الشفاعة في الآخرة، توسل الخلق إلى الله تعالى حتى يبدأ الحساب، حيث يشتد الهول ويطول الموقف ويغرق الناس في عرقهم حتى يتمنى أحدهم أن ينصرف ولو إلى النار! فيلجأون إلى الأنبياء ابتداء بآدم عليه السلام، ليشفع لهم عند ربهم في بدء الحساب. فيعتذر كل نبي بذنب كان له، حتى ينتهي الأمر إلى محمد صلى الله عليه وسلم فيقول أنا لها أنا لها، والحديث مشهور في الصحيحين. فيرقى النبي عليه السلام ويسجد تحت العرش ويحمد ربه ويثني عليه بمحامد ما كان يعرفها من قبل، وينادى من قبل الله: يا محمد ارفع رأسك واشفع تشفع، فيرفع رأسه ويشفع في فصل القضاء، وحينئذ، لا قبل ذلك، يفتح باب الشفاعة لغيرة من الأنبياء والملائكة والصالحين. وهذه هي الشفاعة العظمى التي اختص بها عليه السلام، وهي من المقام المحمود الذي ذكره رب العالمين في قوله ((عسى أن يبعثك

ربك مقاما محمودا))، أي يحمدك فيه الناس كافة، لأنك شفعت لهم جميعا في التخفيف عليهم من هول الموقف بابتداء الحساب.

وللنبي عليه السلام شفاعات أخرى من حيث الإطلاق. قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى في مجموع الفتاوى في ذكر شفاعات النبي عليه السلام في الآخرة: "أما الشفاعة الأولى؛ فيشفع في أهل الموقف حتى يُقضَى بينهم بعد أن يتراجع الأنبياء؛ آدم، ونوح، وإبراهيم، وموسى، وعيسى ابن مريم عن الشفاعة حتى تنتهي إليه، وأما الشفاعة الثانية؛ فيشفع في أهل الجنة أن يدخلوا الجنة، وهاتان الشفاعتان خاصتان له، وأما الشفاعة الثالثة؛ فيشفع فيمن استحق النار، وهذه الشفاعة له ولسائر النبيين والصديقين وغيرهم، فيشفع فيمن استحق النار ألَّا يدخلها، ويشفع فيمن دخلها أن يخرج منها، ويخرج الله من النار أقوامًا بغير شفاعة؛ بل بفضله ورحمته"

ومن شفاعاته ما كان حال حياته عليه السلام، ومنها أنه شفع في رفع درجات بعض أهل الجنة، فوق ما يقتضيه ثواب أعمالهم. فعند البخاري عن أبي موسى قال: دعا النبي صلى الله عليه وسلم بماء فتوضأ به، ثم رفع يديه فقال: اللهم اغفر لعبيد أبي عامر، ورأيت بياض إبطيه، فقال: اللهم اجعله يوم القيامة فوق كثير من خلقك من الناس. ومن شفاعاته أنه شفع لأناس ليكونوا فيمن يدخلون الجنة بغير حساب. ففي الصحيحين عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي عليه السلام قال: "ويدخل من أمتي الجنة سبعون ألفًا بغير حساب، فقال رجل: يا رسول الله! ادعُ الله أن يجعلني منهم قال: اللهم اجعله منهم، ثم قام آخر فقال: يا رسول الله! ادعُ الله أن يجعلني منهم قال: سبقك

بها عكاشة" ومن شفاعاته أنه شفع في عمه ليخفف عنه العذاب، مع بقائه خالدا في النار، قال فيه كما في الصحيحين من حديث أبي سعيد: لعله تنفعه شفاعتي يوم القيامة فيجعل في ضحضاح من نار، يبلغ كعبيه يغلي منه دماغه"

وأما شفاعة المؤمنين في بعضهم البعض، ففيها ما أخرجه أحمد في مسنده عن أبي سعيد رضي الله عنه أنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :إذا خلص المؤمنون من النار يوم القيامة وأمنوا، فما من مجادلة أحدكم لصاحبه في الحق يكون له في الدنيا بأشد مجادلة له من المؤمنين لربهم في إخوانهم الذين أدخلوا النار، قال: يقولون: ربنا إخواننا كانوا يصلون معنا ويصومون معنا ويحجون معنا فأدخلتهم النار، قال: فيقول: اذهبوا فأخرجوا من عرفتم، فيأتونهم فيعرفونهم بصورهم لا تأكل النار صورهم، فمنهم من أخذته النار إلى أنصاف ساقيه ومنهم من أخذته إلى كعبيه، فيخرجونهم، فيقولون: ربنا أخرجنا من أمرتنا ثم يقول: أخرجوا من كان في قلبه وزن دينار من الايمان، ثم من كان في قلبه وزن نصف دينار، حتى يقول من كان في قلبه مثقال ذرة، قال أبو سعيد: فمن لم يصدق بهذا فليقرأ هذه الآية: إِنَّ اللَّهَ لا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ وَإِنْ تَكُ حَسَنَةً يُضَاعِفْهَا وَيُؤْتِ مِنْ لَدُنْهُ أَجْراً عَظِيماً، قال: فيقولون: ربنا قد أخرجنا من أمرتنا فلم يبق في النار أحد فيه خير. قال: ثم يقول الله: شفعت الملائكة وشفع الأنبياء وشفع المؤمنون وبقي أرحم الراحمين، قال فيقبض قبضة من النار أو قبضتين ناس لم يعملوا خيراً قط قد احترقوا حتى صاروا حِمماً، قال: فيؤتى بهم إلى ماء يقال له ماء الحياة فيصب عليهم، فينبتون كما تنبت الحبة في حميل السيل، فيخرجون من أجسادهم أمثال اللؤلؤ في

أعناقهم الخاتم عتقاء الله، قال: فيقال: لهم ادخلوا الجنة فما تمنيتم أو رأيتم من شيء فهو لكم عندي أفضل من هذا، قال: فيقولون: ربنا وما أفضل من ذلك، قال: فيقول: رضائي عليكم فلا أسخط عليكم أبداً."

إنكار الشفاعة عند المعتزلة بسبب قياس الأفعال.

وإنكار الشفاعة عند المعتزلة مذهب قديم مشهور. ينكرون هذه الأنواع جميعا إلا الشفاعة العظمى للنبي عليه السلام التي يبتدأ بها الحساب، والشفاعة التي يفتح بها باب الجنة. قالوا إن مبدأ الشفاعة ينافي أصل التحسين والتقبيح العقليين، لا سيما الشفاعة في أهل الكبائر التي قال عليها عليه السلام: شفاعتي لأهل الكبائر من أمتي! فهم يرون أن الوعيد استحقه إنسان بعمله ودخل تحته في الآخرة، فلو قدرنا أن أخرجته شفاعة الشافعين، فإنه بذلك يكون قد خرج مما استحقه بعمله، لمصير لا يوجبه له عمله بل يوجب له نقيضه، وهذا عندهم يكون ظلما يقبحه العقل! يكون وضعا للشيء في غير موضعه الصحيح!

وهذا محض جهل منهم، لأنه لو كان الله تعالى قد جعل الشفاعة بحيث تقبل من الشفيع أيا ما كان حال المشفوع فيه، فإن هذا يكون قبيحا من جهة أنه يقتضي رفع ذلك الشفيع إلى مرتبة الند لله تعالى في تقرير مصائر الخلق في الآخرة، يدخل من يحب ويختار الجنة كائنا من كان، وإن كان عند الله تعالى من الملعونين وممن أوجبوا النار من كل وجه! فإن الشفاعة فضل يتفضل به رب العالمين

على من يشاء ويختار من عباده، فيتفضل على العبد الذي اختار أن يرحمه أو يخفف عنه، أن يشفع فيه نبيا من أنبيائه أو صالحا من الصالحين، ثم يقبل تلك الشفاعة! وإلا فلا يقع ذلك أصلا ولا يمكن أن يقع إلا بإذنه!

قال تعالى: ((من ذا الذي يشفع عنده إلا بإذنه))! فليس في الأمر تحريض على التسيب والانحلال وانفتاح باب الجنة سبهللة للكل كما قال الدكتور مصطفى محمود وكما قال المعتزلة من قبله! ولا هو قبيح عقلا لاقتضائه أن يدخل الجنة من أوجب العقل قبح دخولها في حقه، أو يخرج من النار من يقبح في العقل خروجه منها! هذا لا يكون أبدا! لا يدخل الجنة في علم الله تعالى ورحمته وفضله إلا من كان بحيث أن هذا ما يحسن أن يكون هو مصيره ومقره في الآخرة، في علمه تعالى، وكذلك في النار، هذه ضرورة لا مرية فيها! فإن كمال الرحمة وكمال الحكمة وكمال العلم في حقه سبحانه كمالات لا ينقض بعضها بعضا ولا يجوز لها أن تفعل! فلا يقتضي أي كمال منها ما يناقض الآخر!

هذا الفساد في التصور عند القوم راجع في الحقيقة إلى بدعة قياس الأفعال الإلهية عند المتكلمين! فإن المخلوق منا إذا كان قاضيا أو صاحب ملك، وقد نظر في قضية ما لحكم على إنسان بعقوبة معينة، فإنه يكون قد حكم بما أداه إليه علمه بجميع ما يمكنه العلم به في شأن ذلك الإنسان وما فعل وما أوجب له العقوبة! فإذا جاءه بعدما أصدر الحكم من يشفع لذلك الجاني أو المحكوم عليه ليخفف عنه العقوبة، فإنه إذن يفعل ذلك، إن فعل، بما يفضي إلى التفريق بينه وبين غيره ممن طابقوا حاله ووصفه في موجبات العقوبة، فيما يمكن أن ينتهي إليه علمه، فيُتصور في مثل هذا أن يقع ظلما لمن

لم يحصل له نظير ذلك العفو بعد صدور الحكم عليه، لأن ذلك القاضي أو الحاكم أو الملك حالئذ لا يكون قد أسس حكمه في المشفوع فيه بعد الشفاعة إلا على إكرام الشفيع فقط، وكراهة رد طلبه!

لكن رب العالمين سبحانه ليس قاضيا بشريا، ولا هو بحيث يخفى عليه أن فلانا سيشفع عنده في فلان بعدما أصدر عليه حكما ما، أو يخفى عليه أن الحكم الذي يقضي به على هذا الإنسان في نهاية الأمر، إنما هو ما يكون بعد شفاعة الشافع التي يختار سبحانه أن يقبلها إكراما لذلك الشافع وإظهارا للرحمة بالمشفوع فيه! سبحانه لا يقع شيء في خلقه ولا في ملكه إلا بعلمه واختياره ومشيئته!

فلا يمكن أن تقبل في إنسان ما شفاعة يوم القيامة، بحيث يكون في قبولها ظلم لغيره، أو يكون في ذلك موجب للتقبيح العقلي من أي جهة! حتى عندما يختار سبحانه أن يخرج أناسا ما عملوا خيرا قط، فلن يصطفي لذلك العفو من كان غيرهم أولى به منهم في علمه سبحانه! هذا يقبحه العقل ولا شك، ولكنه قطعا لن يقع! وادعاء أن الشفاعة الأخروية توقعه، إنما ينبني على قياس التمثيل كما ترى!

ثم إن الجنة في الأصل محض فضل من الله تعالى على من يدخلها، وليست واجبة عليه لأحد من خلقه مهما عمل ذلك المخلوق، وإنما هي لمن تغمده سبحانه بواسع رحمته وفضله، وهو ما يشهد له قوله عليه السلام: لا يدخل الجنة أحد بعمله! فلماذا العمل إذن؟ حتى يقع ما سبق به القلم في علم ربكم جل في علاه! حتى يظهر ويمتاز موجب النقمة الإلهية عن موجب الرضا والرحمة! وإلا فسبحانه لا يسأل عما يفعل وهم يسألون!!

عذاب القبر وسؤال الملكين.

ثم يقول الإمامان: "وعذاب القبر حق" قلت ونعيمه كذلك حق، لكنه اقتصر على ذكر العذاب هنا. والظاهر والله أعلم أن السبب في ذلك أن أدلة عذاب القبر أقوى وأوفر إجمالا، وهو مذكور في القرآن في مواطن متعددة، فليس نفي نعيم القبر كنفي عذابه! قال تعالى في آل فرعون: ((النَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوّاً وَعَشِيّاً وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ أَدْخِلُوا آلَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ الْعَذَابِ)) [غافر : ٤٦] فالنار التي يعرضون عليها قبل يوم القيامة، تكون في قبورهم. وقال تعالى في المنافقين: ((وَمِمَّنْ حَوْلَكُم مِّنَ الأَعْرَابِ مُنَافِقُونَ وَمِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ مَرَدُواْ عَلَى النِّفَاقِ لاَ تَعْلَمُهُمْ نَحْنُ نَعْلَمُهُمْ سَنُعَذِّبُهُم مَّرَّتَيْنِ ثُمَّ يُرَدُّونَ إِلَى عَذَابٍ عَظِيمٍ)) [التوبة : ١٠١] فالمرتان، الأولى في الدنيا والثانية في القبر، ثم يأتي عذاب الآخرة. وقال تعالى في قوم نوح: ((مِمَّا خَطِيئَاتِهِمْ أُغْرِقُوا فَأُدْخِلُوا نَاراً فَلَمْ يَجِدُوا لَهُم مِّن دُونِ اللَّهِ أَنصَاراً)) [نوح : ٢٥]، فالنار التي أدخلوها هذه نار برزخية هم فيها الآن، إذ الفاء تفيد التعقيب مع السرعة. وفي الصحيحين أن النبي عليه السلام مر بقبرين فقال :إنهما ليعذبان وما يعذبان في كبير، أما أحدهما :فكان لا يستبرئ من البول، وأما الآخر: فكان يمشي بالنميمة. وفي الصحيح عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "إن أحدكم إذا مات عرض عليه مقعده بالغداة والعشي، إن كان من أهل الجنة فمن أهل الجنة، وإن كان من أهل النار فمن أهل النار، فيقال له: هذا مقعدك حتى يبعثك الله إليه يوم القيامة."

وعذاب القبر لم ينكره من المعتزلة القدماء إلا قلة، جمهورهم كان يثبته. لكن في هذا العصر، فعامة العقلانيين من المعتزلة الجدد والمتفلسفة ونحوهم ينكرونه. وسبب إنكار الأولين منهم له بخلاف سبب إنكار المعاصرين. المعتزلة الأولون الذين أنكروا عذاب القبر، أنكروه على أساس أن بلى الأبدان لا يبقي إلا الروح في القبر! يصير الجسد ترابا وتبقى الروح! والروح عندهم جوهر مجرد لطيف، أو على عبارة الفلاسفة: بسيط! فالذين قالوا إن حقيقة ذلك الجوهر المدعى أنه لا تقوم به الأعراض، قالوا العذاب والنعيم أعراض، فمنعوه لأجل ذلك! والذين قالوا بل تقوم به الأعراض، وهم جمهور المعتزلة، جوزوا عذاب القبر ولم يمنعوه! والأشاعرة تمسكوا بقول المثبتين هؤلاء وبتجويزهم العقلي على نفس الطريقة. وهذا كله من إفساد تلك النظرية اليونانية اللعينة على عقول المتكلمين وأديانهم كما ترى.

وأما المعاصرين من المتفلسفة والعقلانيين فتعلقوا بشبهة لهم فيها سلف من المتفلسفة، قالوا إن العادة والحس والتجربة تدلنا على أن القبور لا تشتعل فيها النيران ولا يقع فيها تعذيب محسوس ولا إقامة للميت للسؤال داخل لحده، ولا نرى تنعيما بأن يفسَح للمقبور في قبره سبعين ذراعا، ولا شيء من ذلك! قالوا فهذه كلها أخبار تكذبها العادة! وقد تخلص بعض المتفلسفة من ذلك بأن قصروا عذاب القبر ونعيمه على الروح فقط! وهذا غلط، ومخالف لظواهر النصوص. وهذه الشبهة قد رد شيخ الإسلام رحمه الله في مجموع الفتاوى عليها ردا محكما دقيقا، عندما أورِدت على مسألة سؤال الملكين في القبر، وكلامه فيها أورده هنا على طوله للفائدة.

قال الشيخ رحمه الله: "وَالنَّاس فِي مِثْلِ هَذَا عَلَى " ثَلَاثَةِ أَقْوَالٍ " مِنْهُمْ مَنْ يُنْكِرُ إقْعَادَ الْمَيِّتِ مُطْلَقًا لِأَنَّهُ قَدْ أَحَاطَ بِبَدَنِهِ مِنْ الْحِجَارَةِ وَالتُّرَابِ مَا لَا يُمْكِنُ قُعُودُهُ مَعَهُ وَقَدْ يَكُونُ فِي صَخْرٍ يُطْبِقُ عَلَيْهِ وَقَدْ يُوضَعُ عَلَى بَدَنِهِ مَا يَكْشِفُ فَيُوجَدُ بِحَالِهِ وَنَحْوُ ذَلِكَ. وَلِهَذَا صَارَ بَعْضُ النَّاسِ إلَى أَنَّ عَذَابَ الْقَبْرِ إنَّمَا هُوَ عَلَى الرُّوحِ فَقَطْ كَمَا يَقُولُهُ ابْنُ مَيْسَرَةَ وَابْنُ حَزْمٍ. وَهَذَا قَوْلٌ مُنْكَرٌ عِنْدَ عَامَّةِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ. وَصَارَ آخَرُونَ إلَى أَنَّ نَفْسَ الْبَدَنِ يَقْعُدُ عَلَى مَا فَهِمُوهُ مِنْ النُّصُوصِ.

وَصَارَ آخَرُونَ يَحْتَجُّونَ بِالْقُدْرَةِ وَبِخَبَرِ الصَّادِقِ وَلَا يَنْظُرُونَ إلَى مَا يُعْلَمُ بِالْحِسِّ وَالْمُشَاهَدَةِ وَقُدْرَةُ اللَّهِ حَقٌّ وَخَبَرُ الصَّادِقِ حَقٌّ؛ لَكِنَّ الشَّأْنَ فِي فَهْمِهِمْ. وَإِذَا عُرِفَ أَنَّ النَّائِمَ يَكُونُ نَائِمًا وَتَقْعُدُ رُوحُهُ وَتَقُومُ وَتَمْشِي وَتَذْهَبُ وَتَتَكَلَّمُ وَتَفْعَلُ أَفْعَالًا وَأُمُورًا بِبَاطِنِ بَدَنِهِ مَعَ رُوحِهِ وَيَحْصُلُ لِبَدَنِهِ وَرُوحِهِ بِهَا نَعِيمٌ وَعَذَابٌ؛ مَعَ أَنَّ جَسَدَهُ مُضْطَجِعٌ؛ وَعَيْنَيْهِ مُغْمَضَةٌ وَفَمَهُ مُطْبَقٌ وَأَعْضَاءَهُ سَاكِنَةٌ وَقَدْ يَتَحَرَّكُ بَدَنُهُ لِقُوَّةِ الْحَرَكَةِ الدَّاخِلَةِ وَقَدْ يَقُومُ وَيَمْشِي وَيَتَكَلَّمُ وَيَصِيحُ لِقُوَّةِ الْأَمْرِ فِي بَاطِنِهِ؛ كَانَ هَذَا مِمَّا يُعْتَبَرُ بِهِ أَمْرُ الْمَيِّتِ فِي قَبْرِهِ؛ فَإِنَّ رُوحَهُ تَقْعُدُ وَتَجْلِسُ وَتُسْأَلُ وَتُنَعَّمُ وَتُعَذَّبُ وَتَصِيحُ وَذَلِكَ مُتَّصِلٌ بِبَدَنِهِ؛ مَعَ كَوْنِهِ مُضْطَجِعًا فِي قَبْرِهِ. وَقَدْ يَقْوَى الْأَمْرُ حَتَّى يَظْهَرَ ذَلِكَ فِي بَدَنِهِ وَقَدْ يُرَى خَارِجًا مِنْ قَبْرِهِ وَالْعَذَابُ عَلَيْهِ وَمَلَائِكَةُ الْعَذَابِ مُوَكَّلَةٌ بِهِ فَيَتَحَرَّكُ بَدَنُهُ وَيَمْشِي وَيَخْرُجُ مِنْ قَبْرِهِ وَقَدْ سَمِعَ غَيْرُ وَاحِدٍ أَصْوَاتَ الْمُعَذَّبِينَ فِي قُبُورِهِمْ وَقَدْ شُوهِدَ مَنْ يَخْرُجُ مِنْ قَبْرِهِ وَهُوَ مُعَذَّبٌ وَمَنْ يَقْعُدُ بَدَنُهُ أَيْضًا إذَا قَوِيَ الْأَمْرُ لَكِنَّ هَذَا لَيْسَ لَازِمًا فِي حَقِّ كُلِّ مَيِّتٍ؛ كَمَا أَنَّ قُعُودَ بَدَنِ النَّائِمِ لِمَا يَرَاهُ لَيْسَ لَازِمًا لِكُلِّ نَائِمٍ بَلْ هُوَ بِحَسَبِ قُوَّةِ الْأَمْرِ.

وَقَدْ عُرِفَ أَنَّ أَبْدَانًا كَثِيرَةً لَا يَأْكُلُهَا التُّرَابُ كَأَبْدَانِ الْأَنْبِيَاءِ وَغَيْرِ الْأَنْبِيَاءِ مِنْ الصِّدِّيقِينَ وَشُهَدَاءِ أُحُدٍ وَغَيْرِ شُهَدَاءِ أُحُدٍ وَالْأَخْبَارُ بِذَلِكَ مُتَوَاتِرَةٌ. لَكِنَّ الْمَقْصُودَ أَنَّ مَا ذَكَرَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ إقْعَادِ الْمَيِّتِ مُطْلَقًا هُوَ مُتَنَاوِلٌ لِقُعُودِهِمْ بِبَوَاطِنِهِمْ وَإِنْ كَانَ ظَاهِرُ الْبَدَنِ مُضْطَجِعًا. وَمِمَّا يُشْبِهُ هَذَا إخْبَارُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِمَا رَآهُ لَيْلَةَ الْمِعْرَاجِ مِنْ الْأَنْبِيَاءِ فِي السَّمَوَاتِ وَأَنَّهُ رَأَى آدَمَ وَعِيسَى وَيَحْيَى وَيُوسُفَ وَإِدْرِيسَ وَهَارُونَ وَمُوسَى وَإِبْرَاهِيمَ صَلَوَاتُ اللَّهِ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِمْ وَأَخْبَرَ أَيْضًا أَنَّهُ رَأَى مُوسَى قَائِمًا يُصَلِّي فِي قَبْرِهِ؛ وَقَدْ رَآهُ أَيْضًا فِي السَّمَوَاتِ. وَمَعْلُومٌ أَنَّ أَبْدَانَ الْأَنْبِيَاءِ فِي الْقُبُورِ إلَّا عِيسَى وَإِدْرِيسَ. وَإِذَا كَانَ مُوسَى قَائِمًا يُصَلِّي فِي قَبْرِهِ ثُمَّ رَآهُ فِي السَّمَاءِ السَّادِسَةِ مَعَ قُرْبِ الزَّمَانِ؛ فَهَذَا أَمْرٌ لَا يَحْصُلُ لِلْجَسَدِ.

وَمِنْ هَذَا الْبَابِ أَيْضًا نُزُولُ الْمَلَائِكَةِ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ وَسَلَامُهُ: جِبْرِيلَ وَغَيْرِهِ. فَإِذَا عُرِفَ أَنَّ مَا وُصِفَتْ بِهِ الْمَلَائِكَةُ وَأَرْوَاحُ الْآدَمِيِّينَ مِنْ جِنْسِ الْحَرَكَةِ وَالصُّعُودِ وَالنُّزُولِ وَغَيْرِ ذَلِكَ لَا يُمَاثِلُ حَرَكَةَ أَجْسَامِ الْآدَمِيِّينَ وَغَيْرِهَا مِمَّا نَشْهَدُهُ بِالْأَبْصَارِ فِي الدُّنْيَا وَأَنَّهُ يُمْكِنُ فِيهَا مَا لَا يُمْكِنُ فِي أَجْسَامِ الْآدَمِيِّينَ كَانَ مَا يُوصَفُ بِهِ الرَّبُّ مِنْ ذَلِكَ أَوْلَى بِالْإِمْكَانِ وَأَبْعَدُ عَنْ مُمَاثَلَةِ نُزُولِ الْأَجْسَامِ بَلْ نُزُولُهُ لَا يُمَاثِلُ نُزُولَ الْمَلَائِكَةِ وَأَرْوَاحَ بَنِي آدَمَ وَإِنْ كَانَ ذَلِكَ أَقْرَبَ مِنْ نُزُولِ أَجْسَامِهِمْ. وَإِذَا كَانَ قُعُودُ الْمَيِّتِ فِي قَبْرِهِ لَيْسَ هُوَ مِثْلَ قُعُودِ الْبَدَنِ فَمَا جَاءَتْ بِهِ الْآثَارُ عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ لَفْظِ " الْقُعُودِ وَالْجُلُوسِ " فِي حَقِّ اللَّهِ تَعَالَى كَحَدِيثِ جَعْفَرِ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَحَدِيثِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَغَيْرِهِمَا أَوْلَى أَنْ لَا يُمَاثِلَ صِفَاتِ أَجْسَامِ الْعِبَادِ" انتهى.

ثم قالا رحمها الله: "ومنكر ونكير حق".

قلت وهذا هو المشهور من اسم الملكين، لما أخرجه ابن حبان في صحيحه عن أبي هريرة أن النبي عليه السلام قال: "إذا قبر أحدكم، أو الإنسان، أتاه ملكان أسودان أزرقان، يقال لأحدهما المنكر والآخر النكير." الحديث.

فهما الملكان الموكلان بفتنة القبر، أي بسؤال الناس في قبورهم. وقد أنكرهما بعض المعتزلة، تبعا لإنكارهم حياة البرزخ وما يكون في القبر بعموم كما مر. وزعم بعضهم أنه من غير المعقول أن يسمي الله بعض ملائكته بالمنكر، كيف وقد قال فيهم ((بل عباد مكرمون)) الآية؟ وهذا تنطع وجهل ولا شك، لأن المنكر هنا أي الذي تنكره النفس من قبح هيئته وترتاع منه، وليس في ذلك ما ينافي عموم الفضل الذي ثبت للملائكة.

والصواب الذي عليه الكافة أن السؤال في القبر عام للمؤمنين والكافرين، من هذه الأمة وغيرها، خلافا لمن ذهب إلى أن الكافر لا يسأل. قال تعالى ((يُثَبِّتُ اللّهُ الَّذِينَ آمَنُواْ بِالْقَوْلِ الثَّابِتِ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَفِي الآخِرَةِ وَيُضِلُّ اللّهُ الظَّالِمِينَ وَيَفْعَلُ اللّهُ مَا يَشَاءُ)) [إبراهيم : ٢٧] قال أصحاب التفسير إن التثبيت الذي يكون في الدنيا هو ما يكون للمؤمن عند حضور الموت، والتثبيت في الآخرة هو ما يكون عند سؤال الملكين، وقوله ((ويضل الله الظالمين)) أي "أَنَّ الْكُفَّارَ إِذَا سُئِلُوا فِي قُبُورِهِمْ قَالُوا: لَا نَدْرِي".

ولكن استدل بعض العلماء كالحكيم الترمذي وغيره بما في صحيح مسلم من حديث زيد بن ثابت رضي الله عنه أنه عليه السلام قال "إن هذه الأمة تبتلى في قبورها"، على أن المراد أمة الإجابة وأنه من ثم مما تختص به أمة محمد صلى الله عليه وسلم عن غيرها من الأمم. لكن واقع الأمر أن نفس هذه الرواية فيها ما يُفهم منه أن المراد جميع البشر وليس أمة الإجابة وحدها، قال زيد رضي الله عنه: بيْنَما النَّبيُّ صَلَّى اللَّهُ عليه وسلَّمَ في حَائِطٍ لِبَنِي النَّجَّارِ علَى بَغْلَةٍ له وَنَحْنُ معهُ، إذْ حَادَتْ به فَكَادَتْ تُلْقِيهِ، وإِذَا أَقْبُرٌ سِتَّةٌ، أَوْ خَمْسَةٌ، أَوْ أَرْبَعَةٌ - قالَ: كَذَا كانَ يقولُ الجُرَيْرِيُّ - فَقالَ: مَن يَعْرِفُ أَصْحَابَ هذِه الأقْبُرِ؟ فَقالَ رَجُلٌ: أَنَا، قالَ: فَمَتَى مَاتَ هَؤُلَاءِ؟ قالَ: مَاتُوا في الإشْرَاكِ، فَقالَ :إنَّ هذِه الأُمَّةَ تُبْتَلَى في قُبُورِهَا، فَلَوْلَا أَنْ لا تَدَافَنُوا، لَدَعَوْتُ اللَّهَ أَنْ يُسْمِعَكُمْ مِن عَذَابِ القَبْرِ الَّذي أَسْمَعُ منه ." قلت فقول الرجل ماتوا في الإشراك، أي ماتوا في الجاهلية قبل الإسلام، لأنه سأله "متى" فدل على أن المراد بقوله في الجواب "في الإشراك" أي قبل الإسلام، خلافا لقول ابن حجر الهيتميّ: أي: بعد بِعثتك، بدليل قوله: "إن هذه الأمة تبلى .. إلخ"، لأن ظاهر السؤال أنه عن الوقت الذي ماتوا فيه، لا عن الحال التي ماتوا عليها في وقت البعثة! وهو ما يدل على أن المراد ب"هذه الأمة" في كلام النبي عليه السلام، إعلام أمة الإجابة بأنها يكون لها في قبورها ما يكون لجميع البشر من الابتلاء بفتنة الملكين في القبر، أي كما كان لهؤلاء الذين سمع تعذيبهم النبي عليه السلام، وإن كانت هذه الأمة قد اختصت بأنها تسأل في ذلك عن محمد صلى الله عليه وسلم لا عن غيره من الرسل، ويشهد لذلك ما أخرجه المنذري في الترغيب والترهيب من حديث عائشة

رضي الله عنها أنه عليه السلام قال: فأمَّا فتنةُ القبرِ فبي يُفتنون وعنّي يُسألون. فالفتنة عامة في كل أحد، وتكون في هذه الأمة بالسؤال عن محمد صلى الله عليه وسلم. يقال للعبد من ربك وما دينك وما تقول في الرجل الذي بعث فيكم، أو ومن نبيك. ولهذا قال ابن القيم رحمه الله إنه ليس في الأحاديث ما ينفي المساءلة عن من تقدم من الأمم، وإنما فيها ما يختص أمته بكيفية معينة في ذلك، لا أنه ينفى أصل الفتنة عمن سواهم.

وقد استدل من المعاصرين الإمام العثيمين رحمه الله تعالى، كما في شرحه على الواسطية، على أن هذا السؤال عام في أمة محمد عليه السلام وغيرهم من البشر، بقياس الأولى، قال "إذا كانت هذه الأمة - وهي أشرف الأمم - تسأل، فمن دونها من باب أولى."، وهذا الاستدلال فيه نظر حقيقة، لأن ما يكون للكفار عند دخول القبر مما لم يأت تفصيله في السنة، قد يكون أعظم وأشنع، من غير أن يكون فيه سؤال الملكين بالضرورة. أي أنه لو لم تقم أدلة سمعية على أن السؤال عام وفتنة القبر تعم جميع البشر، لما لزم أن يكون هذا الامتحان في الكفار كما في المؤمنين، لأنهم أولى بأن يبتلوا! بل قد يقال إن هذه الأمة تختص به، أي بهذا السؤال، لأجل أن يكون للمؤمنين منهم من كرامة التثبيت عنده وما يترتب عليها، ما لا يرجى للكفار أصلا، ولا طريق دونهم إليه ولا سبب، نسأل الله التثبيت.

ومما ثبت من صفة الملكين، أنهما أسودان أزرقان، كما جاء في حديث أبي هريرة في سنن الترمذي وفي صحيح ابن حبان وأخرجه المنذري في الترغيب والترهيب وابن أبي عاصم في السنة، ورجاله

على شرط مسلم. ووردت تفصيلات أخرى في وصفهما لم يصح فيها شيء. ويبدأ السؤال بعد تمام الدفن إذا انصرف الناس، وهو يسمع قرع نعالهم، يأتيانه فيقعدانه ثم يسأل، كما في الصحيحين من حديث أنس المشهور. وهنا يبحث بعض الشراح مسألة، هل تعاد الروح إلى جميع الجسد، أم أنها تعاد إلى نصفه الأعلى فقط، أم أن البدن يسأل بلا روح؟ وهذا كله من تطلب ما لا دليل من السمع فيه. والذي عليه أهل الحديث أن أحوال الميت في القبر يكون فيها اشتراك غيبي بين الروح والبدن، ولكنه لا يكون على ما عليه أحوالهم في الدنيا، بل جل ذلك وأصله يكون في عالم البرزخ كما حرره شيخ الإسلام في النقل الذي مر.

جاء في مجموع الفتاوى أن شيخ الإسلام رحمه الله سئل عَنْ " عَذَابِ الْقَبْرِ ". هَلْ هُوَ عَلَى النَّفْسِ وَالْبَدَنِ أَوْ عَلَى النَّفْسِ؛ دُونَ الْبَدَنِ؟ وَالْمَيِّتُ يُعَذَّبُ فِي قَبْرِهِ حَيًّا أَمْ مَيِّتًا؟ وَإِنْ عَادَتْ الرُّوحُ إلَى الْجَسَدِ أَمْ لَمْ تَعُدْ فَهَلْ يَتَشَارَكَانِ فِي الْعَذَابِ وَالنَّعِيمِ؟ أَوْ يَكُونُ ذَلِكَ عَلَى أَحَدِهِمَا دُونَ الْآخَرِ؟

فَأَجَابَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَجَعَلَ جَنَّةَ الْفِرْدَوْسِ مُنْقَلَبَهُ وَمَثْوَاهُ آمِينَ:-

الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، بَلْ الْعَذَابُ وَالنَّعِيمُ عَلَى النَّفْسِ وَالْبَدَنِ جَمِيعًا بِاتِّفَاقِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ تَنْعَمُ النَّفْسُ وَتُعَذَّبُ مُنْفَرِدَةً عَنْ الْبَدَنِ وَتُعَذَّبُ مُتَّصِلَةً بِالْبَدَنِ وَالْبَدَنُ مُتَّصِلٌ بِهَا فَيَكُونُ النَّعِيمُ وَالْعَذَابُ عَلَيْهِمَا فِي هَذِهِ الْحَالِ مُجْتَمِعِينَ كَمَا يَكُونُ لِلرُّوحِ مُنْفَرِدَةً عَنْ الْبَدَنِ. وَهَلْ يَكُونُ الْعَذَابُ وَالنَّعِيمُ لِلْبَدَنِ بِدُونِ الرُّوحِ؟ هَذَا فِيهِ قَوْلَانِ مَشْهُورَانِ لِأَهْلِ الْحَدِيثِ وَالسُّنَّةِ وَالْكَلَامِ وَفِي الْمَسْأَلَةِ أَقْوَالٌ شَاذَّةٌ لَيْسَتْ مِنْ أَقْوَالِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْحَدِيثِ؛ قَوْلُ مَنْ يَقُولُ: إنَّ النَّعِيمَ وَالْعَذَابَ لَا يَكُونُ

إِلَّا عَلَى الرُّوحِ؛ وَأَنَّ الْبَدَنَ لَا يُنَعَّمُ وَلَا يُعَذَّبُ. وَهَذَا تَقُولُهُ " الْفَلَاسِفَةُ " الْمُنْكِرُونَ لِمَعَادِ الْأَبْدَانِ؛ وَهَؤُلَاءِ كُفَّارٌ بِإِجْمَاعِ الْمُسْلِمِينَ. وَيَقُولُهُ كَثِيرٌ مِنْ " أَهْلِ الْكَلَامِ " مِنْ الْمُعْتَزِلَةِ وَغَيْرِهِمْ: الَّذِينَ يَقُولُونَ: لَا يَكُونُ ذَلِكَ فِي الْبَرْزَخِ وَإِنَّمَا يَكُونُ عِنْدَ الْقِيَامِ مِنْ الْقُبُورِ. وَقَوْلُ مَنْ يَقُولُ: إنَّ الرُّوحَ بِمُفْرَدِهَا لَا تُنَعَّمُ وَلَا تُعَذَّبُ وَإِنَّمَا الرُّوحُ هِيَ الْحَيَاةُ. وَهَذَا يَقُولُهُ طَوَائِفُ مِنْ أَهْلِ الْكَلَامِ مِنْ الْمُعْتَزِلَةِ وَأَصْحَابِ أَبِي الْحَسَنِ الْأَشْعَرِيِّ كَالْقَاضِي أَبِي بَكْرٍ وَغَيْرِهِمْ؛ وَيُنْكِرُونَ أَنَّ الرُّوحَ تَبْقَى بَعْدَ فِرَاقِ الْبَدَنِ. وَهَذَا قَوْلٌ بَاطِلٌ؛ خَالَفَهُ الْأُسْتَاذُ أَبُو الْمَعَالِي الْجُوَيْنِي وَغَيْرُهُ؛ بَلْ قَدْ ثَبَتَ فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَاتِّفَاقِ سَلَفِ الْأُمَّةِ أَنَّ الرُّوحَ تَبْقَى بَعْدَ فِرَاقِ الْبَدَنِ وَأَنَّهَا مُنَعَّمَةٌ أَوْ مُعَذَّبَةٌ. " وَالْفَلَاسِفَةُ " الإلهيون يَقُولُونَ بِهَذَا لَكِنْ يُنْكِرُونَ مَعَادَ الْأَبْدَانِ وَهَؤُلَاءِ يُقِرُّونَ بِمَعَادِ الْأَبْدَانِ؛ لَكِنْ يُنْكِرُونَ مَعَادَ الْأَرْوَاحِ وَنَعِيمَهَا وَعَذَابَهَا بِدُونِ الْأَبْدَانِ؛ وَكِلَا الْقَوْلَيْنِ خَطَأٌ وَضَلَالٌ لَكِنَّ قَوْلَ الْفَلَاسِفَةِ أَبْعَدُ عَنْ أَقْوَالِ أَهْلِ الْإِسْلَامِ وَإِنْ كَانَ قَدْ يُوَافِقُهُمْ عَلَيْهِ مَنْ يَعْتَقِدُ أَنَّهُ مُتَمَسِّكٌ بِدِينِ الْإِسْلَامِ بَلْ مَنْ يَظُنُّ أَنَّهُ مِنْ أَهْلِ الْمَعْرِفَةِ وَالتَّصَوُّفِ وَالتَّحْقِيقِ وَالْكَلَامِ. وَالْقَوْلُ الثَّالِثُ: الشَّاذُّ. قَوْلُ مَنْ يَقُولُ إنَّ الْبَرْزَخَ لَيْسَ فِيهِ نَعِيمٌ وَلَا عَذَابٌ بَلْ لَا يَكُونُ ذَلِكَ حَتَّى تَقُومَ الْقِيَامَةُ الْكُبْرَى كَمَا يَقُولُ ذَلِكَ مَنْ يَقُولُهُ مِنْ الْمُعْتَزِلَةِ وَنَحْوِهِمْ الَّذِينَ يُنْكِرُونَ عَذَابَ الْقَبْرِ وَنَعِيمَهُ بِنَاءً عَلَى أَنَّ الرُّوحَ لَا تَبْقَى بَعْدَ فِرَاقِ الْبَدَنِ وَأَنَّ الْبَدَنَ لَا يُنَعَّمُ وَلَا يُعَذَّبُ. فَجَمِيعُ هَؤُلَاءِ الطَّائِفَتَيْنِ ضَلَالٌ فِي أَمْرِ الْبَرْزَخِ لَكِنَّهُمْ خَيْرٌ مِنْ الْفَلَاسِفَةِ؛ لِأَنَّهُمْ يُقِرُّونَ بِالْقِيَامَةِ الْكُبْرَى. فَإِذَا عَرَفْت هَذِهِ الْأَقْوَالَ الثَّلَاثَةَ الْبَاطِلَةَ فَاعْلَمْ أَنَّ مَذْهَبَ " سَلَفِ الْأُمَّةِ وَأَئِمَّتِهَا " أَنَّ الْمَيِّتَ إذَا مَاتَ يَكُونُ فِي نَعِيمٍ أَوْ عَذَابٍ وَأَنَّ ذَلِكَ يَحْصُلُ لِرُوحِهِ وَلِبَدَنِهِ وَأَنَّ الرُّوحَ تَبْقَى بَعْدَ مُفَارَقَةِ الْبَدَنِ مُنَعَّمَةً

أَوْ مُعَذَّبَةً وَأَنَّهَا تَتَّصِلُ بِالْبَدَنِ أَحْيَانًا فَيَحْصُلُ لَهُ مَعَهَا النَّعِيمُ وَالْعَذَابُ. ثُمَّ إِذَا كَانَ يَوْمُ الْقِيَامَةِ الْكُبْرَى أُعِيدَتْ الْأَرْوَاحُ إِلَى أَجْسَادِهَا وَقَامُوا مِنْ قُبُورِهِمْ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ. وَمَعَادُ الْأَبْدَانِ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ عِنْدَ الْمُسْلِمِينَ وَالْيَهُودِ وَالنَّصَارَى وَهَذَا كُلُّهُ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ عِنْدَ عُلَمَاءِ الْحَدِيثِ وَالسُّنَّةِ. وَهَلْ يَكُونُ لِلْبَدَنِ دُونَ الرُّوحِ نَعِيمٌ أَوْ عَذَابٌ ؟ أَثْبَتَ ذَلِكَ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ وَأَنْكَرَهُ أَكْثَرُهُمْ".

انتهى

الملائكة الكتبة

ثم قال راوي المتن: "والكرام الكاتبون حق". قلت المشهور عند أهل الحديث أن الملائكة الكتبة ثلاثة أقسام: كتبة الأعمال بعد وقوعها، وكتبة الصحف الحولية للملائكة التي بها تصريف الأمر، ينقلون ذلك من اللوح المحفوظ، والملائكة الموكلة بالكتابة في الأرحام ونفخ الروح، يكتب الملك على الجنين رزقه، وأجله، وعمله، وشقي أو سعيد. هذا محصول ما صح من أنواع الكتابات التي تنسب إلى الملائكة. والمراد هما النوع الأول، كتبة الأعمال. قال تعالى: ((وإن عليكم لحافظين . كراما كاتبين . يعلمون ما تفعلون)) ومما اختلف فيه العلماء، مسألة هل الكاتبون هم أنفسهم الملائكة الحفظة أم هم غيرهم؟ والظاهر الذي عليه الأكثرون أنهم غيرهم. قوله تعالى ((وَإِنَّ عَلَيْكُمْ لَحَافِظِينَ * كِرَامًا كَاتِبِينَ * يَعْلَمُونَ مَا تَفْعَلُونَ)) هذا مشعر، والله أعلم، بأن الحافظين هم أنفسهم الكاتبون، لكنه ليس صريحا في ذلك. فهل المقصود بفعل الحفظ نفس فعل الكتابة أم غيره؟ الظاهر أنه غيره، لقوله تعالى ((له

معقبات من بين يديه ومن خلفه يحفظونه من أمر الله)) فالحفظ من أمر الله ليس هو نفسه حفظ الأعمال وكتابتها، والله أعلم. ويشهد لذلك ما يؤثر عن بعض السلف كمجاهد وابن عباس في أن الملائكة الحافظين تحفظ ابن آدم من حوله، حتى إذا كتب الله لأمر أن يصيبه خلوا بينه وبينه. قال مجاهد: ما من عبد إلا له ملَك موكل بحفظه في نومه ويقظته من الجن والإنس والهوام، فما منها شيء يأتيه إلا قال له الملك وراءك، إلا شيء أذن الله فيه فيصيبه. فليس الحفظ هنا بمعنى الكتابة.

وقد ذكر الله الكتبة هؤلاء في غير هذه الآيات، قال تعالى: ((إذ يتلقى المتلقيان عن اليمين وعن الشمال قعيد . ما يلفظ من قول إلا لديه رقيب عتيد)). وقال ((أم يحسبون أنا لا نسمع سرهم ونجواهم بلى ورسلنا لديهم يكتبون)) وقال تعالى ((إن رسلنا يكتبون ما تمكرون))، وذكر سبحانه الحفظة فقال ((له معقبات من بين يديه ومن خلفه يحفظونه من أمر الله)).

والظاهر والله أعلم أن عدة الملائكة الموكلة بالآدمي أربعة! يكون لكل آدمي اثنان من الحفظة، واحد بين يديه والآخر من خلفه، واثنان من الكتبة، واحد عن يمينه والآخر عن شماله، جريا على ظاهر القرآن. قال ابن كثير رحمه الله في تفسيره: ":وقوله : له معقبات من بين يديه ومن خلفه يحفظونه من أمر الله أي : للعبد ملائكة يتعاقبون عليه حرس بالليل وحرس بالنهار ، يحفظونه من الأسواء والحادثات ، كما يتعاقب ملائكة آخرون لحفظ الأعمال من خير أو شر ملائكة بالليل وملائكة بالنهار. فاثنان عن اليمين والشمال يكتبان الأعمال صاحب اليمين يكتب الحسنات وصاحب الشمال يكتب السيئات. وملكان آخران يحفظانه ويحرسانه، واحد من ورائه وآخر من قدامه. فهو بين أربعة

أملاك بالنهار وأربعة آخرين بالليل." اهـ. ولا يصح في أسمائهم شيء، وقوله رقيب وعتيد هذه صفات للكتبة وليست أسماء لهم كما يغلط فيه كثير من الناس، ولا هي بحيث أن أحدهما على الوصف الأول والثاني على الثاني.

ومما اختلف فيه أهل العلم، هل تكتب المباحات، أم أن الكتابة مختصة بالسيئات والحسنات فقط؟ وإذا كانت تكتب فأي الكاتبين يختص بها؟ والصواب الذي لا محيد عنه أن كل قول وعمل للإنسان يكتب، بقطع النظر عن حكمه، وهل هو من المباحات أم ليس منها، لقوله تعالى ((ما يلفظ من قول إلا لديه رقيب عتيد))، عن ابن عباس قال: "يكتب ما يتكلم به من خير أو شر، حتى إنه ليكتب قوله أكلت، شربت، ذهبت، جئت رأيت." ويروى عن أحمد أنه كان يئن في مرضه، فلما بلغه عن طاوس أنه قال يكتب الملك كل شيء حتى الأنين، لم يئن حتى مات رحمه الله! وأما التفصيل في أي الملكين هو الذي يكتب المباحات، فليس بين أيدينا نص عليه، وإنما يقال فيه وفي نحوه: الله أعلم. والمباحات من الأقوال إن كانت لحاجة لا تنقضي إلا بها، فهي للعبد وليست عليه، فهي إلى صحائف كاتب الحسنات أقرب، وإن لم تكن كذلك، فهي من فضول القول أو مما كان أولى بالعبد أن يسكت عنه، وإذن فأولى بها صحائف السيئات، لقوله عليه السلام "فليقل خيرا أو ليصمت"، ولقوله عليه السلام: "يا معاذ ثكلتك أمك، وهل تقول شيئا إلا وهو لك أو عليك"، وما في معناهما، والله أعلم.

والكتابة تشمل القول الظاهر والباطن والعمل الظاهر والباطن، عمل القلب، لقوله عليه السلام كما في الصحيحين: "قال الله عز وجل إذا هم عبدي بسيئة فلا تكتبوها عليه، فإن عملها فاكتبوها عليه سيئة، وإذا هم عبدي بحسنة فلم يعملها فاكتبوها له حسنة فإن عملها فاكتبوها عشرا" قلت والهم إنما يكون في القلب، في الباطن.

واختلفوا هل الكتبة هؤلاء موكلون بالإنس فقط أم أن للجن ملائكة موكلة بهم كذلك؟ وهذا لا نعلم فيه نصا يمكن الترجيح به، فالتفويض فيه أليق بطريقة أهل الحديث. واختلفوا هل للملائكة الكتبة ملائكة موكلة بها هي نفسها تحفظها؟ وهذا من أغرب المسائل، وفيه تكلف ظاهر، إذ لا داعي لمبحث كهذا ولا باعث عليه في شيء من النصوص.

سبب إيراد مسألة الإيمان بالبعث.

قال الإمامان: "والبعث من بعد الموت حق". قلت لا شك أن الإيمان بالبعث بعد الموت من المعلوم من دين الإسلام بالضرورة، فلماذا ذكرها الإمامان في هذا المقام؟ هل كذب بها أحد ممن ينتسبون إلى القبلة على عصرهما رحمهما الله تعالى؟ أبدا! وإنما كذب بها غلاة الفلاسفة من الدهرية ومن شاكلهم، ممن اعترضوا على معاد الأبدان! فالظاهر والله أعلم أن إيراد هذه المسألة في سياق الكلام على ما تكلما عليه، المراد منه إشعار المتلقي أو المخاطب بعظم جميع المسائل المذكورة في اعتقاد المسلمين، وأن من كذب بشيء منها، فهو كمن كذب بالبعث بعد الموت، في فداحة ما تلبس به!

ثم قالا: "وأهل الكبائر في مشيئة الله عز وجل" قلت: هذا التقرير فيه رد على المعتزلة الوعيدية الذين قالوا بوجوب إنفاذ الوعيد، فأهلكوا أهل الكبائر بمجرد التلبس بها والموت دون توبة منها. قال تعالى ((إن الله لا يغفر أن يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء))، فكل ما دون الشرك مما يموت عليه المسلم بلا توبة فهو بحيث يرجى له المغفرة وإن كان من أكبر الكبائر. أخرج البخاري من حديث عبادة بن الصامت أنه قال: "قالَ لَنَا رَسولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ ونَحْنُ في مَجْلِسٍ: تُبَايِعُونِي علَى أنْ لا تُشْرِكُوا باللَّهِ شيئًا، ولَا تَسْرِقُوا، ولَا تَزْنُوا، ولَا تَقْتُلُوا أوْلَادَكُمْ، ولَا تَأْتُوا ببُهْتَانٍ تَفْتَرُونَهُ بيْنَ أيْدِيكُمْ وأَرْجُلِكُمْ، ولَا تَعْصُوا في مَعروفٍ، فمَن وفَى مِنكُم فأجْرُهُ علَى اللَّهِ، ومَن أصَابَ مِن ذلكَ شيئًا فَعُوقِبَ في الدُّنْيَا فهو كَفَّارَةٌ له، ومَن أصَابَ مِن ذلكَ شيئًا فَسَتَرَهُ اللَّهُ فأمْرُهُ إلى اللَّهِ، إنْ شَاءَ عَاقَبَهُ، وإنْ شَاءَ عَفَا عنْه، فَبَايَعْنَاهُ علَى ذلكَ." قلت ولهذا قالا في هذا المقام: "ونكل سرائرهم إلى الله"، لأنه كما قد يستر الفعل فقد تستر التوبة عنه أيضا، فلا نجزم لأحد بالعقوبة لمجرد أننا قد رأيناه تلبس بالكبيرة، وإنما يخشى عليه فقط. ومن أصول السنة على أي حال أنا لا نجزم لأحد بجنة ولا بنار من غير نص يعينه تعيينا، وإنما نرجو للمؤمن المعين أن يكون من أهل الجنة، ولا نرجو النجاة للكافر المعين، وإن كنا لا نجزم له بالنار. قال الإمام أحمد رحمه الله في شرح أصول السنة: "ولا نشهد على أهل القبلة بعمل يعمله بجنة ولا نار، نرجو للصالح ونخاف عليه، ونخاف على المسيء المذنب، ونرجو له رحمة الله".

غلط الوعيدية واختلاف من ردوا عليهم من المتكلمين

الوعيدية قالوا من تلبس بموجب الدخول تحت الوعيد، ومات على ذلك، وجب أن ينفذ فيه الوعيد في الآخرة، كما أن من مات وهو متلبس بموجب تحقق الوعد، وجب أن يجد وفاء الوعد في الآخرة. فلو قدرنا تخلف ذلك في حق إنسان واحد، لزم من ذلك كذب الباري أو إخلافه الوعد، وهو ممنوع في حقه! والحق والصواب أن جميع نصوص الوعد والوعيد في الشريعة، إنما هي ألفاظ عموم! ولفظ العموم كما هو معلوم، لا يلزم أن يصدق على كل متلبس بالقول أو بالفعل الذي خرج فيه لفظ العموم. وإنما يصدق على من تحققت فيه شروط وموانع لا يلزم أن يكون منصوصا عليها في نفس تلك الألفاظ!

فما الذي أجاب به الأشاعرة والماتريدية وكيف ردوا عليهم؟

قالوا لا نسلم بأنه لا يجوز تخلف الوعيد عن أي إنسان قد تلبس بموجِبه، وإنما نقول فقط بامتناع ألا ينفذ في أحد البتة في الآخرة! بل يجب أن ينفذ في بعض الداخلين تحته ولابد، بلا تعيين، فإنه لو قدرنا أن لم ينفذ في أحد البتة على الإطلاق، فإن هذا ما قد يتصور معه النقص في حق الباري، وإن كان فريق منهم قد خرج من المسألة بأن قال: لا يجب عليه أن يفعل لحكمة أصلا، ولو أنه أخلف كل وعد وكل وعيد لكان متصرفا في ملكه، ومن تصرف في ملكه لم يظلم!

لكن الأكثرون منهم سلكوا طريقا أخرى أحالوا بها المسألة من أن تكون كلاما على الفرد المعين، إلى أن تكون كلاما على جنس المتلبسين بالفعل الذي فيه الوعيد، هل يجب أن يطال الوعيد بعضهم أم لا، وإذن فمن هم وما الوصف الجامع لهم؟؟ مع أن محل النزاع في الأصل لم يكن ملجئا لذلك! لذا قالوا: المخاطبون بتلك الألفاظ إما أن يكونوا أمة الإجابة وإما أن يكونوا أمة الدعوة! فإن كانوا أمة الدعوة، وهم جميع بني آدم ممن وصلهم خطاب الرسول عليه السلام، ويدخل معهم الجن كذلك ضمنا، فهؤلاء قطعا لابد أن بعضهم سيعذب لدخوله تحت الوعيد، لأن الكافر الذي يموت على الكفر بعد قيام الحجة الرسالية عليه، يؤاخذ ولابد بكل تكليف شرعي لم يعمل به بسبب كفره، على ما عليه الأكثرون! فنقول لابد أن ينفذ الوعيد في هؤلاء على الأقل، ونمنع من إيجاب نفاذه على أحد فوق ذلك، وتنتهي القضية! وهذه حيدة ظاهرة! وقال آخرون بل يجب أن ينفذ الوعيد في أمة الإجابة، في بعض المسلمين المتلبسين بموجبه، على الأقل، لأن النصوص دلت على وقوع ذلك فعلا، كالنصوص التي فيها أن الرسول عليه السلام شهد أحوال المعذبين من أمته في النار، وذكر بعض صور ذلك. قالوا النصوص فيها أن هذا يقع فعلا والكلاليب تخدش بعض الموحدين وتسقط بعضهم في النار، وأن منهم من يخرج من النار بعدما تفحم فيكون معه كذا وكذا، هذا كله ثابت صحيح، وهو دليل على أن بعض المتوعدين من الأمة بالنار سيدخلوها ولابد ولا محالة!

وعند التدبر فإن هذا الفريق الأخير يؤول قولهم إلى كلام أهل الحديث، في أن الداخل تحت الوعيد، داخل تحت المشيئة، فقد يعذب وقد يغفر له، فهم قسمان في الآخرة بالضرورة، قسم ينفذ

فيه الوعيد، وقسم لا ينفذ فيه، تبعا للمشيئة! ولكن الطريق التي سلكوها في الرد طريق موحشة في الحقيقة، مبناها على إطلاق التعميمات النوعية المبنية على أنواع القياس. وقد ترتب عليها أن قيل لهم: نسلم لكم بدلالة النصوص على أن الوعيد نافذ في أفراد قد استحقوه في الآخرة، لكن نزاعنا معكم ليس في هذا، وإنما في تخلف نفاذ الوعيد على مستحق له! هل تلتزمون بأن الله تعالى لا يكون صادقا إن قدرنا أن توعد جميع من اقترفوا فعلا معينا من أهل القبلة بالنار، ثم عفا عنهم جميعا ولم يعذب منهم واحدا؟! فقالوا نعم، ولهذا نوجب أن يكون من كل صنف من مقترفي الأفعال الموجبة للدخول تحت الوعيد من أهل القبلة، جماعة ولو فرد واحد فقط بحيث ينفذ فيه الوعيد فعلا في الآخرة! وهذا مراد الماتريدية بعدم جواز تخلف الوعيد بإطلاق! ليس هو عين قول المعتزلة بوجوب نفاذه، وانتبه! لكن على أي حال فهذا منهم تحكم ما أنزل الله به من سلطان! لم يأت عليه دليل سمعي! وهم به مناقضون لأصلهم في التحسين والتقبيح العقليين، جارون على أصل المعتزلة من حيث لا يشعرون!

فمن الأصل، نحن أهل الحديث نقول: لا يكون الله تعالى متلبسا بقبيح عقلا إن قدرنا أن جاء يوم القيامة ولم يعذب أحدا من المسلمين شرب الخمر أو اقترف الزنا أو تلبس بالربا أو ما شاكل ذلك من الكبائر التي جاء فيها الوعيد! لماذا؟ لأنه لا يجب عليه أن يفعل لحكمة، أو أن ينجز ما وعد سبحانه؟؟ أبدا! ولكن لأن مفهوم الوعيد في الفرد من أمة الإجابة، أن يقال: من فعل منهم كذا، عذبته به إن شئت، وإلا عفوت عنه! وإذن فلا فرق بين أن يصدق الإنفاذ في جميع المتوعدين منهم

أو يتخلف عن جميعهم، ولا يلزم من أي من الجهتين النقص في حقه سبحانه، لأن الأمر كله معلق في كل فرد بالمشيئة على أي حال! إن شاء عذب وإلا غفر!

فما المانع من أن يشاء العفو في علمه هو، عن كل من اقترف الزنا في الدنيا من أهل القبلة؟ لا مانع البتة! ولا يلزم من تجويز ذلك أن يكون الزنا مباحا ولا حقيقة لتحريمه كما زعمه بعضهم، بل هو محرم قطعا، فيما خوطب به المكلفون، ومقترفه الذي لم يتب ولم يقم عليه الحد في الدنيا مستحق للعقوبة في الآخرة عليه ولا شك، من حيث الأصل، لكن الله تعالى اختار أن يتفضل عليه بالعفو والمغفرة لأسباب في علمه جل وعلا، فما المانع من أن يبلغ ذلك أن يكون عاما في جميع من اقترفوا ذلك الفعل ولم يتوبوا عنه في الدنيا من أهل القبلة؟ ليس في العقل ما يمنع من ذلك، وإنما يأتي المنع من السمع، بأن تدل النصوص الصريحة على أن النبي عليه السلام قد شهد تعذيب الزاني من أهل قبلته، فكان نصا على وقوعه في الآخرة ولو في زان واحد على الأقل!

ومجرى الحكم على الخلق في الدنيا على الظواهر، وأما السرائر فأمرها إلى الله تعالى، لا دخول لنا فيه! قال الشاطبي رحمه الله في الموافقات: "إن أصل الحكم بالظاهر مقطوع به في الأحكام خصوصا، وبالنسبة إلى الاعتقاد في الغير عموما أيضا، فإن سيد البشر صلى الله عليه وسلم مع إعلامه بالوحي، يجري الأمور على ظواهرها في المنافقين وغيرهم، وإن علم بواطن أحوالهم، ولم يكن ذلك بمخرجه عن جريان الظواهر على ما جرت عليه." قال ابن تيمية رحمه الله في كتاب الإيمان: "فيجب أن يفرق بين أحكام المؤمنين الظاهرة التي يحكم فيها الناس في الدنيا، وبين حكمهم في الآخرة بالثواب

والعقاب، فالمؤمن المستحق للجنة لابد أن يكون مؤمنا في الباطن باتفاق جميع أهل القبلة، حتى الكرامية الذين يسمون المنافق مؤمنا ويقولون الإيمان هو الكلمة، يقولون إنه لا ينفع في الآخرة إلا الإيمان الباطن".

والفرق بين الخوارج والوعيدية في التكفير بالكبيرة، إلى جانب اختلاف أصل المقالة عند كل من الفريقين، أن الخوارج إذا أخرجوا فاعل الكبيرة من الإسلام، أدخلوه في الكفار، وأما المعتزلة الذين تلبسوا بتلك البدعة، فقالوا بالمنزلة بين المنزلتين! يخرجونه من الإسلام ولا يدخلونه، مع ذلك، في الكفر!

سبب وقوع المعتزلة في مسألة المنزلة بين المنزلتين

وسبب وقوعهم في مسألة المنزلة بين المنزلتين هذه سبب فلسفي صرف، وهو مسألة الماهية عند الفلاسفة! قالوا إذا صار متوعدا بالنار، فإن اسم الإيمان يرتفع عنه، لأن موجبات الاسم أو الأجزاء المقومة له لم تكمل في حقه، فإذا كان بحيث أن موجبات اسم الكفر كذلك لم تكمل له، فإنه لا يقال فيه مؤمن ولا يقال كافر! القضية راجعة إلى ماهية الإيمان عندهم، ما هي؟ قالوا إن الأئمة يقولون هو "قول وعمل واعتقاد"! فماهيته إذن مركبة من هذه الأجزاء المقومة الثلاث! كل واحد منها شطر فيها، معرف لها! فلما كانوا يقولون بانتفاء الماهية الفلسفية بفقد الشطر أو الجزء منها، منعوا من انطباق مسمى الإيمان على من تخلف عنه واحد من تلك الثلاثة: القول أو الاعتقاد أو العمل، ولو

بترك خصلة واحدة من خصال الخير! ما معنى لا ينطبق المسمى؟ أي يسقط اسم الإيمان بالكلية! لا يكون مؤمنا بأيما وجه كان! لماذا؟ لأن فقد شطر الشيء، موجب لتحول ماهيته، ومن ثم خروجه كله من المسمى وسقوط الاسم عنه!

فلما قيل لهم: إذن هل نقول إن تارك العمل مؤمن أم نقول هو كافر؟ قالوا لا نقول مؤمن، لأن ماهية الإيمان (على الاصطلاح الفلسفي) تكون متخلفة عنه، غير صادقة فيه، فلا نثبت له أصل الإيمان، لأن ماهيته لم تثبت! طيب فهل نقول هو إذن كافر؟ قالوا لا! لا نقول كافر! لماذا؟ لأن التصديق القلبي باق فيه! ونحن شرطنا على الناس أن يثبتوا وجود الصانع من طريق النظر، فيصح فيهم أنهم صدقوا بوجوده، حتى نثبت لهم الخروج من مسمى الكفر! وإذن فلا يصح أن نرجع أحدهم إلى ما كان عليه قبل النظر لأن العمل أو القول تخلف! فما الذي بقي إذن؟ لا هو مؤمن ولا هو كافر، فماذا يكون؟؟ قالوا يكون في منزلة بين المنزلتين!

وغلاة هذا الرأي يعممون القول بالمنزلة بين المنزلتين ليشمل كل من تخلف عن شيء من أعمال الإيمان، دع عنك أن يكون مرتكبا للكبيرة! لكن أكثر ما يظهر هذا العبث عندهم في مسألة الكبيرة! قال الشهرستاني في الملل والنحل: "وجه تقريره – أي هذا المذهب – أن واصل بن عطاء قال إن الإيمان عبارة عن خصال الخير، إذا اجتمعت، سمي المرء مؤمنا، وهو اسم مدح، والفاسق لم يستجمع خصال الخير"! قلت فمرتكب الكبيرة إذا استحق الوعيد، خرج عن اسم الإيمان مطلقا، لأن شطرا كبيرا من أجزاء الخير التي يصح اسم الإيمان على مجموعها، قد سقط عنده! وإذا سقط الشطر، سقط

معه الاسم كله! فلا يكون من المؤمنين، مطلقا، بأيما وجه كان، ولا يكون كذلك من الكفار، لأن أصل التصديق باق فيه! ولهذا أيضا فمرتكب الكبيرة عندهم خالد في النار إن مات عليها ولم يتب. لماذا؟ لأنه وإن بقي في قلبه التصديق، فقد مات وهو فاقد لما به يصح عده في جملة المؤمنين اصطلاحا، ومن ثم إخراجه من النار إذا دخلها، وهو ماهية الإيمان! فيلحق إذن بالكفار ويخلد في النار معهم! فتأمل كيف أفسدت سفسطة الفلاسفة عقول أهل الكلام وأديانهم وقل الحمد لله الذي عافانا من ذلك.

وهذه طريقة من لم يقصر مسمى الإيمان في التصديق القلبي الصرف من المعتزلة، وإلا فغلاة المرجئة من المعتزلة وغيرهم ليس عندهم القول بالمنزلة بين المنزلتين، لأن منزلة الإيمان مستحقة عندهم بمجرد التصديق بوجود الباري، ولا يضر مع ذلك كبيرة ولا غيرها، فتنبه.

والحق أن اسم الإيمان له في الشرع معنيان، فإن أريد به الإسلام، فالإسلام له أصول كبرى يثبت بها ويزول بزوالها، وليس التلبس بالكبيرة من نواقضه! وإذا أريد به كمال الديانة، فالمؤمنون يتفاوتون في ذلك بأعمالهم وما يكون في قلوبهم، ولا يخرجهم مجرد التفاوت عن أصل الاسم! وما جاءت به النصوص من نفي اسم الإيمان عن المتلبس ببعض الكبائر، فهو من نفي الكمال لا من نفي الأصل، وكذلك النسبة إلى الكفر، فهو كما بينه الأئمة كابن عباس وغيره، كفر دون كفر. لكن لما أغرق المتكلمون رؤوسهم في تصانيف الفلاسفة، كان لهم ما كان من الخلل في التصور والفساد في الفهم، والله المستعان.

الجهاد والحج مع الأئمة

ثم قال الإمامان رحمها الله: "ولا نكفِّر أهل القبلة بذنوبهم، ونكل سرائرهم إلى الله عز وجل". قلت: وهذا رد على الخوارج الذين يكفرون المسلم بذنب ليس من جنس الذنوب التي جاء الشرع بالتكفير بها. ولهذا قالا: "ونقيم فرض الجهاد والحج مع أئمة المسلمين، والحج مع أئمة المسلمين في كل دهر وزمان،" قلت وفيه رد على الخوارج كما هو واضح، وكذلك على الروافض الذين أسقطوا الجهاد لشغور الزمان من الإمام المعصوم بزعمهم، وكذلك الحج، وهؤلاء خصوا بقول الإمامين بعد: "وأن الجهاد ماض منذ بعث الله نبيه عليه السلام إلى قيام الساعة مع أولي الأمر من أئمة المسلمين، لا يبطله شيء، والحج كذلك". قلت ويضاف إلى ذلك شهود الجمعة في المساجد، لأن هذا أيضا مما عطلته الروافض والخوارج.

مصطلح "المنهج" عند المعاصرين من أهل الحديث

قول الإمامين: "ولا نرى الخروج على الأئمة، ولا القتال في الفتنة، ونسمع ونطيع لمن ولاه الله أمرنا، ولا ننزع يدا من طاعة".

قلت هذا تقرير لمنهج أهل السنة في باب الإمامة. ويصح أن يقال عقيدة أهل السنة في الإمامة، على أساس أن النفس ينعقد فيها الجزم بتحريم الخروج والقتال في الفتنة ونزع اليد من الطاعة، وبوجوب السمع والطاعة لولاة الأمر، لكن قد جرى اصطلاح العلماء في هذا العصر على الإشارة

إلى هذا الباب وما يتعلق بالأسماء والأحكام عامة بالمنهج، لتعقله المباشر بأحكام عملية، خلافا لباب السمعيات والخبريات أو العلميات التي يطلب فيها التصديق القلبي التام دون عمل يتعلق بذلك من جهة الجوارح. والأمر واسع ولا مشاحة في الاصطلاح.

الاحتجاج بهذا المتن على من يرون الخروج على أئمة الجور

وهذا المتن من أقدم متون عقيدة أهل السنة، وهو في جملته تقرير لإجماع السلف كما ترى، فهذا الموضع منه هو مما يُحتج به في إثبات أن الإجماع على تحريم الخروج على أئمة الجور إجماع قديم، يرجع إلى القرون الفاضلة تحقيقا، وعلى أنه من الأمور التي كانوا يستشنعونها جدا! فمهما سبق ذلك مما ظاهره المنازعة أو المخالفة في أقوال بعض السلف أو تصرفاتهم، فلا يلتفت إليه! نقول هذا الكلام لأن من خوارج العصر ومن تأثر بهم من يتمسكون بأن تجويز الخروج على أئمة الجور قول سلفي معتبر، يحتجون بصنيع الحسين رضي الله عنه وغيره، ويقولون إن في المسألة خلافا معتبرا، فلا تنكروا علينا. فإذا رددنا عليهم قالوا إن نقل الإجماع بعد الخلاف لا يرفع الخلاف! ويقال لهذا القائل: أنت انتقلت بالنظر وأخطأت المناط! فإن ثبوت الإجماع المستفيض في مسألة قديمة يدل على أنه قديم، وعلى أن الذين خالفوا قديما لغلط أو تأويل، لا عبرة بمخالفتهم، وأن هذا كان معلوما مستقرا عند أقرانهم، ولكن لم يتحرر نقل الإجماع إلا لما ظهر الداعي لتبيين ذلك! وهو ما يعني أن الخلاف السابق لم يثبت أصلا، حتى يُعترض به على دعوى الإجماع اللاحق! لو كان الشأن كما تزعمون، وكان الخلاف المدعى معتبرا، لوجب أن يبقى في عصر الرازيين من أهل الحديث المعتبر بخلافهم

من يرى ذلك الرأي، وأن يُحتج له عند فريق من علماء ذلك العصر بما تحتجون أنتم به، لكن هذا لم يكن! فدل على أن الخلاف شذوذ عن الجماعة وليس قولا معتبرا فيهم! هو ما بين أن يقال إنه خلاف مرفوع أو إنه شذوذ لا عبرة به.

قال الحافظ ابن حجر - رحمه الله - في ترجمة الحسن بن صالح في تهذيب التهذيب: "وقولهم كان يرى السيف يعني كان يرى الخروج بالسيف على أئمة الجور وهذا مذهب للسلف قديم لكن استقر الأمر على ترك ذلك لما رأوه قد أفضى إلى أشد منه، ففي وقعة الحرة ووقعة ابن الأشعث وغيرهما عظة لمن تدبر" اهـ. قلت: قوله "مذهب للسلف قديم قد زالوا عنه لما رأوه أفضى إلى كذا وكذا"، فيه نظر، إذ إنه مذهب مخالف لصريح النصوص المستفيضة في الأمر بالصبر على أئمة الجور ما أقاموا الصلاة، فالصواب أن يعتذر لمن وقع فيه من أفاضل السلف، بأنه أخطأ وتأول، وليس أن يقال إنه مذهب قديم قد تحولوا عنه لما رأوا بعقولهم أن صنيعهم أفضى إلى فساد أعظم مما أرادوا إزالته! النصوص الصريحة المستفيضة في المنع المطلق غير المقيد، دالة على هذا المعنى أصلا! أي على أن مفسدة ذلك الفعل تكون أعظم من المفسدة المراد إزالتها به مطلقا وفي كل حال، كما يستفاد من إطلاق النص! والواقع يشهد لهذا المعنى ولا شك، لكنه ليس ما يحتج به السلف في المسألة أصالة! يعللون به الحكم نعم، لكن لا يستدلون به وكأن المسألة لا نص فيها! هذا من أغلاط الخوارج الذين عقدوا قلوبهم على خلع الإمام على أي حال، ودانوا فيه بموجب حقدهم ونقمتهم عليه أنه يجب إزالته، فلما لم يقبل منهم الناس تذرعهم لذلك بتكفيره، تعلقوا بدعوى تغيير المنكر باليد، وإزالة

المفسدة! وقد رأيناهم يسلكون ذلك في هذه الثورات الأخيرة فعلا، رأينا منهم من لم يكن يتكلم أبدا في مسألة أئمة الجور هذه بشيء، ولا يتعرض لها، ثم لما ضاقت طرقهم إلى إقناع العامة بكفر الإمام تسويغا للمظاهرات والمليونيات والاعتصامات وهذه الأشياء، انبروا في الكتابة والنشر في تجويز الخروج على أئمة الجور، بدعوى أن لهم سلفا في ذلك! ورأينا منهم من يقول: كنت أرى رجحان المفسدة في النزول إلى الميدان، ثم لما رأيت الأحوال تتبدل، وظهر لي أن المظاهرات قد أحدثت أثرا، أخذت أولادي ونسائي ونزلنا جميعا، ولا حول ولا قوة إلا بالله! وكثير منهم كانوا قبل ذلك يحرمون المظاهرات الطلابية وهذه الأشياء ليس لأنها ما بين أن تكون قطعا للطريق وخروجا على الإمام، ولكن لأن مفسدتها أرجح في الميزان! فهذه ليست طريقة السلف في الباب أبدا!

الصواب هنا أن يقال إن السلف الذين رأوا السيف، تأولوا بعض النصوص فيما سلكوا ولا شك، فخالفوا الجماعة بذلك، وليس أن الجماعة كانت مختلفة أصالة، خلافا معتبرا، جريا على موازنة المفاسد، ثم لما علموا أن مفسدة الخروج أرجح، تركوا القول بالتجويز!

المجلس الثالث

ولا نقاتل في الفتنة

أما بعد، فقد انتهينا في المجلس الماضي عند قول راوي المتن: "ولا القتال في الفتنة، ونسمع ونطيع لمن ولاه الله أمرنا، ولا ننزع يدا من طاعة".

وذكرنا أن هذا إجماع سلفي قديم، ولا عبرة بخلاف من خالف فيه من القرون الفاضلة، كما أنه لا عبرة بوقوع القول بالقدرية وبالإرجاء ونحوهما عند بعض التابعين، فهو من صاحبه شذوذ عن الإجماع، وليس خلافا قديما كما يدعيه بعض الناس! والقتال في الفتنة، هو القتال بين المسلمين حيث يشتبه الحق بالباطل، ويختلط الأمر على الناس، أو يكون النزاع في طلب الدنيا. وهذا تمييز له عن القتال مع الإمام، فالجهاد مع الإمام قتال شرعي واجب كما مر، خلافا لقتال الفتنة. أخرج البخاري في صحيحه من حديث سعيد بن جبير قال خَرَجَ عَلَيْنَا - أوْ إلَيْنَا - ابنُ عُمَرَ، فَقالَ رَجُلٌ: كيفَ تَرَى في قِتَالِ الفِتْنَةِ؟ فَقالَ: وهلْ تَدْرِي ما الفِتْنَةُ؟ كانَ مُحَمَّدٌ صَلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ يُقَاتِلُ المُشْرِكِينَ، وكانَ الدُّخُولُ عليهم فِتْنَةً وليسَ كَقِتَالِكُمْ علَى المُلْكِ."

أخرج أحمد في مسنده عن عبد الله بن خباب عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم، ذكر فتنةً :القاعد فيها خير من القائم، والقائم خير من الماشي، والماشي فيها خير من الساعي، قال: فإن أدركت ذاك فكن عبد الله المقتول . قال أيوب :ولا أعلمه إلا قال :ولا تكن عبد الله القاتل.

قلت أي فإن علمت أنك متعرض للمقتلة لا محالة، وتزاحم الاحتمالان بين يديك فلم تملك إلا أن تكون قاتلا أو مقتولا لا محالة، لا ثالث لهما، ولم تعلم ببينة تبرأ بها الذمة أي الفريقين على الحق، الفريق الذي أنت منسوب إليه أم خصومه، فخير لك أن تكون أنت المقتول من أن تكون أنت القاتل! لماذا؟ لأنه لو آثر أكثر المسلمين في الفتن والشبهات أن يتركوا القتال تعظيما لدماء المسلمين، إلى حد أن يفضلوا أن يكونوا مقتولين على أن يكونوا قاتلين كما يوجههم هذا الحديث، لانطفأت نار الفتنة، ولفاء الناس إلى رشدهم! وإلا فنعوذ بالله من سفك الدماء ومن التخوض فيها! وللسلف خلاف قديم في تفصيل ضابط الفتنة التي يمنع القتال فيها، والتي تتوجه إليها تلك الأحاديث.

قال الشوكاني رحمه الله في نيل الأوطار: "والأحاديث المذكورة في الباب تدل على مشروعية ترك المقاتلة وعدم وجوب المدافعة عن النفس والمال، وقد اختلف العلماء في ذلك فقالت طائفة: لا يقاتل في فتن المسلمين، وإن دخلوا عليه بيته وطلبوا قتله، ولا تجوز له المدافعة عن نفسه، لأن الطالب متأول، وهذا مذهب أبي بكرة الصحابي وغيره، وقال ابن عمرو وعمران بن الحُصَين وغيرهما: لا يدخل فيها لكن إن قُصِدَ دَفَعَ نفسه، قال النووي : فهذان المذهبان متفقان على ترك الدخول في جميع فتن المسلمين، قال القرطبي : اختلف السلف في ذلك فذهب سعد بن أبي وقاص وعبد الله بن عمر ومحمد بن مسلمة وغيرهم إلى أنه يجب الكف عن المقاتلة، فمنهم من قال: يجب عليه أن يلزم بيته، وقالت طائفة: يجب عليه التحول عن بلد الفتنة أصلاً، ومنهم من قال: يترك المقاتلة، حتى لو أراد قتله لم يدفعه عن نفسه، ومنهم من قال: يدافع عن نفسه وعن ماله وعن أهله، وهو معذور إن قَتل

أو قُتل. (قلت لعموم قوله عليه السلام: من قُتِلَ دونَ مالِهِ فهو شهيدٌ ومن قتلَ دون أهلِهِ فهو شهيدٌ ومن قتلَ دون دينِهِ فهو شهيدٌ ومن قتلَ دونَ دمِهِ فهو شهيدٌ) يقول: وذهب جمهور الصحابة والتابعين إلى وجوب نصر الحق وقتال الباغين، وكذا قال النووي وزاد: أنه مذهب عامة علماء الإسلام، واستدلوا بقوله تعالى: فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّى تَفِيءَ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ [الحجرات:٩]. قال النووي :وهذا هو الصحيح، وتتأول الأحاديث على من لم يظهر له المحق، أو على طائفتين ظالمتين لا تأويل لواحدة منهما، قال: ولو كان كما قال الأولون لظهر الفساد واستطال أهل البغي والمبطلون".

قلت فالجميع متفق على تحريم الدخول في الفتنة، قال الإمام البربهاري رحمه الله في كتاب السنة: "وإذا وقعت الفتنة، فالزم جوف بيتك، وفر من جوار الفتنة، وإياك والعصبية، وكل ما كان من قتال بين المسلمين على الدنيا فهو فتنة، فاتق الله وحده لا شريك له، ولا تخرج فيها، ولا تقاتل فيها، ولا تهو ولا تشايع ولا تمايل، ولا تحب شيئاً من أمورهم، فإنه يقال : من أحب فعال قوم - خيراً كان أو شراً - كان كمن عمله، وفقنا الله وإياكم لمرضاته، وجنبنا وإياكم معصيته"

قلت فهذا لا خلاف فيه، ولكن اختلفوا إن أراد أحد قتله، فهل يدفع عن نفسه أم يترك الدفع. فقال فريق يجب الكف عن القتال إلى حد أن لو أراد أحد قتله لم يدفعه عن نفسه. وقال آخرون يكف عن القتال لكن لو أراد أحد قتله دفع عن نفسه، قال الحافظ ابن حجر: "وذهب جمهور الصحابة والتابعين إلى وجوب نصر الحق وقتال الباغين، وحمل هؤلاء الأحاديث الواردة في ذلك على من

ضعف عن القتال أو قصر نظره عن معرفة صاحب الحق." قلت وقصور النظر عن معرفة صاحب الحق متصور وقوعه، بل هو كثير في هذه الأزمان المتأخرة، حيث أنبأ النبي عليه السلام بكثرة الهرج، يعني القتل. قال عليه السلام فيما أخرجه مسلم في صحيحه: "لا تذهب الدنيا حتى يأتي على الناس زمان لا يدري القاتل فيم قَتَل ولا المقتول فيم قُتل"، نسأل الله السلامة!

والذي ترتاح له النفس في ذلك أن الواجب على المسلم أن يعتزل الفتنة ما استطاع إلى ذلك سبيلا، وأن يكف يده عن القتال إن كان بحيث يشتبه عليه الأمر، ولا يدري مع أي الفريقين يقاتل، فعليه أن يعتزل الجميع، فإن لم يقدر، وهُجم عليه في بيته، جاز له أن يدفع العدوان عن نفسه وعن أهل بيته غاية الوسع، وإن استطاع الفرار من البلد خروجا من الفتنة توجه ذلك وكان أولى به، فإن كان بحيث أنه يعلم أي الفريقين على الحق، فصاحب الحق في مثل ذلك غالبا يكون هو الإمام الممكن الذي معه في زماننا هذا الجيش النظامي وأجهزة الأمن في البلاد، وإذن فعليه أن يضع نفسه تحت تصرفهم، فإن أمروه بالقتال قاتل معهم محتسبا، وإن أمروه بغير ذلك أطاع ما لم يتيقن أنه مأمور بمعصية فلا يطيع. وإن كان يعلم بيقين تبرأ به الذمة أي الفريقين على الحق، وكان الشأن أن الجيش منقسم بينهما، وكان بحيث أنه يقدر على الانضمام إلى أهل الحق وعلى القتال معهم، انضم إليهم وجوبا، وإلا اعتزل الأمر كله، ويكون الدفع عن النفس والأهل مشروعا على أي حال، والله أعلم.

وجوب الاجتماع ونبذ الخلاف والفُرقة

قال راوي المتن: "ونتبع السنة والجماعة، ونتجنب الشذوذ والخلاف والفرقة"

قلت: قال تعالى ((فإن تنازعتم في شيء فردوه إلى الله والرسول)) وقال تعالى ((وأطيعوا الله وأطيعوا الرسول)) وقال تعالى: ((وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا)) وقال ((من يطع الرسول فقد أطاع الله))، وقال تعالى: ((قل إن كنتم تحبون الله فاتبعوني يحببكم الله ويغفر لكم ذنوبكم والله غفور رحيم))، وقال ((ومن يشاقق الرسول من بعد ما تبين له الهدى ويتبع غير سبيل المؤمنين نوله ما تولى ونصله جهنم وساءت مصيرا)) وقال تعالى: ((والسابقون الأولون من المهاجرين والأنصار والذين اتبعوهم بإحسان رضي الله عنهم ورضوا عنه)) الآية، وقال تعالى: ((وأن هذا صراطي مستقيما فتابعوه ولا تتبعوا السبل فتفرق بكم عن سبيله ذلكم وصاكم به لعلكم تتقون)) وقال عليه السلام: "عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدي، تمسكوا بها، وعضوا عليها بالنواجذ، وإياكم ومحدثات الأمور، فإن كل بدعة ضلالة. وقال عليه السلام: "افترقتِ اليهودُ على إحدَى وسبعينَ فرقةً , وافترقتِ النصارَى على اثنتَينِ وسبعينَ فرقةً , وستفترقُ هذه الأمةُ على ثلاثٍ وسبعينَ فرقةً كلُّها في النارِ إلا واحدةً، قيل : من هي يا رسولَ اللهِ؟ فقال صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ : مَن كان على مِثلِ ما أنا عليه وأصحابِي"

الخلاف شر مطلقا، وإنما الرحمة فيما شرعه الله في شأنه

والخلاف شر مطلقا، وفتنة مطلقا، أيا ما كان سببه، لأنه مظنة الانتصار للنفس، والتمالؤ على الخصم، والتحيز للموافقين والافتراق بين المتنازعين، والتعصب للمعظمين، قال تعالى: ((وَلَوْ شَاء رَبُّكَ لَجَعَلَ النَّاسَ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلاَ يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ . إِلاَّ مَن رَّحِمَ رَبُّكَ وَلِذَلِكَ خَلَقَهُمْ وَتَمَّتْ كَلِمَةُ رَبِّكَ لأَمْلأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ الْجِنَّةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ)) [هود : ١١٨ - ١١٩] فالله تعالى ما خلقنا لنكون معاشر بني آدم كلنا على قلب رجل واحد، وعلى دين واحد، وإنما اقتضت حكمته أن يبتلينا بالخلاف والنزاع والافتراق، كما ابتلانا كذلك بالوفاق والاجتماع، ليميز منا الخبيث من الطيب! عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، قال خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم على أصحابه ذات يوم، وهم يختصمون في القدر، هذا ينزع بآية وهذا ينزع بآية، فكأنما فقئ في وجهه حب الرمان، فقال: أبهذا أمرتم؟ أم بهذا وكلتم؟ أن تضربوا كتاب الله بعضه ببعض؟؟ انظروا ما أمرتم به فاتبعوه، وما نهيتم عنه فانتهوا"! وفي صحيح مسلم أنه عليه السلام قال للمختلفين في الكتاب من أصحابه: "إنما هلك من كان قبلكم باختلافهم في الكتاب". القرآن يصدق بعضه بعضا فبئس الشأن أن يضرب بعضه ببعض انتصارا لرأي لم يقم عند صاحبه على فهم صحيح لكلام رب العالمين!

فمن أعظم الغلط قول بعضهم: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "اختلاف أمتي رحمة"! ليس هذا بحديث عن النبي عليه السلام أصلا، ولا سند له، لا مرفوعا ولا موقوفا، وهو مناقض لما عليه جمهرة النصوص. الخلاف في نفسه شر وبلاء وفتنة البتة، لا سيما إذا كان في الدين، فكيف يقال

الخلاف رحمة؟! وإنما ينجو من تلك الفتنة ويسلم من ذاك البلاء من استمسك بسبيل المؤمنين ووطن نفسه على العمل بما شرعه رب العالمين للمسلمين عند وقوع الخلاف. فالرحمة ليست في وجود الخلاف في الحقيقة، وإنما هي فيما علمه الرسول عليه السلام لأصحابه من أسباب للوقاية من وقوعه، وأسباب للوقاية من تبعاته إذا وقع بين المسلمين واضطررنا إليه اضطرارا!

من الخلاف ما يكون في أصول الدين ومنه ما يكون في فروعه، وكلا النوعين واقع بين الناس لا محالة، فيما اقتضته حكمة رب العالمين! ألا ترى أن المسلمين قد ابتلوا بأنهم أعظم افتراقا فيما بينهم حتى من افتراق اليهود والنصارى؟ اليهود افترقوا كما في الحديث على إحدى وسبعين فرقة، والنصارى افترقت على ثنتين وسبعين، ونحن نفترق على ثلاث وسبعين! أي أن الله تعالى قد اقتضت حكمته أن يجعل ابتلاءنا بالافتراق والاختلاف في الدين أعظم من ابتلاء الأمم السابقة سبحانه!

فما الذي يجب على المسلمين إذا وقع الافتراق في أصول الدين، وصار الناس فرقا وطوائف، ترمي كل واحدة منها المخالفين بالدعة والضلالة؟؟ الواجب على الجميع أن يرجعوا إلى الأمر الأول! إلى ما كان عليه النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه! فإذا كان كل فريق يدعي ذلك لنفسه، فالعبرة ليست بالدعوى المجردة ولا شك، ولكن بما عند كل فريق من الأدلة على ذلك! ومن رحمة الله تعالى بالأمة أن جعل أدلة الأصول الكبرى في الدين كالجبال الرواسي، فلا يفارق الإنسان ملة الإسلام حتى يخالف منه أمرا يكون معلوما لعامة المسلمين بالضرورة، أو تكون أدلته كالشمس في كبد السماء، بحيث إذا حصلت له أسباب معرفة تلك الأدلة على وجهها الصحيح، مع خلو نفسه من الأهواء، لم

يملك إلا الإذعان والتسليم! ولا يفارق الجماعة مسلم ولا يشذ عن الفرقة الناجية حتى يخالف أصلا كبيرا تتوافر أدلته الظاهرة المستفيضة من السمع والفطرة معا، بحيث إذا حصلت له أسباب معرفة تلك الأدلة على وجهها الصحيح، مع خلو نفسه من الأهواء، لم يملك إلا الإذعان والتسليم!

الأصول الكبرى في دين الإسلام، أدلتها هي أعظم أنواع الأدلة قياما بمقصود الدلالة على الإطلاق، ثم يأتي ما دونها فما دونها، نزولا إلى الفروع التي يتسع احتمال دخول الخفاء عليها وأن تتجاذبها الأدلة والتأوليات! قضية وجود الباري جل في علاه، هي أقوى المسلمات المعرفية رسوخا في الفطرة على الإطلاق، وهي مفتاح لملكة العقل نفسها في الإنسان، فلا ينفيها عاقل إلا أسقط عن نفسه تلك الملكة نفسها، ونادى على نفسه بالسفاهة المحضة! فأي دلالة أقوى من أن تكون المسألة المدلول عليها بحيث أن من ينفيها، فإنه يذهب بآلة النظر والمعرفة نفسها من نفسه بالكلية، ويترتب على كلامه من التناقضات والسخافات ما لا يمكن حصره؟ ليس في القضايا المعرفية ما هو أرسخ ثبوتا في النفس السوية من ذلك!

جناية المتكلمين على الأمة في منهج المعرفة، وما ترتب على ذلك من فساد أسباب النزاع فيما بينهم، ومن تكافؤ الأدلة.

ولهذا عظمت جناية المتكلمين جدا لما سلموا للفلاسفة بطريقتهم في الإثبات والنفي الغيبيين، وخضعوا لشروطهم في إثبات حدوث العالم ووجود من صنعه، تأسيسا على نظرية يونانية واهية! فقد ترتب على ذلك الخلل العظيم أن صارت كبرى المسائل والمطالب المعرفية على الإطلاق بحيث أن أدلتها

من جنس ما يشتبه فيه الناظر وتعظم فيه أسباب الغلط والالتباس والاشتباه! وصار الصانع المثبت من تلك الطريق، حقيقة كلية موهومة في الذهن لا تثبت لها الصفات إلا تناقضا، وصار المتكلم بحيث أنه يدخل المناظرة بدين ويخرج منها بغيره، يتقلب في دينه أشد ما يكون التقلب، إلا أن يرحمه الله! ترتب على ذلك أن صار الناس يبحثون بحثا نظريا صعبا في مسائل يترتب على الغلط فيها الكفر والردة! الغلط الذي يأتي من خفاء مادة البحث واشتباه أدلتها! وهذا مما انتبه إليه أئمة السلف وذموا الطريقة الكلامية لأجله كما لا يتسع هذا المقام لبيانه!

ولهذا كان المتكلمون هم أشد الطوائف بغيا وإفراطا في الخلاف والخصومة! ولهذا كان الإنسان بحيث أنه لا يكون مسلما عندهم أصلا، ما لم يرتب اعتقاده، لبنة فوق لبنة، على الترتيب الذي سلكوه! هذا هو مقتضى المسلك الكلامي والطريقة الكلامية، الذي فر منه بعضهم بادعاء أن إيمان المقلد يجزئه عندهم، ولا يضره ألا ينظر كما نظروا! فهم في الحقيقة ما اختلفوا في إيمان من سموه بالمقلد (من لم ينظر كنظرهم) إلا لما أدركوا اللازم الشنيع لتكفير من لم ينظر! لما أدركوا أنه يلزم منه تكفير الصحابة رضي الله عنهم جملة، من أولهم إلى آخرهم، وأن يكون إيمانهم بحيث لا ينفعهم، إذ بدون النظر الكلامي، لا يكون ذلك الإيمان قائما على معرفة نظرية صحيحة سالمة من أسباب النقض والإبطال! ولهذا سموه بإيمان المقلد، ثم اضطر فريق منهم لتسويغه، واضطر آخرون لادعاء أن النظر الواجب لا يلزم أن يكون نظرا كلاميا، مع أنهم لم يلجئهم للقول بإيجابه أصلا على كل مكلف إلا المبدأ المعرفي اليوناني الجدلي الذي يقضي بأن المعرفة المعتبرة بوجود صانع ما بالغيب، لا تتأتى للإنسان إلا تأسيسا

على النظرية المعتمدة عند الفلاسفة في الوجود والموجود! النظرية التي بها يمتاز كل موجود في الأعيان عما سواه فيما يدركه له العقل من الصفات والمعاني! وهي تلك النظرية التي اضطروا لركوب مطاياها في إثبات حدوث العالم ومن ثم إثبات الصانع، وتحقيق ما يجب وما يمتنع في حقه من أنواع المعاني!

فالخلاف في تلك القضايا ليس بمستساغ في الدين قطعا، وهو مما يؤمر المسلم بالخروج منه والتخلص إلى ما كان عليه النبي عليه السلام وأصحابه فرارا من الوعيد، لأن المخالف فيه ينتهي لا محالة إلى عقيدة بخلاف ما كان الصدر الأول عليه في ربهم جل في علاه! بل إنه قد يختلف مع خصومه فيما يختلف فيه أهل الملل والفلسفات الدهرية فيما بينهم، وليس ما يختلف فيه أهل الإسلام، وهو مع ذلك يرى أن ما معه هو ما عليه يقوم أساس الدين، وليس ما عند مخالفه!

والقوم لم يسعهم إلا أن يشهدوا بأنه خلاف غير مستساغ فعلا كما حكم به أئمة السنة، ولكن ليس مراعاة لجناب النص، ولما كان عليه الأولون في فهمه، وإنما مراعاة لسلامة البناء الفلسفي الذي أقاموا عليه أصول الدين، وأخضعوا له النصوص بالتأويل! ولهذا اضطروا لتكفير من تقتضي طريقتهم في الجدال والبحث والتفلسف ألا يكون كافرا ولا فاسقا عندهم، ولا أن يتهم بشيء! بل تقتضي أن يكون ناظرا متحررا، ملتمسا أسباب المعرفة بأصول الدين من المبادئ العقلية الأولى! وهذا هو أعظم ما أدخلوه من بضاعة الفلاسفة إفسادا لدين المسلمين!

ولهذا قلت في غير موطن إن أصدق من التزم بمقتضى الطريقة الكلامية في التعامل مع قضايا الخلاف الكلامي والفلسفي، هو الجاحظ وشيخه ثمامة بن الأشرس! لأنهما انتهيا إلى تسويغ ذلك الخلاف

الفلسفي الفاحش، إلى حد أن جوزوا للإنسان أن ينجو في الآخرة إذا مات على التكذيب بوجود الصانع بعد استيفاء النظر، ورد على الرسول رسالته بسبب ذلك النظر!

ونقول من أجل ذلك إن الخلاف مع المتكلمين في الحقيقة خلاف في مصادر التلقي، خلاف في طريقة البناء المعرفي لعقيدة المسلم، وليس فقط خلافا في بعض الصفات الإلهية! والذي يسلك تلك الطريقة ينتهي لا محالة لإخضاع النصوص لنظره الفلسفي الفاسد، خلافا لما كان عليه الصحابة والسلف الكرام من إخضاع عقولهم لنصوص الوحيين!

ابتلاء الأمة بدقة الأسباب العقلية لفساد منهج المتكلمين

ومن ابتلاء الله تعالى للمسلمين بالخلاف في الدين، أن اقتضت حكمته جل وعلا أن يجعل فساد الأصول الفلسفية اليونانية الذي أدى إلى فساد الطريقة الكلامية نفسها، بحيث أنه يدق ويخفى وجهه وتفصيله على الأكثرين من العلماء وأهل الفضل في الأمة! فهو ابتلاء من وجوه شتى، على رأسها أنه ابتلاء لمن وفقهم للوقوف عليه والانتباه إليه، هل يعرفون لله تعالى فضله ومنته عليهم، أن هداهم لما زلت فيه أقدام الأكابر عبر القرون، ومن ثم يشكرون نعمته بأن يتقوا الله في أنفسهم وفي أولئك الأكابر من أوليائه الذين زلوا في تلك المزالق الضيقة، ولم يوفقوا فيها إلى ما وفقوا هم إليه؟ أم تنمو إلى نفوسهم الضغائن والأحقاد والحسد لأهل الفضل من علماء الأمة، ويعميهم الكبر الخفي عن درك أمراض قلوبهم والسهر على إصلاحها، فيصبح أحدهم وهو يرى القذاة في عين أخيه المسلم ولا يرى الجذع في عين نفسه؟؟ هل يترفقون بالمخالفين الغارقين في تلك المعامع المظلمة، والمضايق الموحشة،

ويحرصون على هدايتهم حقا، أم يلتمسون للبرءاء العيب ويفرحون بضلال من ضل وفساد من فسد؟؟ ما من نعمة في الدنيا إلا والابتلاء مقرون بها لا محالة! وكلما عظمت النعمة عظم الابتلاء بها! فما أعظم ابتلاء أهل السنة الخلص بما منّ الله به عليهم من موافقة الصحابة رضي الله عنهم في فهم النصوص وطريقة الدين، علما وعملا! الخلاف واقع لا محالة! والتأثر بالفلاسفة واقع في أهل القبلة فوق ما وقع في الأمم السابقة كما مر، وهو اليوم أوسع وأكثر تنوعا وتشعبا مما كان عليه في القرون السالفة، فكيف أنتم سالكون معه يا أهل الحديث، يا ورثة المحجة البيضاء؟؟ محض ابتلاء ولا شك!

أقول إن أسباب الفساد العقلي في أصول الطريقة الكلامية فيها خفاء ودقة، ولم يهتد إلى تفصيلها الدقيق، وفتح مغاليقها للمسلمين قبل ابن تيمية رحمه الله تعالى أحد في هذه الأمة فيما أعلم! ومع هذا أقول إن أصول البدع والأهواء التي أجمع السلف على التبديع والذم بها، يدخل فيها بدعة الكلام وطريقة الكلام قولا واحدا، فكيف يجتمع ذلك مع قولي فيما مر إن أصول الفرق البدعية المفارقة لسبيل المؤمنين في العقيدة لابد أن تكون دلائل انحرافها عظيمة جلية متوافرة، بحيث يكون المخالف فيها بعدما بينت له من أهل الأهواء يقينا؟ والجواب أن فساد طريقة المتكلمين كان ولم يزل ظاهرا لأهل الحديث وإن لم يقفوا على تفصيل العلم بأسبابه العقلية والفلسفية اليونانية الذي وفق إلى دركه وتحريره شيخ الإسلام رحمه الله! وسبب ظهوره لهم هو معرفتهم بطريقة السلف في فهم النصوص والتعامل معها، كما ورثوها عنهم! وهذا ما به عظم نكيرهم على القوم وتشنيعهم عليهم لأنهم أدركوا

أنهم قد جاؤوا بفلسفة محدثة دخيلة مفسدة للدين والعقل معا، تورث صنوفا من الجدل والنظر الفاسد لم يعرفها الصحابة ولم يسلكوها، وتولد من التعطيل في الصفات والإفساد في معاني النصوص ما الله به عليم!

فسواء وقف المسلم على معرفة الأسباب العقلية الخفية لفساد الطريقة اليونانية نفسها التي بنى عليها المتكلمون منهجهم، أم لم يقف على ذلك، فالواحد من أهل الحديث يجتمع له من الأدلة الباهرة الدالة على فساد مسالك المعتزلة في استنباط العقائد وفي تأويل النصوص، التي هي نفس المسالك التي استعملها المتكلمون كافة على اختلاف طوائفهم في بناء عقائدهم، ما يكفي ليدله بيقين على أن ما هو عليه هو الحق وهو سبيل المؤمنين حقا، وإن كان فذا بين الناس، لا يرث طريقته إلا من اثنين أو ثلاثة من شيوخ عصره، على كثرة العلماء وانتشارهم في البلاد! فأسباب المعرفة بالحق ابتلاء، وأسباب الثبات عليه ابتلاء آخر، وأسباب التمكن من دفع شبهات المخالفين عنه ابتلاء ثالث، والتحلي بالرفق والرحمة وتخليص النفس من الغل على الذين آمنوا من المخالفين ابتلاء رابع، وكل ذلك له ضوابطه وتفصيله عند علماء الفرقة الناجية، لا يعدمه من طلبه بفضل الله ومنته.

الحكمة من ابتلاء المسلمين بالخلاف والافتراق.

فالخلاف يبتلى به المسلم ليرى الله عز وجل ما هو صانع في جهات ثلاث:

- في جهة معرفة الحق أولا، هل يخلص نفسه من الهوى الصارف عن قبول الحق أم يخنس عن ذلك!
- ثم في جهة العمل بمقتضى تلك المعرفة ثانيا، هل يحمل نفسه على ذلك أم يضعف عن ذلك!
- ثم في جهة معاملة الخلق بذلك المقتضى ثالثا، هل ينصف ويعدل معهم أم يبغي ويفسد في الأرض، إلى حد أن يحارب أولياء الله تعالى؟! هل يوطن نفسه على ألا يتعصب لأحد من المعظمين عنده وأن يسمي غلط الواحد منهم باسمه الشرعي الصحيح، ويعمل بمقتضى العلم الصحيح في كل من القول والقائل ولو كان كارها، أم يجنح إلى خصلة من خصال الشرك في الاتباع، من حيث تزين له نفسه الظن بأنه يدفع عن الصالحين الأذى، وينتصر للحق الذي هم عليه، نسأل الله السلامة؟

فالخلاف شر كله، لأنه ابتلاء بالمكاره لا محالة!

الخلاف في الأصول الكبرى فيه ما مر وما بينا! وأعني بالأصول هنا ما هو بحيث أن المخالف فيه ينكر عليه، سواء كانت من المسائل السمعية العلمية أو من العملية! وهو طبقات من الابتلاء بعضها فوق بعض كما مثلنا عليه بخلاف المتكلمين فيما بينهم وخلاف أهل الحديث معهم! ولا شك أن الخلاف في المسائل التي يدخلها الاشتباه وتقارب الأدلة، سواء في العلميات أو العمليات، فيما يمكن عده من الفروع بالنسبة إلى ما مر، أهون إجمالا، لأن الأكابر متفقون في الأمة على أنه لا

إنكار فيه على المخالف! ومع ذلك يبتلى المسلمون فيه بأسباب التعصب المذهبي، والتعظيم المفرط لأئمة الاجتهاد، والغلو في التقليد، والتضييق على المخالفين وحملهم على الخروج من اجتهاداتهم ومذاهبهم بظلم وبغي شديدين قد شهدت منه الأمة عبر القرون ما شهدت! ويبتلى الأحداث في الطلب كذلك بالتشدد في مسائل لا يصح فيها ذلك التشدد على التحقيق، من ضيق مداركهم عن تصور خلاف العلماء فيها، وعجلة الكثيرين منهم على أنفسهم! تبتلى أيها المسلم في الخلاف، سواء كان في عظائم الأمور أو فيما دونها، تبتلى لا محالة بنفسك أولا، ثم بمخالفيك وموافقيك وشيوخك ومن هم دونك جميعا!

مشروعية الجهاد، طلبا ودفعا، باقية إلى قيام الساعة

قول الراوي: "وأن الجهاد ماض مذ بعث الله عز وجل نبيه صلى الله عليه وسلم إلى قيام الساعة مع أولي الأمر من أئمة المسلمين، لا يبطله شيء، والحج كذلك، ودفع الصدقات (يعني الزكاة الواجبة إذا طلبها عماله) من السوائم إلى أولي الأمر من أئمة المسلمين." قلت قوله لا يبطله شيء أي من الجور أو الفسق، ما أقاموا الصلاة. قال صلى الله عليه وسلم، فيما أخرجه أبو داود عن أنس بن مالك رضي الله عنه: "الجهاد ماض منذ بعثني الله إلى أن يقاتل آخر أمتي الدجال، لا يبطله جور جائر ولا عدل عادل". وهذا مما يرد به في هذا الزمان على جهل المتفلسفة من العلمانيين والقرآنيين ومن شاكلهم ممن قالوا إن الجهاد لم يعد مشروعا في هذا العصر، لتغير السياق التاريخي الذي كان مشروعا فيه، كالهالك جمال البنا الذي قال إن الجهاد القتالي لم يعد مشروعا في عصر الدولة الحديثة،

على أساس أن العلاقات الدولية تحكمها القوانين الدولية والمنظمات الدولية، وهي متفقة على قصر أسباب القتال في الدفاع فقط! وأحمد صبحي منصور كبير القرآنيين في هذا العصر الذي قال ما حاصله إن النبي وأصحابه ومن خلفهم من ملوك الدول الإسلامية اضطروا للقتال لما اعتدى عليهم المشركون! وقال إن مبدأ الاحتلال والسبي والاسترقاق وهذه الأمور هي من جاهلية الفراعنة والفرس والرومان وغيرهم، وكان المسلمون مضطرين لمسايرة ذلك حتى لا يكون للمشركين علو عليهم! فلما ألغي الرق عالميا، ثم غلبت على العالم أخيرا الديموقراطية الاجتماعية والسلام العالمي الشامل بعد الحرب العالمية الثانية، كان ذلك موجبا لأن تتخلى الدول المسلمة عن هذه الأمور، وأن يشملنا جميعا ذلك السلام العالمي المدعى!!

ولا شك أن هذا قلب لشريعة الإسلام في هذا الباب، إذ إن الله تعالى أوجب على المسلمين أن تكون كلمتهم هي العليا في الأرض وأن تكون كلمة الذين كفروا السلفى، ما كانوا قادرين على ذلك، والقرآن صريح في تقرير ذلك المعنى! وهو معنى باق لا ينسخ ولا يرفع ولا يتغير بتغير الأزمان! وإنما الذي تغير عبر القرون هو دخول الضعف والوهن على المسلمين جملة، كما أنبأ النبي عليه السلام بأنه واقع في الأمة! قال عليه السلام: "إذا تبايعتم بالعِينةِ وأخذتم أذنابَ البقرِ ورضيتم بالزرعِ وتركتم الجهادَ سلط اللهُ عليكم ذُلًّا لا ينزعُه شيءٌ حتى ترجعوا إلى دينِكم". فالشرع كان ولم يزل وسيظل يقصد إلى إعزاز المسلمين بالدين، في كل زمان وفي كل عصر، وإلى تمكينهم من الأرض حتى يسلموا من الفتنة في الدين، ومن القهر فيه، ومن الصد عن سبيل الله، ومن الإفساد الذي يفرضه المشركون

على المسلمين لا محالة بمجرد أن يتسلطوا عليهم في البلاد، أو يكسروا شوكتهم، كما في قوله تعالى ((وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لاَ تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ الدِّينُ كُلُّهُ لِلّه فَإِنِ انتَهَوْاْ فَإِنَّ اللّهَ بِمَا يَعْمَلُونَ بَصِيرٌ)) [الأنفال : ٣٩]، وهذه هي الحكمة من تشريع الجهاد أصالة! ليس مجرد دفع المعتدي إذا اعتدى، ولكن الحكمة بالأصالة هي منع المشركين من أسباب البطش بالمسلمين وأسباب منع الناس من أن تبلغهم الرحمة التي بعث بها النبي عليه السلام، ومن أن يقيموا شعائر الدين في الأرض كما يحب ربنا ويرضى! ولهذا قال عليه السلام فيما صح عنه: "أُمِرْتُ أن أقاتلَ الناسَ حتى يشهدوا أن لا إله إلا اللهُ ويُقِيمُوا الصلاةَ، ويُؤْتُوا الزكاةَ، ثم حُرِّمَتْ عَلَيَّ دماؤُهم وأموالُهم، وحسابُهم على اللهِ ".

فالله تعالى لم يبعث هذا الرسول الأعظم صلى الله عليه وسلم لإنقاذ قومه بخصوصهم بما نزله عليه من الهداية والرشاد، من أن يموتوا على الشرك، وإنما بعثه رحمة للعالمين كافة، في عصره وإلى قيام الساعة! بعثه، كما قال ربعي بن عامر رضي الله عنه "ليخرج من شاء الله من عبادة العباد إلى عبادة رب العباد، ومن ضيق الدنيا إلى سعة الدنيا والآخرة، ومن جور الأديان إلى عدل الإسلام" هذا المعنى صار أجنبيا للأسف عن أجيال من المسلمين نشأت وتربت في ظل الضعف والهوان الذي نعانيه في تلك القرون المتأخرة! وهو ما استثمرته جماعات الخوارج المعاصرة في استقطاب الشباب الجهال الذين يحبون الدين ويسوؤهم مع ذلك، كما يسوء كل مسلم، ما عليه حال البلاد والعباد في هذا الزمان!

مدخل الخوارج في هذا العصر إلى شباب المسلمين.

ولهذا بلغت فتنة الخوارج في زماننا هذا، وقدرتهم على اجتذاب الشباب واستقطابهم للانخراط في صفوفهم، مبلغا لم تعرفه الأمة في قرونها السالفة ولا اقتربت منه أبدا! صار اليوم يقال للشباب: تريدون جهادا ترفعون به الذل والهوان عن أنفسكم، وتحظون معه بالشهادة إن لم يحصل لكم ذلك؟ انخرطوا في صفوفنا إذن، وتعالوا نعمل معا على إزالة أولئك الطواغيت المجرمين الذين عطلوا الجهاد ونشروا في الأرض الفساد! هذه الدعوى جديدة في هذه القرون المتأخرة، لم يكن بوسع الخوارج القدماء أن ينهضوا بمثلها، لأن الأولين ما كانوا يعانون ذلك الضعف الذي نعانيه اليوم معاشر المسلمين! بل كانت الفتوحات والغزوات مع السلطان ماضية عبر القرون وصولا إلى نهاية دولة الأتراك العثمانيين قبل مئة سنة مضت، في عشرينات القرن الميلادي الماضي!

وبعيدا عن حقيقة دولة الأتراك العثمانيين هذه، وأنها في الحقيقة كانت أكثر نشرا لشرك القبور في الأرض من نشرها للتوحيد، إلا أن زوالها فتح الباب ولا شك لظهور حركات خارجية جديدة من نوع جديد، يدّعى فيه العمل السري على إحياء شعيرة الجهاد، واسترجاع دولة الخلافة وأمجاد الأولين، وتستثمر فيه مشاعر الألم عند المسلمين لما نزل بهم من ضعف بعد قوة، ومن ذلة بعد عزة! وأصبح العلماء وطلبة العلم مضطرين للرد على شبهات خارجية جديدة لم يعرف السابقون لها نظيرا، كدعوى شغور الزمان من الإمام، وزوال الحكم بما أنزل الله من الحكومات المسلمة بالكلية، ونحو ذلك مما رفعت جماعة الإخوان وفروعها وأذنابها المنشقة الراية به في هذا القرن الأخير، لا سيما بعدما

أحدث المودودي وسيد قطب تنظيرا فلسفيا اجتماعيا أوروبيا غير مسبوق في تاريخ الأمة، زين به الاعتقاد بأن الإسلام الصحيح قد زال من الأرض بالكلية، ولا يرجع، ولا يرجى له أن يرجع، إلا بأن تتمكن الجماعة الطليعية المدعاة من إنشاء مجتمع إسلامي جديد كامل الأركان، يكون بديلا للمجتمعات القائمة، بحيث تكون أدوات الإنتاج المادي فيه موزعة من الابتداء توزيعا عادلا، على طريقة ماركس فيما سماه بالعدالة الاجتماعية، وتكون فيه رؤوس الأموال كلها مجموعة في يد الحكومة الماركسية المؤسلمة، تحقيقا لما زعموه تطبيقا للشريعة، وتأولوا له جملة من آثار الفاروق عمر رضي الله عنه وأبي بكر من قبله على طريقة الجهمية في القرمطة على السمعيات انتصارا لفلسفة فاسدة تشبعوا بها!

فهل نحن اليوم معاشر المسلمين في ذلة وهوان إجمالا؟

نعم! هذا واقع لا ينكره إلا مكابر! الاضطرار للخضوع لما يقال له النظام العالمي، الذي وضعته الدول العظمى الغربية في هذا الزمان، والاضطرار للأخذ بأسباب السلامة من العقوبات الدولية وهذه الأمور، ضعف وذلة ولا شك! وهل نحن منقسمون إلى دول شتى، لكل دولة إمامها وجيشها المنفصل، على ما بين تلك الدول من حدود صارمة؟ نعم نحن كذلك! وهو ليس أمرا جديدا تسبب فيه سقوط دولة الأتراك كما يروج له الخوارج المعاصرون، فيما أحدثوه من شبهات لم يعرفها السابقون، وإنما هو وضع قديم تاريخيا، لم تزل الأمة عليه منذ عصر الدولة الأموية، منذ أن صارت الأمة الواحدة مملكتين منفصلتين، أحداهما في الشام والأخرى في العراق، والصحابة والتابعون يشهدون ذلك

ويبايعون إمامهم، كل منهم حيث يعيش! نعم لم تزل الحدود تتغير، والدولة الكبيرة تنقسم وتتفتت إلى دول أصغر، لكن تظل البيعة واجبة قطعا على كل مسلم للمتغلب على بلده، وتظل له حقوق الإمام المسلم كاملة كما جاءت بها الشريعة، بإجماع أهل العلم، وإن صاروا خمسين إماما لخمسين دولة! وهل شعيرة الجهاد اليوم منقوصة في بلاد المسلمين، لا يقام منها إلا جهاد الدفع فقط إن كان، وعلى ضعف تألم له القلوب المؤمنة؟

نعم قطعا! وهذا أيضا واقع لا يماري فيه إلا مكابر! لكن ليس في ذلك ما يسوغ للمسلمين في دين الله تعالى أن يخرجوا على أئمتهم، ولا أن يعتقدوا ردتهم وعمالتهم لأعداء الدين، ولا أن يسعوا هم من تلقاء أنفسهم في تجييش الشباب وتجنيدهم بدعوى الجهاد كما يصنعون! فإن الجهاد، سواء كان جهاد طلب أو جهاد دفع، منوط وبإجماع الأمة، بأئمة المسلمين في البلاد لا بغيرهم! بمن معهم شوكة البلاد وبهم لا بغيرهم تصان الحدود وتقام الحقوق وتدفع صولات الصائلين! فإن نادوا هم للجهاد أجبنا وجوبا، وإلا فلا جهاد ولا قتال!

نحن أمة يحكمها دين من أعظم مقاصده صيانة دماء المسلمين، وحفظ أموالهم وتحقيق أمنهم وسلامتهم في الأرض بكل طريق يمكن بها ذلك! فإنهم لا يأمنون على دينهم ولا يرجون النجاة في الآخرة لهم ولأولادهم من بعدهم إلا بوجود الإمام الممكن في البلد، وبوجود الشرطات والجيوش، وإن ضعفت، وإن تقلصت أراضيهم، وإن صاروا دوليات صغيرة لا يقدر بعضهم على نصرة بعض، إذا ما بطش العدو الكافر ببعضهم! ليس من ديننا تلك النعرات والشعارات الثورية الهمجية التي يروجها الخوارج

المعاصرون بين الشباب، فتراق بها دماؤهم بالباطل وتدمر بها البلاد المسلمة، ويروج فيها لطلب الموت فرارا من الذلة بدعوى الشهادة، حتى لا يجد المسكين من هؤلاء في نهاية الأمر إلا أن يلبس حزاما ناسفا يموت به منتحرا، وقاتلا لمن لا يحصيهم من المسلمين، وهو يرجو أن يكون قد خرج من الذلة إلى بحبوحة الجنة، وحظي بالشهادة والموت في سبيل الله!!

هذه كلها ظلمات بعضها فوق بعض، يجب أن يجهد طلبة العلم في هذا الزمان في تبيين الحق فيها للناس، وألا يلينوا في مجابهة صور الفكر الخارجي المعاصرة التي صارت تتسرب إلى مكتبات المسلمين من حيث لا يشعرون، بدعوى إحياء عزة الإسلام في نفوس الشباب، وإفاقتهم من عقود طويلة من التغريب وإفساد الدين واستعمار العقول والقلوب!

الصحوة والإفاقة المطلوبة ليست نزعا للمسلم من جماعة المسلمين كما يسلكه هؤلاء، بدعوى إبدالها بغيرها، وإنما هي تأصيل وتعليم للمسلمين ما يحصل به التوحيد الصحيح في قلوبهم، وما يحصل به، مع ذلك، القيام بحق الله تعالى على المسلم في زماننا هذا، وفي واقعنا هذا، سواء كان إماما ممكنا أو كان فردا من الرعية في بلد من بلاد المسلمين!

لا عليك بأي شيء بلانا رب العالمين في هذا الزمان من حيث نحن دول ودويلات شتى، هذا أمره ليس إليك أصلا! أنت مسؤول في الآخرة عن رعيتك التي استرعاك الله إياها، لا عن إمامك الذي استرعاه إياك! الوحدة تحت إمام واحد، خليفة راشد واحد يحكم المسلمين كافة، هذه كانت صفة بلاد المسلمين في القرون الأولى، أن تجتمع كلها مصرها وشامها وعراقها وحجازها ومغربها تحت إمام

واحد، صفة قضاها الله تعالى قدرا، ثم رفعها قدرا، وأنبأنا بأنها لا ترجع حتى يظهر المهدي في آخر الزمان! فما الواجب عليهم الآن؟

عن ابن عمر قال: وأصلي وراء من غلب! هذا واجبي وواجبك اليوم! شهد أبو أيوب الأنصاري الغزوات مع يزيد بن معاوية حتى مات عند سور القسطنطينية! والصحابة كانوا يصلون خلف الحجاج بن يوسف الثقفي في العراق! بل صلى ابن عمر خلف المختار بن أبي عبيد وكان متهما بالزندقة وكان داعية ضلالة، وصلى ابن مسعود خلف الوليد بن عقبة في الكوفة وكان يصلي بهم أحيانا وهو سكران، ولما صلى بهم الفجر أربعا وقال لهم عقب التسليم من الصلاة أزيدكم؟ فقال له ابن مسعود "ما زلنا معك منذ اليوم في زيادة"! يمتثل قول النبي عليه السلام: "صل الصلاة لوقتها ثم إن أقيمت الصلاة فصل معهم، فإنها لك زيادة أو لك نافلة!" وفي رواية: "ولا تقل إني قد صليت فلا أصلي"! وكان عمرو بن العاص يوصي ولده فيقول: إمام ظلوم غشوم خير من فتنة تدوم! وعند البخاري في تاريخه عن عبد الكريم أنه قال: أدركت عشرة من أصحاب النبي عليه السلام يصلون خلف أئمة الجور! وقاتل ابن تيمية التتار مع السلطان بيبرس الذي كان عبدا مملوكا ثم تمكن وتغلب، ودانت له البلاد، مع أنه عبد آبق! هذه طريقة الصحابة والأئمة عبر القرون!

وهذا مبلغ تشديد الشرع في دفع كل ما يظهر منه الانخلاع من بيعة الإمام وإن كان متهما بكل تهمة مما سوى الكفر البواح! حتى التخلف عن شهود الجماعة معهم في المسجد يحترز الشارع منه بما ترى، فتأمل!

قال حنبل اجتمع فقهاء بغداد في ولاية الواثق إلى أبي عبد الله وقالوا له: إن الأمر قد تفاقم وفشا، ولا نرضى بإمارته ولا سلطانه، فناظرهم في ذلك، وقال عليكم بالإنكار بقلوبكم ولا تخلعوا يدا من طاعة، ولا تشقوا عصا المسلمين، ولا تسفكوا دماءكم ودماء المسلمين معكم، وانظروا في عاقبة أمركم واصبروا حتى يستريح بر أو يستراح من فاجر.

إياك أن تظن أن الإسلام ينثلم بمبايعة هؤلاء وإظهار الطاعة لهم، وبالسكوت والصبر على جورهم وإفسادهم! لا والله! الإسلام باق محفوظ في الأرض عبر تلك القرون كلها، مهما كان في بلاد المسلمين في قرونها المتعاقبة من عزة وقوة أو من ضعف وهوان ومهما كان فيها من وحدة أو افتراق، وسواء جاهد المسلمون جهاد الطلب الواجب عليهم بشرطه أم لم يتمكنوا منه جملة! فاشتغل أنت بمن دونك لا بمن فوقك، فالله لم يكلفك بما لا تملك، ولا يد لك فيه! احذر من أن تموت وليس في عنقك بيعة! قال عليه السلام فيما أخرجه مسلم في صحيحه: " مَن خَلَعَ يَدًا مِن طَاعَةٍ، لَقِيَ اللَّهَ يَومَ القِيَامَةِ لا حُجَّةَ له، َمَن مَاتَ وَليسَ في عُنُقِهِ بَيْعَةٌ، مَاتَ مِيتَةً جَاهِلِيَّةً.

عن عبد الله بن دينار قال: شهدت ابن عمر حيث اجتمع الناس على عبد الملك كتب: إني أقر بالسمع والطاعة لعبد الله بن عبد الملك بن مروان أمير المؤمنين على سنة الله وسنة رسوله ما استطعت وأن بني قد أقروا بمثل ذلك. وكذلك أنا اليوم أقول: إني أقر بالسمع والطاعة لعبد الفتاح السيسي أمير المؤمنين، على سنة الله وسنة رسوله ما استطعت، وأن بَني قد أقروا بمثل ذلك! فيا أخي الشاب المسلم من أهل هذا البلد، كل من رأيتَه ينتسب إلى العلم ومع ذلك يجزع وتأنف نفسه

من هذا الذي قلته أنا الآن فنفض يديك منه فورا، اعتزل مجلسه البتة صيانة لدينك من فساد طريقة هؤلاء! الخوارج ينتفضون انتفاضا من هذه الكلمة إذا سمعوها! إي وربي!

أذكر قبل مدة أن رجلا من الدعاة لا يحضرني الآن من كان، قال عن الرئيس مبارك رحمه الله قبل الثورات المشؤومة: إنه أمير المؤمنين في هذا البلد، فأقام هؤلاء المجرمون الدنيا عليه وما أقعدوها! مع أن أمير المؤمنين هذه عبارة لا معنى لها إلا أن هذا الرجل هو الإمام الذي له بيعة الحاكم في هذا البلد، يبايعه عليها المؤمنون! قال الإمام أحمد في أصول السنة: ومن غلب عليهم بالسيف حتى صار خليفة سمي أمير المؤمنين، فلا يحل لأحد يؤمن بالله واليوم الآخر أن يبيت ولا يراه إماما، برا كان أو فاجرا. هذه العبارة هي لقب حاكم المسلمين عبر القرون، سواء كان حاكما واحدا للأمة كلها، أو كان أميرا على بلد صغير! وهي تقال للخلفاء والملوك عبر القرون تذكيرا لهم بعظم المسؤولية التي حملهم الله تعالى إياها! أنت أمير لأولياء الله تعالى الذين قال فيهم في الحديث القدسي المشهور: "من آذى لي وليا فقد آذنته بالحرب"، أمير لجميع المؤمنين في هذا البلد، فانتبه، فإن الحمل ثقيل، أعانك الله عليه!

لكن الخوارج يكرهون هذه الكلمة جدا! قد يقبل منك الخارجي أن تقول هو رئيس البلد أو حاكم الدولة أو الملك أو كذا، فهو على أي حال لا يلزم نفسه بما يلتزمه أهل البلد من طاعته ولا يرى أن بيعته تلزمه! لكن أن تقول هذا هو أمير المؤمنين، فهذه تؤلمهم جدا، يكون أحدهم إذا سمعها وكأنما دققت مسمارا في يده! لماذا؟ لأنهم يرون أنهم هم المؤمنون حقا في البلد، فإن لم يكن أميرها منهم،

فلا يكون المتأمر عليهم إلا متأمرا بالباطل لا محالة، متسلطا عليهم بغير وجه حق! وتكون أنت بذلك عندهم بحيث أنك ترفع طاغوتا كافرا فوق المؤمنين! تقول أمير المؤمنين، فمن المؤمنون؟ نحن المؤمنون! وليس هذا بأمير لنا ولا نقبله مسلما أصلا! وإذن فهم في هذا العصر ما بين أن يثبتوا إمارة مدعاة لكبير من كبرائهم يبايعونه في السر بيعة حقيقية على السمع والطاعة كما وقع في بعض تنظيماتهم العصرية، أو أن يقولوا لا إمارة للمؤمنين في الأرض أصلا الآن، وإنما يقوم العلماء بمهام الأمراء لشغور الزمان، على طريقة الرافضة في بدعة ولاية الفقيه!

فاعلم أخي الحبيب أن الإفاقة من أواصر التغريب والإغراق في الفلسفة الغربية لا تكون بأن يغرق الشباب في فلسفات غربية أخرى معدلة تحت شعار الخلافة وتطبيق الشريعة، ولا بأن ينخرطوا في تلك الحركات والجماعات المفسدة المدمرة التي لا يطمع العدو الكافر في شيء كما يطمع في تكثيرها في بلادنا وتمكينها من تخريب البلاد المسلمة ومن إغراقها في دمائها وتفتيتها فوق ما هي مفتتة أصلا، حتى يسهل عليه ابتلاعها جملة! لا وربي! الصحوة والإفاقة تكون بتعليم شباب المسلمين العقيدة الصحيحة، والمنهج السلفي الصحيح! وهو ما يحصل لهم منه الحذر من فكر العلمانيين الملاحدة من جانب، ومن فكر الخوارج المعاصرين من الجانب الآخر وفي نفس الوقت، ويتعلمون به كيف يقوم كل امرئ منهم بما يجب عليه وما يمكنه فعلا أن يقوم به حيث يعيش، من الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والإصلاح في الأرض، دون أن يجاوز حده الشرعي أو ينازع الأمر أهله، ودون أن يدخل نفسه بغير وجه حق فيما ليس هو منوطا به من أعمال أئمة المسلمين أصلا، ولا يملك فيه

صرفا ولا عدلا! ليس في ديننا عمل جماعي سري، من غير إذن الإمام، بل لا يكون ذلك إلا تأسيس ضلالة كما قاله أئمة السلف!

فالله نسأل أن يعين أئمتنا على ما هم مسؤولون عنه بين يديه سبحانه، وأن يعيننا على ما استرعانا، كل منا في محله، وأن يقي المسلمين شر الفتن ما ظهر منها وما بطن.

مسألة الاستثناء في الإيمان وما يتعلق بها.

ثم قال راوي المتن: "والناس مؤمنون في أحكامهم ومواريثهم، ولا يدري ما هم عند الله، فمن قال إنه مؤمن حقا فهو مبتدع، ومن قال إنه مؤمن عند الله فهو من الكاذبين، ومن قال إني مؤمن بالله فهو مصيب." قلت: مؤمنون في أحكامهم ومواريثهم أي يعاملون على ظاهر إسلامهم، سواء كانوا صالحين أو فساقا، ولنا منهم ذلك الظاهر في أحكام الدنيا، والله يتولى السرائر، فلا يلزم أن يكون حكمه عندنا هو حكمه عند الله تعالى، إذ إن حكمنا مبني على الظاهر فقط، ولا يعلم السر إلا الرب سبحانه! والمرؤ قد يكون مؤمنا في الظاهر، مع كونه يخفي الكفر في باطن نفسه، وهذا هو المنافق، وقد يكون ظاهره الكفر لكنه يخفي الإيمان في باطنه، يكتم إيمانه، وتمام السبر بنوعين: المؤمن الذي يبطن كما يظهر، والكافر الذي يبطن كما يظهر. قوله "فمن قال إنه مؤمن حقا فهو مبتدع"، قلت: وذلك لاحتمالين كلاهما ضلال! إما أن يكون قائل هذه المقالة عن نفسه أو عن غيره بحيث أنه يزكي نفسه أو غيره ويزعم أنه قد حقق أكمل ما يكون من الإيمان، وهذا يقوله الصوفية في أوليائهم، أو

يقولون بمعناه، يزعم غلاتهم فيمن يسمونه بالعارف بالله أنه قد جاوز قنطرة الإيمان، وأنه قد أسقط عنه التكليف، فلا يضره ما يقول أو ما يفعل بعد الآن، وهو ما لم يكن نظيره لسيد المرسلين نفسه صلى الله عليه وسلم، بل أمر بعبادة الله تعالى حتى يأتيه الأجل، قال تعالى ((واعبد ربك حتى يأتيك اليقين))، ولم يقل له أبدا: قد بلغت اليقين وجاوزت الشريعة إلى الحقيقة، فلا عليك بصلاة ولا صيام ولا عبادة ما بقي من عمرك! أبدا! هذا إرجاء القبوريين الغلاة متفلسفة القبورية! وهو إرجاء أداهم إليه غلوهم في الصالحين، وتأثرهم بفلسفات الوثنيين في وحدة الوجود، مع افتتانهم بخوارق الشياطين.

وأما الاحتمال الثاني، وهو من الإرجاء أيضا، وسياق كلام الإمامين يدل على أنه هو المقصود هنا أصالة، هو أن يكون قائل هذه العبارة مرجئا في تعريف الإيمان، غاليا في الإرجاء، يثبت كمال الإيمان لمن ثبت عنده التصديق القلبي فقط! فعلى هذا لا يكون الرجل مسلما أصلا إلا وهو مؤمن حقا، كامل الإيمان بالضرورة! بل إن على هذا المذهب القبيح، لا يلزم أن يكون الرجل مسلما أصلا وإن كان "مؤمنا حقا"، لأن موضوع التصديق المقصود عند غلاة المرجئة هؤلاء، إنما هو التصديق بوجود الصانع! وهذا يشترك فيه جميع أهل الملل خلا الملاحدة الدهرية! بل حتى هؤلاء منهم من يثبت صانعا عدميا تجريديا منزوع الصفات، معطلا عن كل معنى، على طريقة الربوبيين الأقحاح! هذا يكون مؤمنا عند غلاة المرجئة! وهذا المذهب موجود في زماننا هذا عند بعض المتفلسفة المعاصرين، كالدكتور عمرو شريف الذي وصف أنتوني فلو، الفيلسوف البريطاني الملحد الشهير، بالتحول في

آخر حياته من الإلحاد إلى الإيمان، مع أن الرجل لم يزد على أن تنازل عن التكذيب الصارم بوجود من خلقه، وصرح بمعقولية وجود الصانع الربوبي العدمي الذي لا يزيد على أن يكون هو العلة التامة المولدة للمادة الأولى ولقوانين الطبيعة التي تحكمها! وكان، عامله الله بعدله، شديد السخرية والاستهزاء برب العالمين، وبكونه يعلم سرائر الناس ويحاسبهم عليها بتخليد الكافرين في النار، إلى آخر ذلك، ومع هذا أثنى عمرو شريف على تحوله من الإلحاد إلى الإيمان، ووصفه بالصدق في طلب الحق والبحث عنه، وهذه الأمور، ولا حول ولا قوة إلا بالله!

ثم إن بعض الناس قد يقول فلان مؤمن حقا، أو هو مؤمن عند الله، يزكي إيمانه يصفه بكمال الإيمان، أو يزكي إيمان نفسه، وهذا منهي عنه لقوله تعالى ((هُوَ أَعْلَمُ بِكُمْ إِذْ أَنشَأَكُم مِّنَ الْأَرْضِ وَإِذْ أَنتُمْ أَجِنَّةٌ فِي بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ فَلَا تُزَكُّوا أَنفُسَكُمْ هُوَ أَعْلَمُ بِمَنِ اتَّقَى)) الآية. فلهذا قال الإمامان فهو من الكاذبين! ما أدراه أن هذه هي منزلته عند الله تعالى؟؟ ما يدريه أن الله قد تقبل عبادته وغفر له ذنبه؟؟ بل إن مجرد الاجتراء على ذلك يدل على نقص الإيمان وعلى رقة الدين، وفيه سوء ظن بالله تعالى! كان السلف يقولون: لو أعلم أن الله تقبل مني سجدة واحدة، لم يكن غائب أحب إلي من الموت!! ولهذا علمنا النبي عليه السلام ألا نتمنى الموت، مهما ضاقت بنا الدنيا، وإنما نقول: اللهم توفني إن كانت الوفاة خيرا لي! فإن المؤمن خير له أن يطول عمره ويحسن عمله، لأن ذلك يرفع درجته في الآخرة، ولو أنه طلب الموت وأجيب إليه، فلا يأمن أن يكون قد فوت على نفسه عمرا

لو عاشه لغفر له ذنبه بابتلاء يكفره أو بحسنات تمحوه! فلا يجوز أن يقول الإنسان أنا مؤمن حقا، أي حق الايمان، بل يرجو أن يوفقه الله إلى ذلك ويعمل عليه ويجد في طلبه!

أما أن يقول: أنا مؤمن بالله حقا، أي مصدق به، فهو مصيب قطعا، صادق ولا شك، ما لم يكن منافقا يبطن الكفر! فهو قول لا شيء فيه، بل إنه لا يكون مسلما إن لم يصدق بوجود الرب سبحانه، يقطع به قطعا لا يدخله الشك! فإن المتشكك الذي يتجاذبه طرفا التصديق والتكذيب لا يكون مؤمنا قطعا! ينتفي عنه أصل الإيمان! لا يكون من المسلمين ابتداء، قولا واحدا! و

لماذا تكون مجالس الكلام مزارع للإرجاء لا محالة؟

هذه من القضايا التي تشوهت معالمها عند كثير من المشتغلين بمجادلة الملاحدة في المنتديات وشبكات التواصل الاجتماعي وهذه الأمور! يرون أحدهم يتقلب بين التصديق والشك، جيئة وذهابا، فيخاطبونه مخاطبة المسلم الذي يعاني فقط من بعض الحيرة، ويحتاج إلى أن يقرأ كذا ويسمع كذا حتى يثبت! يحضرني الآن أن شابا من أولئك الموتورين، كان يتخذ لنفسه معرفا في منتدى التوحيد قديما، يقول فيه: مسلم أون وأوف. أون وأوف على غرار الآلة التي تكون مشتغلة تارة، أون، ومطفأة تارة أخرى، أوف!! مسلم رايح جاي يعني!! هذا لا يكون مسلما أصلا في الحقيقة ويجب أن يبين له ذلك! ليس في الدين ولا في العقل السوي أن يكون الرجل مسلما وهو على ذاك التقلب، نسأل الله العافية! ومع هذا كان كثير من أعضاء المنتدى يدخلون ليجادلوه وهو مقيم على

تلك الحالة، يحيونه بتحية الإسلام، يوهمونه بأنه صاحب وساوس ستذهب عنه إذا عرض أسئلته عليهم وأجابوه هم عنها!

فلماذا غلب ذلك الخلط العميق على هؤلاء؟ لأن المنتدى من الأصل مجلس كلام! ومجالس الكلام المتخصصة في مجادلة الملاحدة غاية المراد فيها أن ينتهي الملحد إلى الاعتراف بوجود الصانع!! يمضي أحدهم الوقت الطويل في مجادلة الملحد فيشعر وكأنما أنجز إنجازا عظيما إذا تمكن أخيرا من نقله عن الإلحاد القاطع، إلى الإلحاد اللين، أو اللاأدرية أو التشكك!! ويغتر الجاهل من هؤلاء فيظن فيمن يصرح بذلك أنه صادق في طلب الحق! الولد تعب في القراءة والبحث، وهو نفسه تعب معه في مكافحة كل شبهة يقذفها بين يديه، وفي نصب البراهين العقلية ودحض السفسطات والسخافات أشكالا وألوانا، فلابد أن يرى ذلك التحول إنجازا لنفسه، فيكافئ نفسه ويشبع حظها بتحسين ذلك الأمر وتعظيمه، والثناء على خصمه لأجله! تحول من الإلحاد إلى اللاأدرية؟؟ أخيرا؟؟ الله أكبر!! إذن هو صادق في طلب الحق، وكان مانعه من الإيمان هو كما زعم: الصعوبة النظرية البالغة في فهم البراهين الإثباتية وفهم وجوه بطلان الاعتراضات الإلحادية عليها، وفهم أوجه بطلان الفلسفات والنظريات الدهرية الإلحادية عامة!

مع أن حقيقة الأمر أن كلا الرجلين، الملحد والمتكلم، مغرقان في اتباع الهوى من حيث لا يشعران! الملحد نفسه مستكبرة آبقة، كارهة للتسليم والإذعان لصحة دين يلزمها بالعبودية إلزاما صارما ما امتد بها العمر، فهي تصده عن قبول الحق الواضح، وتحتال عليه بكل حيلة، لتوهمه بأنه معذور، مسكين،

يحاول أن يقف على دليل صحيح حتى يؤمن كما آمن الناس، فهو يتترس بتلك المخاصمات ويشتهي أن يستطيل فيها وأن تبقى مفتوحة أبد الدهر، وأن يثبت لنفسه أن أحدا من المسلمين لا يجد جوابا مرضيا عن أسئلته واعتراضاته، والمتكلم المسلم في المقابل يشتهي أن يثبت لنفسه قوة عقله وذكاءه ودقة نظره، وقدرته على دحض كل شبهة وكل سفسطة يقذف بها الملحد بين يديه! فالمجلس نفسه، مجلس الكلام، مولد لذلك الإرجاء عند الجميع لا محالة! إذا انتهى أحدهم أخيرا إلى تغيير موقفه بعد طول جدال وخصومة، فإن المتكلم يرى ذلك نصرا مؤزرا، ويراه تحولا يوجب الثناء ولا شك! ويسوغ ذلك لنفسه بأن يقول: هي خطوة، فلنواصل العمل حتى ننتقل إلى التي تليها، ثم التي تليها، على طريقة المتكلمين في البناء الفلسفي التدريجي الطويل وصولا إلى التسليم بصدق النبي عليه السلام!

ولهذا كان من أصول المتكلمين أنه لا يكون مؤمنا من لم ينظر في وجود الصانع قبل التسليم بصحة القرآن! لابد أن يتحقق من أنه متحصل على معرفة صحيحة ببرهان وجود من خلقه، وإلا كان مقلدا لا عقل له ولا نظر! والمقلد تابع وليس مستقلا بالمعرفة عندهم! ولهذا ترى بعضهم يلتزم ذلك ويقوله فعلا، ومن ثم يبطل إيمان المقلد أو يذمه، وبعضهم لا يلتزمه!

الكلام في الأسماء والأحكام

ثم يمضي المتن إلى التحذير من فرق المبتدعة، يسميهم إما بالنسبة إلى المقالة أو إلى أشهر قائل بها، كما درج السلف على ذلك، فيما هو تقرير كلي للأسماء والأحكام المترتبة على تلك البدع. فيقول: "المرجئة المبتدعة ضلال"، ويبدأ بالإرجاء لأنه أخطر البدع الكلية على دين المسلم، سلمنا الله وإياكم.

أخرج ابن بطة في الإبانة عن إبراهيم بن أدهم أنه قال: لفتنتهم عندي- يعني المرجئة - أخوف على هذه الأمة من فتنة الأزارقة (يعني الخوارج)، وقال الزهري: ما ابتدع في الإسلام بدعة أضر على أهله من هذه، أي :الإرجاء! وعن الأوزاعي قال :كان يحيى وقتادة يقولان: ليس من الأهواء شيء أخوف عندهم [أي :عند أهل السنة،] على هذه الأمة من الإرجاء!

ثم إن الكلام موصول بما تقدمه من بيان في مسألة الإيمان والشهادة به، ففيه مناسبة للسياق.

الإرجاء عند المتأخرين من أهل الكلام له مصدران كليان

وقد تقدم معنا بيان وجه ضلال المرجئة، أنهم لا يرون الذنوب تضر مقترفيها، ما داموا يصدقون بقلوبهم فقط! والإرجاء سمي إرجاء لأن صاحبه يرجئ العمل عن الإيمان، أي يؤخره عن حقيقة مسمى الإيمان! الإيمان كله تصديق عند المرجئة، وإقرار بالقلب! تصديق وإقرار فقط! ليس من الأعمال ما يخرج به الإنسان من أصل الإيمان، إذا تلبس بالتصديق القلبي وثبت ذلك عنه بيقين!

ما دمنا نعلم أنه مسلم موحد من حيث الاعتقاد، فنحن إذن نعلم بالاقتضاء أنه لا يقصد الكفر أبدا بقول أو بعمل! وإذن فكل ما تكون حقيقته إذا تلبس به المشرك الأصلي، أنه من أفعال الشرك وأقواله، فهو محمول بالتأويل وجوبا إذا تلبس به المسلم، بل لا يكون فعلا شركيا أو قولا شركيا ما دام المتلبس به مسلم! ويتأكد ذلك المعنى إذا كان من الصالحين الذين تظن بهم الولاية الخاصة!

ولهذا كان للإرجاء عند عامة المتأخرين مصدران أو منبعان في الحقيقة، وليس منبعا واحدا! الأول هو طريقة أهل الكلام وتعريف مسمى الإيمان عند المتكلمين، والثاني هو الغلو في الصالحين! فإذا رأيت الرجل متكلما أشعريا أو ماتريديا، وهو في نفس الوقت متصوف على طريقة من الطرق الصوفية البدعية، فأغلب الظن أنه مرجئ متأصل في الإرجاء! لسنا نثبت الحكم على المعين بغلبة الظن، وانتبه، فلا يمتنع أن يكون أشعريا متصوفا طرقيا ومع ذلك يكون سالما من الإرجاء، بل أنا أعرف بالفعل من خطباء الأوقاف من هم من هذا الصنف! تسأله يقول لك الإيمان قول وعمل واعتقاد، يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية، مع أنه أشعري متصوف! وقد يتلبس بمقالات أخرى تقتضي الإرجاء، لكن إثبات القول شيء، والإلزام به شيء آخر كما هو معلوم. فالقصد من هذا الذي قلته الآن بيان الأغلبية، وأن الأمر يصب فيه رافدان عند أكثر المتأخرين، رافد المنهج الكلامي ورافد الغلو في الصالحين!

بيان وجه الغلط في قولهم: من علم إسلامه بيقين، فلا يرد عليه احتمال التلبس بأفعال الشرك

فأين الغلط ومكمن الخلل في طريقة هؤلاء، في قولهم إن المسلم، المعلوم إسلامه بيقين، لا يقصد الكفر أبدا؟ الغلط أن هذا غير صحيح! من كان ظاهره الإسلام، فيما يبدو للناس، قد يكون باطنه الكفر كما مر! فقد يكون متلبسا بالفعل الذي هو في نفسه كفر وشرك، وهو يعلم أنه كفر، وأن فاعله يخرج من دين الإسلام، لأنه منافق لا يبالي باقتراف الكفريات! فيكون إذا فعله غير مكره عليه، متلبسا به من كفر الباطن تحقيقا! وقد يكون من ظاهره الإسلام بحيث يتلبس بالفعل الشركي أو الكفري عن جهل منه بأنه مكفر لصاحبه، وهذا هو الأكثر وقوعا! وقد يكون متلبسا به عن تأويل يندفع به كونه كفرا في ظنه، ويكون تأويلا بحيث يتصور وقوع مثله فيه، فيكون شبهة مانعة من تكفيره! فهذه الاحتمالات كلها واردة على من كان ظاهره الإسلام، إذا تلبس بأفعال المشركين والكفار، المنافية للتوحيد، الناقضة له من أصله، وثبت عليه ذلك التلبس!

ثم إن من أفعال الكفر والشرك ما لا يرتاب العاقل في كفر باطن المتلبس به، إذ لا يرد عليه احتمال الجهل أو التأويل بوجه ما، كالذي يسب الله تعالى أو يسب رسوله أو يمتهن المصحف من غيرما إكراه ولا إغلاق من غضب أو نحوه! كيف لا يكون هذا كافرا بالله تعالى، مستهزئا بجنابه جل في علاه؟؟ إن لم يكن مثل هذا ذاهب العقل فاقد التمييز، أو مغلقا عليه من غضب شديد أو نحوه، فهو يبطن الكفر قطعا!

ولهذا يقول أهل الحديث إن الفعل الشركي مورد لمظنة كفر الباطن على من تلبس به وإن كان في الأصل مسلما، لأن الردة والنفاق واردان ويقعان في أهل القبلة ولا يمتنعان! فنقول إنه تلبس بالشرك فعلا، ووقع في الكفر تحقيقا، ونطلق ألفاظ العموم فنقول: من فعل كذا فقد كفر، كما تجد هنا في نفس هذا المتن قوله "الجهمية كفار، ومن زعم أن القرآن مخلوق فهو كافر كفرا ينقل عن الملة"، هذا من حيث العموم، لأنها أقوال ومذاهب تناقض صريح القرآن!

لكنا لا ننزل الأحكام على كل معين بهذا الإطلاق، وإنما ننظر في تحقق الشروط وانتفاء الموانع عند الحكم عليه، ننظر هل يقع الحكم عليه فعلا أم لا يقع، بالتماس أدلة إضافية وقرائن ظاهرة أخرى، كما يظهر منه إذا أقيمت عليه الحجة واستتيب بين يدي القاضي! فإذا اجتمعت، حصل اليقين في كفر الباطن، جريا على دلالة ما هو ظاهر، فحُكم به!

أما أن يقال نحن نعلم أنه مسلم بيقين، فالواجب حمل فعله على ما يليق بذلك الأصل، ودفع احتمال كفر الباطن البتة، لا يرد عليه الكفر أصلا ولا يتصور، فهذا إرجاء لا شك فيه! ما يدريك أنه لا يبطن الكفر نفاقا؟ ما يدريك أنه لم يدخل عليه اعتقاد باطن فيمن توجه إليه بالدعاء بالغيب من الصالحين المقبورين، فصار يعتقد فيه ما لا يجوز اعتقاده إلا في رب العالمين سبحانه؟؟ قال تعالى في المنافقين: ((وَلَوْ نَشَاء لَأَرَيْنَاكَهُمْ فَلَعَرَفْتَهُم بِسِيمَاهُمْ وَلَتَعْرِفَنَّهُمْ فِي لَحْنِ الْقَوْلِ وَاللَّهُ يَعْلَمُ أَعْمَالَكُمْ)) [محمد : ٣٠] فالظواهر تدل على البواطن، وإن كان الحكم على رجل معين من أهل القبلة بالردة ومفارقة الملة، لابد له من استكمال الأدلة الظاهرة المفضية إلى القطع التام، لأن اليقين لا يزال عنه

إلا بيقين مقابل! هذه طريقة السلف وأهل الحديث في هذا الباب، خلافا للمرجئة! المرجئة المتأخرون لا يستدلون بالأفعال والأقوال على فساد الباطن بأيما وجه كان، إلا أن يصرح الإنسان بأنه يعتقد الربوبية في غير الله تعالى! لماذا؟

لسببين:

- فأما الأول فهو أنهم لا يرون الإيمان الذي ينجو به صاحبه إلا التصديق والإقرار بتوحيد الربوبية، فالأعمال عندهم لا دلالة فيها لا على ثبوت ذلك في الباطن ولا على انتفائه، فلا يرد إذن الإشراك في الإلهية على من عرف عنه التصريح بتوحيد الربوبية، وهذا مناف لما نجده صريحا في القرآن، كما في قوله تعالى ((وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَسَخَّرَ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ فَأَنَّى يُؤْفَكُونَ)) [العنكبوت : ٦١]! والآيات في هذا المعنى كثيرة! فالله تعالى يكذب دعواهم أنهم موحدون في الربوبية بمقتضى أفعالهم! كيف استقام في عقولكم أن تجمعوا بين الإقرار بوحدانية رب العالمين في الربوبية، ومع ذلك تتلبسون بعبادة غيره من دونه؟! هؤلاء يصرحون بتوحيد الربوبية والخالقية، ومع ذلك يتلبسون بشرك الإلهية، خلافا لما يدعي هؤلاء أنه لا يقع!
- وأما السبب الثاني فهو أن القوم يستدلون بخوارق العادة على بلوغ الرجل من أهل القبلة منزلة الولاية الخاصة لله تعالى، فإذا كان له ذلك، خرج عندهم من كل تهمة، مهما كانت

شنيعة مستشنعة، ولو رأوه يبول على المصحف، نسأل الله السلامة! يتذرع له بكل ذريعة واهية، كأن يقال: هذا من تأثير وحدة الشهود على عقله ووجدانه، هو جذبته الجذبة، أو صار لا يميز الأشياء من فرط غرقه في محبة الله تعالى وفي شهوده في كل شيء، أو نحو ذلك! وأحوال الصوفية وما يحصل لهم واقع لا ننفيه، ولكن نلزمهم من ذلك بنفي اسم العقل عن أعلى الناس رتبة عندهم، فيكون أحدهم بحيث أن القلم قد سقط عنه، وليس أنه بالغ الغاية من الإيمان واليقين، فنطالب بأن نظن به الخير وبحيث أنه يتبرك به ونحو ذلك مما يصنعون! المجنون لا يذم ولا يحمد بشيء يقوله أو يفعله! بل يعامل معاملة الأطفال!! لكن واقع الأمر أن أكثر من تلبسوا بالزندقة والكفر البواح من سالكي تلك الطرق البدعية عند القوم، تروى عنه تلك المصائب والطوام دون استشناع ولا استنكار، ولا يقال إن عقل الواحد منهم قد ذهب، بل يستشفع به ويتوسل بدعائه على أنه يعقل ويميز ما يسمع وما يقول!! وهذا إرجاء غال لا شك فيه!

ولهذا فالمرجئة لا يكفرون تارك أعمال الجوارح البتة!

ولا يعني هذا أن القائل بأن تارك أعمال الجوارح لا يكفر، يكون مرجئا ولابد، وانتبه! فإن من أهل السنة من لا يكفر تارك المباني الخمسة، وهو قول عن أحمد رضي الله عنه، كما أن عنه أيضا قول بأن تارك الصلاة يكفر، كما حررنا ذلك وبيناه في سياق سلسلة شرح جوهرة التوحيد للقاني، فليراجعها من يريد الزيادة! فمن كان من أهل الحديث بحيث أنه لا يرى شيئا من أعمال الإسلام

يكفر تاركه بمجرد الترك، فهذا لا يقال إنه مرجئ، ولا يقال لمن لا يكفر تارك الصلاة إنه مرجئ! هذا من عدوان بعض النابتة الخارجية الجاهلة المنتسبة إلى أهل السنة على علماء كبار اتفق أهل الحديث على علمهم وورعهم، فليتنبه لهذا! فرق بين من لا يرى كفر تارك الصلاة، لأنه يتعلق بأدلة من السنة، يسلك فيها كما سلك بعض علماء أهل الحديث فعلا من قبل، وبين من لا يرى كفر تارك الصلاة لأنه لا يرى الصلاة من الإيمان أصلا!

ولا عجب في رمي الخوارج أهل الحديث بالإرجاء، هذا لا جديد فيه! روى الخطابي في كتاب الغنية عن الكلام وأهله من طريق إسحاق بن راهويه أنه قال: قدِم ابن المبارك الري، فقام إليه رجل من العباد، الظن أنه يذهب مذهب الخوارج، فقال له: يا أبا عبد الرحمن ما تقول فيمن يزني ويسرق ويشرب الخمر؟. فقال: لا أخرجه من الإيمان. فقال: يا أبا عبد الرحمن، على كِبَر السن صرتَ مرجئا؟!. فقال: لا تقبلُني المرجئة، المرجئة تقول حسناتنا مقبولة وسيئاتنا مغفورة، ولو علمتُ أني قبِلتْ مني حسنة لشهدتُ أني في الجنة.

القدرية على طبقتين، نفاة العلم السابق ونفاة المشيئة.

ثم يقول الراوي: "والقدرية مبتدعة ضلال، ومن أنكر منهم أن الله يعلم ما يكون قبل أن يكون فهو كافر" قلت: القدرية هم الذين ينفون قسما من أقسام الإيمان بالقدر. فمنهم من يثبت العلم السابق بأفعال العباد، لكن ينفي أن يكون الله تعالى قد أرادها ثم خلقها كما أراد، وهؤلاء مبتدعة ضلال،

وقد وقع ذلك عند بعض التابعين، ومنهم من يغلو ويزيد فينفي العلم السابق بها، وهؤلاء غلاة المعتزلة من المتفلسفة ونحوهم، وقد كفرهم السلف، وهو ثابت عن ابن عمر وأنس وأبي سعيد وأبي هريرة وغيرهم، وعليه التابعون كافة. قال عبد الله سمعت أبي رحمه الله، يعني أحمد بن حنبل، قال سمعت أبي وسأله علي بن الجهم عمن قال بالقدر يكون كافرا؟ قال: إذا جحد العلم! وإذا قال إن الله عز وجل لم يكن عالما حتى خلق علما فعلم، فجحد علم الله عز وجل، فهو كافر."

ويروى أن عمر بن عبد العزيز رحمه الله قيل له إن غيلان يقول في القدر كذا وكذا، فمر به فقال أخبرني عن العلم، يعني العلم الإلهي، فقال سبحان الله! قد علم الله كل نفس ما هي عاملة وإلى ما هي صائرة، فقال عمر بن عبد العزيز: والذي نفسي بيده لو قلت غير هذا لضربت عنقك، اذهب الآن فاجهد جهدك!

والغلاة هؤلاء لا وجود لهم اليوم في المنتسبين إلى الإسلام وإلى العلم به! وإنما بقي مذهب من يقولون لا تدخل أفعال العباد وإراداتهم تحت إرادة الباري سبحانه، لأن هذا بزعمهم ينقض كونها مرادة لهم فعلا! ولهذا نفت القدرية من المعتزلة خلق الله تعالى أفعال العباد، وعدوا ذلك ركنا من أركان مذهبهم سموه بالعدل! قالوا لا يكون الباري عادلا إن حاسب العباد على ما أراده هو لهم في الأزل! وهذا من قياسهم أفعال الباري على أفعال المخلوقين! نعم المخلوق إذا حمل مخلوقا مثله على ألا يفعل إلا ما يريد، فإنه يجبره بذلك جبرا، يلغي إرادته ولا شك! وإذن فليس له أن يؤاخذه على ما فعل، لأنه إنما يكون قد فعله مجبرا غير مختار! لكن رب العالمين سبحانه ليس مخلوقا يجبر مخلوقا

مثله، وإنما هو خالق كل شيء سبحانه، الذي يمتنع في العقل أن يقع شيء في الوجود إلا بإرادته وألا يخرج شيء البتة عن سلطانه التكويني! فهو الذي يخلق للعبد القدرة، وهو الذي يخلق في نفسه الإرادة، لا خلاق غيره سبحانه! وهو كذلك الذي يخلق الفعل إذا وقع، ويخلق جميع أسبابه من قبله وما يتولد عنه من المسببات، ما كان من ذلك في علم العبد وسلطانه وما لم يكن كذلك! فلا يقال لخالق النفس ودركها وإرادتها وعلمها وكل شيء من أمرها، إنه يجبر البشر على ما يريدون!

الجبر حقيقته أن يجد الإنسان نفسه فاعلا خلاف ما يريد، يفعل وهو كاره، لا أن يجد نفسه فاعلا على وفق ما يريد، يأتيه وهو راغب، مستقل برغبته! الإرادة التي خلقها الله تعالى فينا إرادة حقيقية لأننا نشهد على أنفسنا بها، ونتحمل مسؤولية أفعالنا وننسبها إلى أنفسنا تحقيقا من أجل ذلك، ولا يماري في هذا المعنى إلا مكابر! فمن زعم أن هذا المعنى لا يتحقق في العبد حتى يكون غير تابع بإرادته لإرادة خالقه سبحانه، فقد أوجب أن يكون مع الله تعالى رب آخر، يخلق تلك الإرادة في نفس العبد، وهو العبد نفسه! ولهذا وصفهم الأئمة بأنهم مجوس هذه الأمة، وفي ذلك حديث يروى عن النبي عليه السلام أنه قال: "القدرية مجوس هذه الأمة، إن مرضوا فلا تعودوهم وإن ماتوا فلا تشهدوهم" لكن الصواب أنه لا يصح شيء مرفوع في القدرية! فلعله من كلام بعض السلف. والسبب في وصفهم بهذا الوصف، أن المجوس يعبدون خالقين! خالقا للخير وآخر للشر! فكذلك هؤلاء يعتقدون في خالقين! خالق لأفعال العباد، وخالق لما سواها!

فساد طريقة الأشاعرة في الرد على القدرية

وقد غلت طوائف من أهل الكلام في الرد على القدرية وعلى مبدأ العدل عند المعتزلة، فوقعوا في بدعة مقابلة، وقالوا بالجبر تحقيقا! وأكثر الأشاعرة جبرية، وإن كانوا يقولون إن كلامنا ظاهره الجبر، لكن ليس جبرا، لأننا نقول إن العبد يريد فعلا، إرادة حقيقية، لكنه إنما يكسب الفعل بكونه مريدا له، وإن كان لا يتسبب فيه ولا يكون مؤثرا في شيء على الحقيقة! وهذه نظرية الكسب عندهم، التي ظنوا أنهم بها يغلقون الباب أمام قول المعتزلة بخلق العباد أفعالهم أتم ما يكون التغليق! وحقيقة تلك المقالة الجبر، لأن العبد بهذا لا يكون لقدرته أي تأثير أو تسبب في وقوع الأفعال، ومع هذا يحاسب عليها حساب الفاعل المسؤول عما فعل! فمآل تلك المقالة القول بأن الإرادة التي يجدها العبد في نفسه محض وهم، وإنما تخلق في نفسه عند الفعل، كما يخلق نفس الفعل، فلا يكون مريدا على الحقيقة كما أنه لا يكون فاعلا على الحقيقة، وإذن فهو مجبور على الحقيقة!

أنتم لماذا منعتم الفعل من أن يكون واقعا عن قدرة العبد، بتأثير وتسبب حقيقيين؟ إن قلتم لأن هذا يوقع في القول بخلق العبد أفعاله من دون الله، فالدعوى نفسها واردة على وقوع الإرادة في النفس المخلوقة! هل هذه الإرادة عندكم مؤثرة في وقوع الفعل أم غير مؤثرة؟ تكون سببا أم لا تكون؟ إن قلتم لا تكون سببا، كما أن القدرة لا تكون سببا، ألزمناكم بالجبر، إذ حقيقته ألا تكون إرادة العبد مؤثرة في شيء مما ينسب إليه من الأفعال! وإن قلتم بل تكون سببا مخلوقا، ألزمناكم بنظير ذلك في

القدرة، أن الجميع سبب مخلوق، فيكون العبد فاعلا على الحقيقة بإرادة وقدرة مؤثرتين، يتعلل بهما الفعل تحقيقا، ويكون الرب سبحانه خالقا للعلة والمعلول جميعا!

وقد أطال ابن القيم رحمه الله الكلام في الرد على الفريقين في كتابه شفاء العليل، فليراجعه من يريد الزيادة.

المجلس الرابع

في استعمالات اسم "الجهمية" و"التجهم" عند العلماء

ثم قال الراوي: "وأن الجهمية كفار" قلت اسم الجهمية نسبة إلى الجهم بن صفوان أبو مُحرز الراسبي السمرقندي. قال الذهبي في ترجمته: جَهْمُ بنُ صَفْوَانَ أَبُو مُحْرِزٍ الرَّاسِبِيُّ مَوْلاَهُم السَّمَرْقَنْدِيُّ، الكَاتِبُ، المُتَكَلِّمُ، أُسُّ الضَّلاَلَةِ، وَرَأْسُ الجَهْمِيَّةِ. كَانَ صَاحِبَ ذَكَاءٍ وَجِدَالٍ. كَتَبَ لِلأَمِيْرِ حَارِثِ بنِ سُرَيْجٍ التَّمِيْمِيّ، وَكَانَ يُنْكِرُ الصِّفَاتِ، وَيُنَزِّهُ البَارِي عَنْهَا بِزَعمِه، وَيَقُوْلُ بِخَلْقِ القُرْآنِ، وَيَقُوْلُ: إِنَّ اللهَ فِي الأَمكِنَةِ كُلِّهَا. قَالَ ابْنُ حَزْمٍ: كَانَ يُخَالِفُ مُقَاتِلاً فِي التَّجْسِيْمِ. وَكَانَ يَقُوْلُ: الإِيْمَانُ عَقدٌ بِالقَلْبِ، وَإِن تَلَفَّظَ بِالكُفْرِ. قِيْلَ: إِنَّ سَلْمَ بنَ أَحْوَزَ قَتَلَ الجَهْمَ؛ لإِنْكَارِهِ أَنَّ اللهَ كَلَّمَ مُوْسَى." قال الزركلي في الأعلام: "رأس (الجهمية) قال الذهبي: الضالّ المبتدع، هلك في زمان صغار التابعين وقد زرع شرا عظيما. كان يقضي في عسكر الحارث بن سُريج، الخارج على أمراء خراسان، فقبض عليه نصر بن سيّار، فطلب جهم استبقاءه، فقال نصر: (لا تقوم علينا مع اليمانية أكثر مما قمت) وأمر بقتله، فقتل" قلت قتله سَلمُ بن أحوز على شط نهر بلخ سنة ١٢٨ من الهجرة. وكان هو وأتباعه يرون السيف كما ترى، وكانوا جبرية في القدر.

وقد اتفق السلف على تكفيرهم واتفقوا على إخراجهم من البضع وسبعين فرقة التي تفترق عليها الأمة. واسم الجهمية موضوع أصالة لتلك الفرقة من الزنادقة القدماء، ولكن لما سلك طريقتهم المعتزلة

الأقدمون في العراق، مؤسسين لما صار يعرف بعلم الكلام على أثر مسلك الجهم وواصل بن عطاء في الجدال والانتصار لأصول الملة، سموا بالجهمية كذلك، وصارت القرون اللاحقة من علماء أهل الحديث تربط بين هذا الاسم وبين الكلام وأهله إجمالا، وإن لم يكفروا كل فرقة منهم كما كفروا الجهمية الأقدمين، لفشو الجهل بالسنة وغلبة الشبهة. قال ابن تيمية رحمه الله في مجموع الفتاوى: "وَحَدَثَ " التَّجَهُّمُ " وَهُوَ نَفْيُ الصِّفَاتِ. وَبِإِزَائِهِ " التَّمْثِيلُ ". فَكَانَ جُمْهُورُ الرَّأْيِ مِنْ الْكُوفَةِ؛ إذْ هُوَ غَالِبٌ عَلَى أَهْلِهَا مَعَ مَا كَانَ فِيهِمْ مِنْ التَّشَيُّعِ الْفَاحِشِ وَكَثْرَةِ الْكَذِبِ فِي الرِّوَايَةِ مَعَ أَنَّ فِي خِيَارِ أَهْلِهَا مِنْ الْعِلْمِ وَالصِّدْقِ وَالسُّنَّةِ وَالْفِقْهِ وَالْعِبَادَةِ أَمْرٌ عَظِيمٌ؛ لَكِنَّ الْغَرَضَ أَنَّ فِيهَا نَشَأَ كَثْرَةُ الْكَذِبِ فِي الرِّوَايَةِ، وَكَثْرَةُ الْآرَاءِ فِي الْفِقْهِ، وَالتَّشَيُّعُ فِي الْأُصُولِ، وَكَانَ جُمْهُورُ الْكَلَامِ وَالتَّصَوُّفِ فِي الْبَصْرَةِ. فَإِنَّهُ بَعْدَ مَوْتِ الْحَسَنِ وَابْنِ سِيرِين بِقَلِيلِ ظَهَرَ عَمْرُو بْنُ عُبَيْدٍ وَوَاصِلُ بْنُ عَطَاءٍ؛ وَمَنْ اتَّبَعَهُمَا مِنْ أَهْلِ الْكَلَامِ وَالِاعْتِزَالِ." ثم قال بعد كلام رحمه الله: "وَلِهَذَا تَجِدُ كُتُبَ " الْكَلَامِ؛ وَالتَّصَوُّفِ" إنَّمَا خَرَجَتْ فِي الْأَصْلِ مِنْ الْبَصْرَةِ. فَمُتَكَلِّمَةُ الْمُعْتَزِلَةِ أَئِمَّتُهُمْ بَصْرِيُّونَ: مِثْلُ أَبِي الهذيل الْعَلَّافِ وَأَبِي عَلِيٍّ الجبائي وَابْنِهِ أَبِي هَاشِمٍ وَأَبِي عَبْدِ اللَّهِ. . . وَأَبِي الْحُسَيْنِ الْبَصْرِيِّ وَكَذَلِكَ مُتَكَلِّمَةُ الْكُلَّابِيَة وَالْأَشْعَرِيَّةِ: كَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَعِيدِ بْنِ كُلَّابٍ؛ وَأَبِي الْحَسَنِ الْأَشْعَرِيِّ وَصَاحِبِهِ أَبِي الْحَسَنِ الْبَاهِلِيِّ وَالْقَاضِي أَبِي بَكْرِ بْنِ الْبَاقِلَانِي وَغَيْرِهِمْ".

ثم قال بعد كلام عن طريقة الإمام أحمد رحمه الله في التصنيف وفي التزام الكتاب والسنة دلالة واصطلاحا: "فَإِنَّهُ يَنْبَنِي عَلَى الْأَصْلِ الَّذِي قَدَّمْنَاهُ مِنْ أَنَّهُ قَدْ يَقْتَرِنُ بِالْحَسَنَاتِ سَيِّئَاتٌ إمَّا مَغْفُورَةٌ

أَوْ غَيْرُ مَغْفُورَةٍ وَقَدْ يَتَعَذَّرُ أَوْ يَتَعَسَّرُ عَلَى السَّالِكِ سُلُوكُ الطَّرِيقِ الْمَشْرُوعَةِ الْمَحْضَةِ إلَّا بِنَوْعِ مِنْ الْمُحْدَثِ لِعَدَمِ الْقَائِمِ بِالطَّرِيقِ الْمَشْرُوعَةِ عِلْمًا وَعَمَلًا. فَإِذَا لَمْ يَحْصُلْ النُّورُ الصَّافِي بِأَنْ لَمْ يُوجَدْ إلَّا النُّورُ الَّذِي لَيْسَ بِصَافٍ. وَإِلَّا بَقِيَ الْإِنْسَانُ فِي الظُّلْمَةِ فَلَا يَنْبَغِي أَنْ يَعِيبَ الرَّجُلُ وَيَنْهَى عَنْ نُورٍ فِيهِ ظُلْمَةٌ. إلَّا إذَا حَصَلَ نُورٌ لَا ظُلْمَةَ فِيهِ وَإِلَّا فَكَمْ مِمَّنْ عَدَلَ عَنْ ذَلِكَ يَخْرُجُ عَنْ النُّورِ بِالْكُلِّيَّةِ إذَا خَرَجَ غَيْرُهُ عَنْ ذَلِكَ؛ لِمَا رَآهُ فِي طُرُقِ النَّاسِ مِنْ الظُّلْمَةِ. وَإِنَّمَا قَرَّرْت هَذِهِ " الْقَاعِدَةَ " لِيُحْمَلَ ذَمُّ السَّلَفِ وَالْعُلَمَاءِ لِلشَّيْءِ عَلَى مَوْضِعِهِ وَيُعْرَفَ أَنَّ الْعُدُولَ عَنْ كَمَالِ خِلَافَةِ النُّبُوَّةِ الْمَأْمُورِ بِهِ شَرْعًا: تَارَةً يَكُونُ لِتَقْصِيرِ بِتَرْكِ الْحَسَنَاتِ عِلْمًا وَعَمَلًا وَتَارَةً بِعُدْوَانِ بِفِعْلِ السَّيِّئَاتِ عِلْمًا وَعَمَلًا وَكُلٌّ مِنْ الْأَمْرَيْنِ قَدْ يَكُونُ عَنْ غَلَبَةٍ وَقَدْ يَكُونُ مَعَ قُدْرَةٍ. " فَالْأَوَّلُ " قَدْ يَكُونُ لِعَجْزِ وَقُصُورٍ وَقَدْ يَكُونُ مَعَ قُدْرَةٍ وَإِمْكَانٍ. و " الثَّانِي ": قَدْ يَكُونُ مَعَ حَاجَةٍ وَضَرُورَةٍ وَقَدْ يَكُونُ مَعَ غِنًى وَسَعَةٍ، وَكُلٌّ وَاحِدٍ مِنْ الْعَاجِزِ عَنْ كَمَالِ الْحَسَنَاتِ وَالْمُضْطَرِّ إلَى بَعْضِ السَّيِّئَاتِ مَعْذُورٌ فَإِنَّ اللَّهَ يَقُولُ: {فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ} وَقَالَ: {لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إلَّا وُسْعَهَا}" ثم قال: "وَإِنَّهُ كَثِيرًا مَا يَجْتَمِعُ فِي الْفِعْلِ الْوَاحِدِ أَوْ فِي الشَّخْصِ الْوَاحِدِ الْأَمْرَانِ فَالذَّمُّ وَالنَّهْيُ وَالْعِقَابُ قَدْ يَتَوَجَّهُ إلَى مَا تَضَمَّنَهُ أَحَدُهُمَا فَلَا يَغْفُلُ عَمَّا فِيهِ مِنْ النَّوْعِ الْآخَرِ كَمَا يَتَوَجَّهُ الْمَدْحُ وَالْأَمْرُ وَالثَّوَابُ إلَى مَا تَضَمَّنَهُ أَحَدُهُمَا فَلَا يَغْفُلُ عَمَّا فِيهِ مِنْ النَّوْعِ الْآخَرِ وَقَدْ يُمْدَحُ الرَّجُلُ بِتَرْكِ بَعْضِ السَّيِّئَاتِ الْبِدْعِيَّةِ والفجورية لَكِنْ قَدْ يُسْلَبُ مَعَ ذَلِكَ مَا حُمِدَ بِهِ غَيْرُهُ عَلَى فِعْلِ بَعْضِ الْحَسَنَاتِ السُّنِّيَّةِ الْبَرِّيَّةِ. فَهَذَا طَرِيقُ الْمُوَازَنَةِ وَالْمُعَادَلَةِ وَمَنْ سَلَكَهُ كَانَ قَائِمًا بِالْقِسْطِ الَّذِي أَنْزَلَ اللَّهُ لَهُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ"

ثم قال رحمه الله: "ثُمَّ الْمُتَقَدِّمُونَ الَّذِينَ وَضَعُوا طُرُقَ " الرَّأْيِ " وَ " الْكَلَامِ " و " التَّصَوُّفِ " وَغَيْرِ ذَلِكَ: كَانُوا يَخْلِطُونَ ذَلِكَ بِأُصُولٍ مِنْ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَالْآثَارِ إذْ الْعَهْدُ قَرِيبٌ. وَأَنْوَارُ الْآثَارِ النَّبَوِيَّةِ بَعْدُ فِيهَا ظُهُورٌ وَلَهَا بُرْهَانٌ عَظِيمٌ وَإِنْ كَانَ عِنْدَ بَعْضِ النَّاسِ قَدْ اخْتَلَطَ نُورُهَا بِظُلْمَةِ غَيْرِهَا. فَأَمَّا الْمُتَأَخِّرُونَ فَكَثِيرٌ مِنْهُمْ جَرَّدَ مَا وَضَعَهُ الْمُتَقَدِّمُونَ. مِثْلُ مَنْ صَنَّفَ فِي " الْكَلَامِ " مِنْ الْمُتَأَخِّرِينَ فَلَمْ يَذْكُرْ إلَّا الْأُصُولَ الْمُبْتَدَعَةَ وَأَعْرَضَ عَنْ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَجَعَلَهُمَا إمَّا فَرْعَيْنِ أَوْ آمَنَ بِهِمَا مُجْمَلًا أَوْ خَرَجَ بِهِ الْأَمْرُ إلَى نَوْعٍ مِنْ الزَّنْدَقَةِ وَمُتَقَدِّمُو الْمُتَكَلِّمِينَ خَيْرٌ مِنْ مُتَأَخِّرِيهِمْ. وَكَذَلِكَ مَنْ صَنَّفَ فِي " الرَّأْيِ " فَلَمْ يَذْكُرْ إلَّا رَأْيَ مَتْبُوعِهِ وَأَصْحَابِهِ وَأَعْرَضَ عَنْ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَوَزَنَ مَا جَاءَ بِهِ الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ عَلَى رَأْيِ مَتْبُوعِهِ كَكَثِيرِ مِنْ أَتْبَاعِ أَبِي حَنِيفَةَ وَمَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ وَأَحْمَد وَغَيْرِهِمْ".

قلت فالمتأخرون لما غاب عنهم نور السنة الصافية، وورثوا كتب الكلام وأصول الكلام البدعية التي خلطها أصحابها بالاستدلال من الكتاب والسنة، صاروا بالجملة متجهمة، أصحاب "تجهم" كما عبر الشيخ رحمه الله، لكنهم أوجبوا من الإعذار ما لم يكن مثله لجهم وأصحابه، لاختلاف بساط الحال بين المتقدمين والمتأخرين، على ما حرره الشيخ رحمه الله في هذا الكلام وفي غيره. ولهذا فالعلماء إذا استعملوا مصطلح الجهمية أو التجهم وسموا به أناسا من المعاصرين فلا يقصدون تكفيرهم بذلك، وإنما يقصدون تعريف المسلمين بما عليه أولئك حتى يحذرهم المسلمون وينفروا من بدعهم وضلالاتهم. وهذا هو المطلب الذي من أجله توضع الأسماء وتطلق على الفرق الضالة من حيث الأصل! ليس

التفسيق أو التكفير أصالة، وإنما التمييز والتعريف والتحذير، وحتى يعلم من يروى عنه ومن يترك، ومن يجالس طلبا للعلم ومن يجب على المسلمين الفرار من مجالسه!

والحقيقة أن كل من شابه الجهمية الأولين في أصول بدعتهم الكلية من المنتسبين إلى القبلة، تلك الأصول التي أدت بهم إلى نفي الصفات، فهو متجهم على اصطلاح العلماء، وإن لم يقل بشيء من أقوالهم البتة، وكذلك من شابههم في نفي الصفات ولو لأصول فلسفية أخرى تلبس بها، بخلاف أصول الجهمية الأولين، فهو متجهم! ومن سماهم بالجهمية فعلى الوجه الذي ذكرنا!

فمثلا عندنا اليوم طوائف من المنتسبين إلى السنة والسلفية، وطوائف من العقلانيين غير المنتسبين إلى المعتزلة أو الأشاعرة أو غيرهم من أهل الكلام، قد سلكوا بالفعل طريقة الكلام في مجادلة الفلاسفة والمتفلسفة من نفاة الصانع، فأحدثوا براهين عصرية لإثبات الصانع بناء على نظريات المعاصرين في الكوزمولوجيا التي توهموا أنها يؤخذ منها حدوث العالم، على نفس المعنى الذي أراده السابقون من حدوث العالم، وأكثرهم لا يشعرون بما يلزمهم من تعطيل لصفات الباري سبحانه من اعتناق تلك النظريات، وإن كان بعضهم قد انتبه فعلا والتزم بعض تلك اللوازم، ككلامهم عن مسألة وجود الباري خارج الأبعاد كلها، ووجوده منفكا عن كل معنى للزمان والمكان، لأن الزمكان لا يكون إلا مخلوقا، وبعضهم عطل صفة الاستواء أو حرفها عن معناها، لأن نظرية الانفجار المزعوم تقتضي أن يكون اليوم السادس بحيث أنه لم ينته إلى الآن، ولا ينتهي ما دام الكون يتوسع بزعمهم! وقد بينت في كتابي معيار النظر عند أهل السنة والأثر كيف أن الإعجازيين متجهمة تحقيقا، لأن طريقتهم

تقتضي تحريف النصوص عن مواضعها، في محاولة لإثبات صدق النبوة من طريق إظهار موافقة ما جاء به الرسول عليه السلام للنظريات العصرية، بل تقرير الوحيين لما جاء في تلك النصوص قبل أربعة عشر قرنا، ومن قبل أن يتصور المسلمون أن تلك النصوص قد تحمل تلك المعاني! فهو تجهم من جهة أن تحريف النصوص لصالح نظريات الفلاسفة المعاصرين، هو طريقة الجهمية في التعامل مع نصوص الوحيين. وهو مع ذلك تجهيل للأمة بالفهم الصحيح لتلك النصوص! فهو فتح لباب واسع من أبواب الزندقة، والله المستعان.

والقصد أن الفرق والطوائف والأقوال والمذاهب والبراهين والتصانيف الجهمية، أو التي يصدق فيها الوصف بالتجهم لم تزل تحدث في الأمة إلى اليوم، وليست محصورة في مذاهب المتكلمين القدماء وأقوالهم الموروثة! لكن لا يتطرق التفسيق بمجرد ذلك، فضلا عن التكفير، إلى تلك الطوائف، بأكثر ما وقعوا فيه من ذلك، وإن كانوا ضلالا، بالنظر إلى قلة من يبين للناس اليوم عوار تلك الطرق وفساد المسالك التي هم غارقون فيها، كما حقه أن يبين!

الناس تعجب جدا عندما نقول لهم إن طريقة الإعجازيين فيها تجهم، أو إن طريقة فلان أو فلان ممن ينشرون في الرد على الملاحدة ويخوضون معهم المناظرات العلنية وهذه الأشياء، هي طريقة جهمية، وأن التجهم المنهجي يقع حتى في النظريات الإنسانية، عندما ترى من يقال لهم "المفكرون الإسلاميون" يحرفون معاني القرآن والسنة والسيرة النبوية ليؤسسوا عليها دعاوى فلسفية اجتماعية واقتصادية فاسدة على أثر تشبعهم بفلسفات أوروبية عصرية في تلك الأبواب! فمنهم من يتجهم

لنظرية ماركس، ومن يتجهم للفلسفة الديموقراطية العصرية، ومن يتجهم لمبادئ حقوق الإنسان المعاصرة، ومن يتجهم للنسوية وما يسمونه بحقوق المرأة، ومن يتجهم لمبادئ المواطنة العلمانية، إلى آخر ذلك. فإن قيل أليس من باب أولى أن يسمى ذلك بالقرمطة على النصوص، إذا كان غاية الأمر أنهم يفسدون معانيها لصالح بدعهم وضلالاتهم؟

قلنا ليست هذه هي غاية الأمر! فالقوم يسلكون ذلك على أثر تشبعهم بفلسفة فاسدة، هذا ما يحملهم على ذلك الإفساد حملا! والتسمية بالتجهم تنبه على ذلك، إذ إن البدعة الجهمية كانت هي أقدم بدعة في تاريخ الأمة ظهر فيها رجل متشبع ببضاعة فلسفية أجنبية عن معارف المسلمين وعقائدهم وطرقهم في الاحتجاج والنظر، وأخذ في تحريف نصوص الوحيين وإفساد عقائد الملة خدمة لها! ولهذا فحتى الفلاسفة الإسلاميون كابن سينا والفارابي وغيرهما ممن ظهروا بعد ذلك، يصح أن يقال إنهم تجهموا لهذا المعنى ومن هذا الوجه! الجهم كان أول من نسبت إليه فرقة من المتفلسفة تسلك تلك الطريقة المحدثة في إفساد معاني القرآن وتعطيل الصفات على أثر فلسفة فاسدة تشبعوا بها! فالاسم وارد على هذا الاعتبار، على كل من تشبع بتلك الطريقة وإن اختلفت الفلسفات والنظريات الباعثة على ذلك.

الرافضة الإمامية يسبحون في الكفر سباحة!

ثم قال الراوي: "وأن الرافضة رفضوا الإسلام". أي ظهر فيهم من صنوف الكفر ما يكون رفضا للإسلام نفسه! ولا عجب، فإن من يرفض أصحاب النبي عليه السلام، فعمن يأخذ الدين إذن، وهو ما بلغنا إلا منهم؟؟ هم طريقنا إلى الرسول عليه السلام! لهذا اضطر القوم إلى أن يدخلوا فيما يروونه عن آل البيت كثيرا من الكذب والوضع وتقويل القوم ما لم يقولوه، لأجل أن يعوضوا النقص العظيم الذي دخل على دينهم من رد روايات الصحابة! واضطروا كذلك إلى ادعاء عصمتهم، لأن أعلاهم طبقة فيما دون الحسين رضي الله عنه، أعني آل البيت الذين رووا عنهم في كتبهم، لم يعاصر النبي عليه السلام أصلا! فكيف يكون كلامه حجة في الدين؟؟ علي بن الحسين ولد عام ٣٨ من الهجرة! والتابعون وتابعوهم إنما يصلهم إلى النبي عليه السلام حلقة هم أسقطوها جملة إلا قليلا، وهي حلقة الصحابة رضي الله عنهم! فما كان أمامهم من بد إلا ادعاء العصمة في الأئمة المروي عنهم! ولهذا نقول إنهم كان رفضهم للصحابة رفضا للإسلام نفسه على سبيل التغليب.

والرافضة هؤلاء هم غلاة التشيع الذين ظهروا في القرن الأول الهجري، في خلافة علي رضي الله عنه، إذ غلا عبد الله بن سبأ في علي وآل البيت وأشاع تكفير الصحابة بدعوى عدوانهم على الحق الإلهي لآل البيت، وكان يهوديا يظهر الإسلام، والمشهور أن عليا حرّق فريقا من أتباعه بالنار لما بلغ بهم الغلو أن زعموا أن عليا هو الله عز وجل! وسموا بالرافضة في أول الأمر لأنهم رفضوا إمامة أبي بكر وعمر رضي الله عنهما! ويروى أنهم طلبوا، سنة إحدى وعشرين ومائة، من زيد بن علي

بن الحسين أن يتبرأ من أبي بكر وعمر حتى يكونوا معه، حين خرج على هشام بن عبد الملك، وطلبت له البيعة في الكوفة، فقال: بل أتوالهما وأتبرأ ممن تبرأ منهما، فرفضوه، وسموا بالرافضة على أثر ذلك. قال شيخ الإسلام رحمه الله: "ومن زمن خروج زيد، افترقت الشيعة إلى رافضة وزيدية، فإنه لما سئل عن أبي بكر وعمر فترحم عليهما، رفضه القوم، قال لهم رفضتموني؟ فسموا رافضة لرفضهم إياه، وسمي من لم يرفضه من الشيعة زيديا، لانتسابهم إليه، ولما صلب، كانت العباد تأتي إلى خشبته بالليل، فيتعبدون عندها، فلم يكن لفظ الرافضة معروفا إذ ذاك، ولكن كانوا يسمون بغير ذلك الاسم، كانوا يسمون بالخشبية لقولهم: إنا لا نقاتل بالسيف إلا مع إمام معصوم، فقاتلوا بالخشب، ولهذا جاء في بعض الروايات عن الشعبي، قال ما رأيت أحمق من الخشبية".

قلت ولم يزل الغلو يتولد فيهم، لا سيما في ظل حقد المجوس على عمر رضي الله عنه، حتى صار غلاتهم مللا مستقلة، مبناها على الكذب والتقية وتكفير الصحابة رضي الله عنهم، والغلو في سلسلة من آل البيت قالوا إن إمامتهم المغصوبة بزعمهم منصوص عليها في نصوص أخفاها الصحابة، وأنهم لا يفضلهم أحد من الخلق أصلا، وزادوا في الكذب والاختراع حتى صاروا يعبدونهم من دون الله!

قال شيخ الإسلام رحمه الله في منهاج السنة: "وأما الرافضة فأصل بدعتهم عن زندقة وإلحاد، وتعمد الكذب كثير فيهم، وهم يقرون بذلك حيث يقولون ديننا التقية، وهو أن يقول أحدهم بلسانه خلاف ما في قلبه، وهذا هو الكذب والنفاق، ويدعون مع هذا أنهم هم المؤمنون دون غيرهم من أهل الملة! ويصفون السابقين الأولين بالردة والنفاق، فهم في ذلك كما قيل رمتني بدائها وانسلت، إذ ليس في

المظهرين للإسلام أقرب إلى النفاق والردة منهم. ولا يوجد المرتدون والمنافقون في طائفة أكثر مما يوجد فيهم! واعتبر ذلك بالغالية من النصيرية وغيرهم، وبالملاحدة الإسماعيلية وأمثالهم. وعمدتهم في الشرعيات ما نقل لهم عن بعض أهل البيت، وذلك النقل منه ما هو صدق، ومنه ما هو كذب عمدا أو خطأ، وليسوا أهل معرفة بصحيح المنقول وضعيفه كأهل المعرفة بالحديث. ثم إذا صح النقل عن بعض هؤلاء، فإنهم بنوا وجوب قبول قول الواحد من هؤلاء على ثلاثة أصول: على أن الواحد من هؤلاء معصوم مثل عصمة الرسول، وعلى أن ما يقوله أحدهم فإنما يقوله نقلا عن الرسول صلى الله عليه وسلم، وأنهم قد علم منهم أنهم قالوا: مهما قلنا فإنما نقوله نقلا عن الرسول، ويدعون العصمة في أهل النقل، والثالث أن إجماع العترة حجة، ثم يدعون أن العترة هم الاثنا عشر، ويدعون أن ما نقل عن أحدهم، فقد أجمعوا كلهم عليه!" ثم قال رحمه الله: "وأما عمدتهم في النظر والعقليات، فقد اعتمد متأخروهم على كتب المعتزلة، ووافقوهم في مسائل الصفات، والقدر، والمعتزلة في الجملة أعقل وأصدق، وليس في المعتزلة من يطعن في خلافة أبي بكر وعمر وعثمان رضوان الله تعالى عليهم أجمعين، بل هم متفقون على تثبيت خلافة الثلاثة."

وقال رحمه الله في مجموع الفتاوى: "والرافضة تكفر أبا بكر وعمر وعثمان وجمهور السابقين الأولين وتجحد من سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم أعظم مما جحد به الخوارج، وفيهم من الكذب والافتراء والغلو والإلحاد ما ليس في الخوارج وفيهم من معاونة الكفار على المسلمين ما ليس في الخوارج." قلت ومع هذا لم يكفر كل معين منهم رحمه الله تعالى، فتأمل. يقول: "والرافضة تحب

التتار ودولتهم، لأنه يحصل لهم بها من العز ما لا يحصل بدولة المسلمين. والرافضة هم معاونون للمشركين واليهود والنصارى على قتال المسلمين، وهم كانوا من أعظم الأسباب في دخول التتار قبل إسلامهم إلى أرض المشرق بخراسان والعراق والشام وكانوا من أعظم الناس معاونة لهم على أخذهم لبلاد الإسلام وقتل المسلمين وسبي حريمهم. وقضية ابن العلقمي وأمثاله مع الخليفة وقضيتهم في حلب مع صاحب حلب، مشهورة يعرفها عموم الناس. وكذلك في الحروب التي بين المسلمين وبين النصارى بساحل الشام قد عرف أهل الخبرة أن الرافضة تكون مع النصارى على المسلمين وأنهم عاونوهم على أخذ البلاد لما جاء التتار، وعز على الرافضة فتح عكة وغيرها من السواحل، وإذا غلب المسلمون النصارى والمشركين كان ذلك غصة عند الرافضة، وإذا غلب المشركون والنصارى المسلمين كان ذلك عيدا ومسرة عند الرافضة."

قلت: وفي التاريخ المعاصر من آيات ذلك ما اشتهر أيضا، كخيانتهم صدام حسين في العراق، وقلبهم الجيش عليه، حتى دخل الأمريكان في ٢٠٠٣ الميلادية بغداد وكأنما فرشت لهم الأرض بالورود! ومن ذلك مكرهم على أهل فلسطين، وتدبيرهم لما حصل في السابع من أكتوبر ٢٠٢٣ مع قادة حماس في القطاع، فتكون إبادة المسلمين هناك ردا على تلك الواقعة، كما هو المتوقع والمنتظر، سببا في إشغال الصهاينة والأمريكان عنهم! ومن ذلك ما صنعوه هم وأذنابهم بالمسلمين في سوريا ولبنان من المذابح والشنائع! وآخر ذلك وأحدثه ما هم متلبسون به اليوم، متوسعون فيه من ضرب دول الخليج العربي كلها، المطارات والفنادق ومصافي البترول، بدعوى الرد على عدوان أمريكا والكيان

الصهيوني عليهم، وعلى اغتيال رأسهم المجرم الهالك خامنئي! ليس هذا ضربا لمصالح أمريكا في المنطقة كما زعموا، وكما صدقهم عليه بعض الحمقى والمغفلين! وإنما هو اغتنام للفرصة التاريخية لقهر ألد الأعادي في دينهم، وهدم بلادهم هدما، لا نصرهم الله ولا رفع لهم رأسا! مع أنه من الواضح بادي الرأي أنهم لو حرصوا على استعمال جميع قواذف الصواريخ عندهم لتقذف في جهة واحدة بكل ما أوتوا من قوة، في قلب الكيان المحتل الذي نفذ عملية الاغتيال، لأمكنهم أن يحققوا ما يصلح أن يكون ردا وانتقاما تاريخيا، يجثو به ذلك المجرم النتن على ركبتيه، ويتلقى درسا قاسيا يوقفه عند حده! ألستم تزعمون أنكم تريدون الانتقام لمقتل المرشد الأعلى؟؟ فمن الذي قتله؟؟ لماذا صارت جل الصواريخ والمسيرات بحيث تستهدف جميع العواصم العربية والإسلامية المحيطة بهم، وليس العدو المعتدي، مع أنهم يعلمون أن أمريكا لن تكف عن الضرب حتى تقضي على جميع منصات الصواريخ في البلد؟؟

الجواب أنهم أدركوا أن القوة الصاروخية الطائلة التي يتحصلون عليها الآن، ذاهبة كلها في تلك الحرب لا محالة! فكيف تسقط الدولة الرافضية الوحيدة في العالم الآن دون أن نستعمل تلك القوة على الوجه الذي يرضي عنا إمام الزمان في السرداب؟؟ فلتنهدم المنطقة كلها إذن على رؤوس ألد الأعادي وأبغضهم إلى نفوسنا على الإطلاق، قبل أن ينفد رصيدنا من الأسلحة القادرة على تدميرهم!

فالنصيحة لإخواننا ألا يتعاطفوا مع كبيرهم الهالك خامنئي هذا كما رأيناه في بعضهم، ولا يقولوا نحزن لهزيمتهم ونفرح لنصرهم، فإن الأمة مجمعة على تكفير غلاة الرافضة، لا سيما الإمامية الاثناعشرية الذين أسسوا دولة الثورة في إيران على يد الخميني! فلا نحزن لهلاك ذلك المجرم الأثيم، الذي عانى أهل

الإسلام على يديه الويلات على امتداد أربعين عاما كاملة، بل نفرح لذلك! وإنما نرجو لأهل الإسلام في تلك البلاد المنكوبة أن يفرج الله عنهم ما هم فيه.

قال البخاري رحمه الله في خلق أفعال العباد: "قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: «مَا أُبَالِي صَلَّيْتُ خَلْفَ الْجَهْمِيِّ الرَّافِضِيِّ أَمْ صَلَّيْتُ خَلْفَ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى، وَلَا يُسَلَّمُ عَلَيْهِمْ، وَلَا يُعَادُونَ، وَلَا يُنَاكَحُونَ، وَلَا يَشْهَدُونَ، وَلَا تُؤْكَلُ ذَبَائِحُهُمْ» وللتنبيه فقد رأيت من ينسب هذا الكلام للبخاري رحمه الله، لكن الصواب أنه يرويه عن أبي عبد الله، كما يروي كذلك عن عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ قوله: هُمَا مِلَّتَانِ: «الْجَهْمِيَّةُ، وَالرَّافِضيَّةُ». وقال حرب الكرماني في مسائله: " حدثنا إبراهيم بن عبد الله، [قال: حدثني أبو العَبَّاس] قال: سمعت أبا عبيد (يعني القاسم بن سلام) يقول: «ما أبالي صَلَّيتُ خَلفَ الجهميِّ والرافِضي؛ أم صَلَّيت خَلفَ اليَهوديِّ والنَّصراني»" وروى الخلال في السنة عن عباس الدوري قال: سمعت أبا عبيد يقول: عاشرت الناس، وكلمت أهل الكلام، وكذا، فما رأيت أوسخ وسخاً، ولا أقذر قذراً، ولا أضعف حجة، ولا أحمق من الرافضة، ولقد وليت قضاء الثغور فنفيت منهم ثلاثة رجال: جهميين ورافضي، أو رافضيين وجهمي، وقلت: مثلكم لا يساكن أهل الثغور فأخرجتهم." وقال اللالكائي في شرح اعتقاد أهل السنة: سمعت أحمد بن يونس يقول : إنا لا نأكل ذبيحة رجل رافضي، فإنه عندي مرتد." وقال ابن بطة في الإبانة قال طَلحةُ بنُ مُصَرِّفٍ: (الرَّافِضةُ لا تُنكحُ نِساؤُهم، ولا تُؤكَلُ ذَبائِحُهم؛ لأنَّهم أهلُ رِدَّةٍ).

وعن إبراهيمَ بنِ المُغيرةِ قال: (سَألتُ سُفيانَ الثَّوريَّ :يُصَلَّى خَلفَ مَن يسُبُّ أبا بكرٍ وعُمَرَ؟ قال: لا"

قال سُفيانُ بنُ عُيَينةَ : "لا تُصَلُّوا خَلفَ الرَّافِضيّ ولا خَلفَ الجَهميّ ولا خَلفَ القدَريّ ولا خَلفَ المُرجِئيّ"

قلت أي احترازا لصحة الصلاة من الكفر الفاشي في هؤلاء، أن يكون حكمه متحققا في ذلك الإنسان، وليس لأن كل معين من هؤلاء يكون كافرا بالضرورة، وانتبه، فإن النابتة الحدادية في هذا الزمان يزعمون أن هذه النصوص تدل دلالة واضحة على تكفير كل معين من المذكورين، وكأن منع الصلاة خلف أي إنسان يكون دليلا على كفره وردته بالضرورة! لأ! تسمع المقالة الكفرية من إنسان، فتترك الصلاة خلفه احترازا لدينك من أن يكون مرتدا مارقا، وليس لأنك تقطع بكفره فعلا! فالفرقة من أهل القبلة التي تفشو فيها المقالات الكفرية، لا يقال بكفر كل معين منها إلا إن تيقنا بيقين لا يدع مجالا للشك أو الاحتمال أن كل معين من أفرادها يعتقد المقالة الكفرية وأن حجة التكفير قائمة عليه في ذلك! فالإسماعيلية والنصيرية، مثلا، نعلم بيقين أن الرجل لا يكون منسوبا إليهم إلا بأن يبطن ما يبطنون من الإلحاد المحض، وأنه يكون مفارقا للملة بيقين! فرقة تظهر الإسلام وتبطن تحته ملة أخرى مخالفة بالكلية، هذه كالنصارى واليهود يُعلم كفر المنتسب إليها بعينه بمجرد العلم بصدق النسبة! وكذلك يقال في البهائية والبابية والعلوية والدروز ومن شاكلهم!

وأما الفرقة التي يكون افتراقها عن سبيل المؤمنين لمقالات كفرية عرفوا بها، أو لأصول فاسدة تناقض القرآن، مع كونه من المتصور أن يخلو من تلك الكفريات بعض المنتسبين إلى تلك الفرقة، أو الذين يوافقونهم في كثير من أقوالهم، وأن يكونوا بوجه الكفر في تلك الكفريات على جهل أو شبهة مانعة من التكفير، فهؤلاء لا نجترئ على تكفير كل معين منهم بمجرد ثبوت النسبة، وإن حكمنا على القائلين بتلك المقالات بلفظ عموم أنهم كفار!

فإذا سئلنا عن أحدهم بعينه قلنا هو متلبس بكذا أو يقول كذا وكذا، أو ينتسب إلى قوم يقولون كذا وكذا، نقول بذلك ليحترز منه المسلمون لدينهم، لا لأننا نعلم ردته! نحترز لديننا من أن يكون كافرا، بترك الصلاة خلفه وأكل ذبيحته ومناكحته ونحو ذلك، إن لم نكن نعلم بيقين أن الحجة الرسالية التي يكفر تاركها قائمة عليه بعينه. وإلا فهو كافر مرتد معلوم الردة ولا كرامة. وهذا التفصيل يفهم من كلام المتأخرين من أئمة أهل الحديث، كشيخ الإسلام ابن تيمية وابن القيم وغيرهما، وليس بحيث أنه يؤخذ صريحا من كلام السلف في كتبهم المأثورة. ولهذا قلنا ونقول ولم نزل نقول إنه لا غنية لطالب العلم عن كتب أئمة المتأخرين من أهل الحديث، يتخذها مدخلا إلى فهم كتب السلف، وإلا ضل ضلالا بعيدا!

قال الخلال في السنة: أخبَرَني عَبدُ المَلِكِ بنُ عَبدِ الحَميدِ قال: سَمِعتُ أحمَدَ بنَ حَنبلٍ قال: (مَن شَتَمَ أصحابَ رسولِ اللهِ أخافُ عليه الكُفرَ مِثلَ الرَّوافِضِ، مَن شَتَمَ أصحابَ النَّبيِّ صلَّى اللهُ عليه

وسلَّمَ لا نَأْمَنُ أن يكونَ قد مَرَقَ عنِ الدِّينِ". فعدم أمن الكفر مانع من الصلاة خلفهم ولا شك، وأما تكفير كل معين منهم فقضية أخرى.

وقال عبد القاهر البغدادي: وتكفير هؤلاء واجب في إجازتهم على الله البداء" قلت ولا يخفى على من خبر أحوالهم أن هذا ليس قولا يتفقون عليه اتفاقا! فمن كانوا يقولون بذلك القول فهم كفار بعموم.

ولا شك أن قول الرازيين عن الرافضة إنهم رفضوا الإسلام، ظاهره تكفيرهم البتة. لكن هذا ليس بلازم. فإن اسم الرافضة كان ولم يزل منذ أن ظهر، يتنزل على طوائف وفرق متعددة، منهم غلاة لا يشك في كفرهم، ومنهم دون ذلك. فالاتفاق المذكور هنا، وما سبق نقله عن القاسم بن سلام وغيره، راجع ولا شك إلى من كانوا من الصنف الأول.

قال شيخ الإسلام رحمه الله إن الرافضة ليسوا كلهم على نحلة واحدة، فمن ثبتت فيه الأقوال الكفرية كان كافرا، يستتاب وإلا قتل، وإلا بقي على أصل الإسلام. قال رحمه الله في الصارم المسلول في أصناف المتلبسين بسب الصحابة رضي الله عنهم، لا سيما الشيخين: " أما من اقترن بسبه دعوى أن عليا إله أو أنه كان هو النبي وإنما غلط جبريل في الرسالة فهذا لاشك في كفره بل لاشك في كفر من توقف في تكفيره. وكذلك من زعم منهم أن القرآن نقص منه آيات وكتمت أو زعم أن له تأويلات باطنة تسقط الأعمال المشروعة ونحو ذلك وهؤلاء يسمون القرامطة والباطنية ومنهم التناسخية وهؤلاء لا خلاف في كفرهم. وأما من سبهم سبا لا يقدح في عدالتهم ولا في دينهم مثل وصف بعضهم بالبخل أو الجبن أو قلة العلم أو عدم الزهد ونحو ذلك فهذا هو الذي يستحق التأديب

والتعزير ولا نحكم بكفره بمجرد ذلك وعلى هذا يحمل كلام من لم يكفرهم من أهل العلم. وأما من لعن وقبح مطلقا فهذا محل الخلاف فيهم لتردد الأمر بين لعن الغيظ ولعن الاعتقاد. وأما من جاوز ذلك إلى أن زعم أنهم ارتدوا بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا نفرا قليلا لا يبلغون بضعة عشر نفسا أو أنهم فسقوا عامتهم فهذا لا ريب أيضا في كفره فإنه مكذب لما نصه القرآن في غير موضع: من الرضى عنهم. والثناء عليهم بل من يشك في كفر مثل هذا فإن كفره متعين فإن مضمون هذه المقالة أن نقلة الكتاب والسنة كفار أو فساق وأن هذه الأمة التي هي: {كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ} وخيرها هو القرن الأول كان عامتهم كفارا أو فساقا ومضمونها أن هذه الأمة شر الأمم وأن سابقي هذه الأمة هم شرارها وكفر هذا مما يعلم بالاضطرار من دين الإسلام ولهذا تجد عامة من ظهر عنه شيء من هذه الأقوال فإنه يتبين أنه زنديق وعامة الزنادقة إنما يستترون بمذهبهم وقد ظهرت لله فيهم مثلات وتواتر النقل بأن وجوههم تمسخ خنازير في المحيا والممات وجمع العلماء ما بلغهم في ذلك وممن صنف فيه الحافظ الصالح أبو عبد الله محمد بن عبد الواحد المقدسي كتابه في النهي عن سب الأصحاب وما جاء فيه من الإثم والعقاب. وبالجملة فمن أصناف السابة من لا ريب في كفره ومنهم من لا يحكم بكفره ومنهم من تردد فيه وليس هذا موضع الاستقصاء في ذلك وإنما ذكرنا هذه المسائل لأنها في تمام الكلام في المسألة التي قصدنا لها"

وقال ابن القيم رحمه الله: "أهلُ البدَعِ الموافِقونَ لأهلِ الإسلامِ، ولكِنَّهم مُخالفونَ في بَعضِ الأُصولِ كالرَّافِضةِ والقَدَريَّةِ والجهميَّةِ وغُلاةِ المُرجِئةِ ونَحوِهم، هؤلاء أقسامٌ: **أحَدُها :**الجاهِلُ المُقَلِّدُ الذي لا

بَصيرةَ له، فهذا لا يُكفَّرُ ولا يُفسَّقُ، ولا تُرَدُّ شَهادتُه، إذا لم يكُنْ قادِرًا على تَعَلُّمِ الهدى، وحُكمُه حُكمُ المُستَضعَفينَ مِنَ الرِّجالِ والنِّساءِ والوِلدانِ الذين لا يستَطيعونَ حيلةً ولا يهتَدونَ سَبيلًا، فأولئك عسى اللهُ أن يعفوَ عنهم، وكان اللهُ عَفوًّا غَفورًا. **القِسمُ الثَّاني** :المُتَمَكِّنُ مِنَ السُّؤالِ وطَلَبِ الهدايةِ، ومَعرِفةِ الحَقِّ، ولكِن يترُكُ ذلك اشتِغالًا بدُنياه ورياسَتِه، ولذَّتِه ومَعاشِه، وغَيرِ ذلك، فهذا مُفرِّطٌ مُستَحِقٌّ للوعيدِ، آثِمٌ بتَركِ ما وجَبَ عليه من تَقوى اللهِ بحَسبِ استِطاعَتِه، فهذا حُكمُه حُكمُ أمثالِه من تارِكي بَعضِ الواجِباتِ، فإن غَلبَ ما فيه مِنَ البدعةِ والهَوى على ما فيه مِنَ السُّنَّةِ والهدى رُدَّت شَهادَته، وإن غَلبَ ما فيه مِنَ السُّنَّةِ والهدى قُبِلت شَهادتُه. **القِسمُ الثَّالثُ** :أن يسألَ ويطلُبَ، ويتَبَيَّنَ له الهدى، ويترُكَه تَقليدًا وتَعَصُّبًا، أو بُغضًا أو مُعاداةً لأصحابِه، فهذا أقَلُّ دَرَجاتِه أن يكونَ فاسِقًا، وتَكفيرُه مَحَلُّ اجتِهادٍ وتَفصيلٍ".

قال الإمام ابن باز رحمه الله: "الشِّيعةُ فِرَقٌ كثيرةٌ، وكُلُّ فِرقةٍ لَديها أنواعٌ مِنَ البدَعِ، وأخطَرُها فِرقةُ الرَّافِضةِ الخُمينيَّةِ الاثنا عَشريَّةِ؛ لكثرةِ الدُّعاةِ إليها، ولِما فيها مِنَ الشِّركِ الأكبَرِ، كالاستِغاثةِ بأهلِ البَيتِ، واعتِقادِ أنَّهم يَعلَمونَ الغَيبَ، ولا سيَّما الأئِمَّةُ الاثنا عَشَرَ حَسَبَ زَعمِهم، ولكونِهم يُكَفِّرونَ ويسُبُّونَ غالِبَ الصَّحابةِ كأبي بكرٍ وعُمَرَ رَضيَ اللهُ عنهما، نَسألُ السَّلامةَ مِمَّا هم عليه مِنَ الباطِلِ" قلت وهذه ألفاظ عموم كما ترى. يوجد فيهم هذه الأمور نعم. أما المعين، فلابد من التثبت من قيام الحجة عليه.

فالذي ترتاح إليه النفس أن يقال إن رافضة إيران والعراق واليمن ولبنان، الرافضة الخمينية هؤلاء، لا يصلى خلفهم ولا يناكحون احترازا، لفشو الكفر والشرك فيهم، لكن لا يحكم على المعين منهم بالكفر إلا بعد التيقن من قيام الحجة الرسالية عليه، ولا يعمم الحكم بالكفر والشرك عليهم، لتصور دخول الجهل والشبهة على المعين منهم، ولجواز أن يكون سالما من جملة العقائد الكفرية التي كفر العلماء من تلبس بها، كالقول بالبداء والقول بكفر الصحابة جميعا إلا قليلا، والقول بالطعن في عرض عائشة رضي الله عنها، والقول بعصمة الأئمة واعتقاد النفع والضر فيهم ودعائهم من دون الله، والقول بالرجعة والقول بتحريف القرآن ونحو ذلك مما هو متناثر في كتبهم، أو أن يكون صاحب جهل أو شبهة أو تأويل مانع من التكفير، إذا قام به شيء من ذلك.

فالإثناعشرية من حيث الجملة كفار قطعا، لكن لابد عند الحكم على المعين من التيقن من تحقق الشروط فيه وانتفاء الموانع، فلا نكفره تعيينا، ولكن نحترز لصلاتنا وأبضاعنا ومطاعمنا من أن يكون الرافضي من تلك البلاد زنديقا، لا سيما ومعلوم أن القوم من دينهم التقية والكذب، وأنواع الكفر فيهم فوق ما في غيرهم من الفرق المنتسبة إلى الإسلام، والله المستعان.

وهم بسبب تقيتهم الخبيثة تلك، لم يزل كثير من المنتسبين إلى الشريعة وعلومها من المسلمين يغترون بهم ويجيبونهم إلى مؤتمرات التقريب وما شاكلها من الحيل والألاعيب، التي يظهرونها عند ضعفهم وخوفهم على أنفسهم! وقد يظهرون الترضي على الصحابة رضي الله عنهم غشا وخداعا وتقية، ثم إذا تمكنوا أو أمنوا على أنفسهم، أظهروا ما كانوا يخفون، وهذا كثير في تاريخ الأمة قديما وحديثا!

وهم بارعون في استغلال جهل الخوارج المعاصرين من المنتسبين إلى السنة، كجماعة الإخوان وأذنابها، التي فتنت بالثورة الخمينية في إيران، ورأت فيها نواة لتحقيق مشروعهم البنوي! وهو ذلك الجهل الذي استغله واستثمره القوم في إيران أيما استثمار، إلى حد أن أظهر خامنئي تعظيم سيد قطب ونقل بعض كتبه إلى اللسان الفارسي ونشرها واعتمد تدريسها في إيران، لأنه كان يعلم، من جانب، أن تلك الجماعة، جماعة الإخوان، إنما هي في الحقيقة خنجر مسموم في ظهر المسلمين، وأنها طريق مضمون إلى تدمير بلاد المسلمين الواحد تلو الآخر!

ولأنه رأى، من الجانب الآخر، في تلك التصانيف ما يعينه على إبقاء الفكر الثوري الطليعي كالجمرة المشتعلة في صدور الشباب في بلاده، كما أسفرت عن ذلك في شبابنا فعلا، إلا من رحم الله! ولهذا كان الإخوان والحركيون الغلاة ولا يزالون يميلون بقلوبهم إلى رافضة إيران ميلا عظيما، ولو أن حربا اشتعلت بينهم وبين أهل السنة، واضطروا هم للدخول فيها، فلن تراهم إلا مقاتلين في صفوف رافضة إيران الخمينية، والله المستعان!

والحاصل أن الأئمة متفقون على كفر الروافض الإمامية، لا سيما الخمينية منهم، على خلاف فيما إذا كان كفرهم بحيث يثبت على الطائفة إجمالا، كما قيل قديما في الجهمية وفي القائلين بخلق القرآن، وكما هو أحد القولين في الخوارج، يعني مع اشتراط الشروط في تكفير المعين منهم، أم أنهم جميعا كفار بأعيانهم لقيام الحجة التي يكفر تاركها عليهم جميعا في هذا الزمان، كما هو قول بعض العلماء في القبورية من المنتسبين إلى السنة! هذا ما يتصور فيه الخلاف بين علماء أهل الحديث في هذا الزمان في

تلك الطائفة. والأظهر الذي عليه الأكثرون هو الأول، والله أعلم. فليس ثم اتفاق بين أهل السنة على جعلهم فرقة مبتدعة فقط مع احتمال تلبسهم بالمقالات الكفرية، كما روج له مؤخرا محمد أبو العلا في مقطع له، جعل عنوانه هل نفرح لمقتل خامئني أم نحزن!!!

ومن زعم أن كلام ابن تيمية رحمه الله في الرافضة الإمامية مقتضاه ألا يقال هم فرقة كافرة كما هو مأثور عمن قبله، فقد أخطأ في فهم كلامه! وإنما هم عنده كفار على العموم، دون التعيين! فنحن نقول في الخمينية نظير ذلك، مع أنهم أكفر من الإمامية الذين كانوا على عصر ابن تيمية رحمه الله، وأغرق في التلبس بالشرك والزندقة، بما أزعمه اتفاقا لعلماء العصر! وموقف اللجنة الدائمة في المملكة وعامة العلماء من القوم معروف منتشر! ولا أدري حقيقة هل في الأرض اليوم رافضة إمامية ليسوا خمينية أم لا! هذه تحتاج إلى بحث!

لكن على أي حال، فليس الخلاف بين العلماء فيما إذا كان الإمامية الخمينية كفارا، من حيث هم فرقة أو طائفة، أو فساقا فقط، ولا الخلاف فيما إذا كان رؤوسهم وعلماؤهم يكفرون بأعيانهم مطلقا، بخلاف العامة الذين يدخل عليهم العذر بالجهل والشبهة، كما يدعيه كبير الحدادية في الكويت الآن، لأ، هذا كله ليس من خلاف أهل الحديث في حكم القوم! وإنما الأمر فيهم كما بينا، أنهم كالقبورية الغلاة، يقال بكفرهم إجمالا، أي على سبيل العموم من حيث هم فرقة منشقة عن المسلمين، لا على سبيل التعيين، ثم ينظر في حال المعين من المنتسبين إليهم أو المتلبسين بشيء من أفعالهم أو أقوالهم الكفرية، هل تتحقق فيه الشروط وتنتفي الموانع في حقه بعينه أم لا، لورود عوارض الأهلية على

كل أحد منهم حتى على الرؤوس الكبار، وقد رأينا منهم في هذه السنوات الأخيرة بالفعل رؤوسا يترددون ويراجعون موقفهم وينفتحون لقبول الحق، كما وقع لكمال الحيدري من قريب، وهو من أحسنهم علما وعقلا في الحقيقة، وأوسعهم اطلاعا، نسأل الله أن يهديه إلى التوبة من تلك النحلة المهلكة! فلا نكفر الواحد منهم بعينه، سواء كان من خاصتهم أو من عامتهم، وإن كنا نحترز لديننا من الصلاة خلفه وأكل ذبيحته ومناكحته وهذه الأمور، والله أعلى وأعلم.

الخارجية مرض قلبي وفساد طبعي من حيث الأصل.

ثم قال الراوي: و"الخوارج مراق"، ومراق جمع مارق، والمارق في اللغة أي الخارج المندفع بسرعة ونفاذ، لقوله عليه السلام فيهم إنهم "يمرقون من الدين كما يمرق السهم من الرمية"! تصور سهما يطير مبتعدا عن القوس، إذا أطلقه الرامي، فهكذا يمرق هؤلاء من الدين كما قال عليه السلام.

وقد كان هذا الحديث مستندا عند بعض السلف والعلماء في تكفير الخوارج، في أدلة أخرى يأتي الكلام عليها. وقد كانت بدعة الخوارج هي أقدم البدع الكلية الكبرى ظهورا في الأمة، إذ قد ظهر أول خارجي على الإطلاق على عهد النبي عليه السلام نفسه، وهو ذو الخويصرة التميمي، حُرقُوص بن زُهير الذي قال للنبي عليه السلام اعدل يا محمد فإن تلك قسمة لم يرد بها وجه الله! فالنبي عليه السلام قال فيه: إن من ضئضئ هذا قوما يحقر أحدكم صلاته مع صلاتهم .. الحديث! فالقوم بلغ بهم فساد طواياهم وسوء طباعهم أن جوزوا على الرسول نفسه صلى الله عليه وسلم أن يجور ويظلم في

تصرفاته في الإمامة، فكيف بمن دونه؟! وإذا كان ما يقطع المسلم سوي النفس بأنه عدل وإحسان لأنه يعلم أنه اختيار النبي عليه السلام، وهو من هو، إذا كان هذا قد جعله ذاك المأفون ظلما وجورا، بل ولم يجد في نفسه ما يحجزه عن أن يقف في وجه الرسول عليه السلام ويتهمه بذلك كما في الخبر، فأي شيء أدل من هذا على أن مادة الخارجية ومدادها إنما هي الرداءة البالغة في المعدن والطبع؟؟ هي كذلك قطعا، كما قال عليه السلام "الناس معادن، كمعادن الذهب والفضة، خيارهم في الجاهلية خيارهم في الإسلام إذا فقُهوا"! معدن الخوارج معدن رديء أصالة، يرثه القوم وراثة، كما يفهم من قوله عليه السلام "يخرج من ضئضئ هذا"! معدن يمتلئ صاحبه حقدا وحسدا على أولي السلطان في الأرض، يكره الخير للمقدمين عليه في الدين وفي الدنيا، يحب أن يُظهر نفسه بين الناس على أنه أحسن منهم وأحق بأن يقام هو في مقام أحدهم! فيكون أحدهم في الجاهلية منازعا لصاحب السلطان من فوقه ولابد، باسم الدنيا، يقول أنا أحسن منه في القيام بأمر الناس! فإذا دخل في الإسلام، نازعه السلطان باسم الدين، وصار يقول أنا أعبَد منه وأعلم وأقوم بالشريعة!! ولهذا يلتمسون تكفيرهم أولا ما استطاعوا إليه سبيلا، فإن لم يقدروا على ذلك، أو وجدوا صدودا من الناس بسببه أو تعرضوا بسببه لما لا يصبرون عليه، اكتفوا بالتفسيق، والتمسوا لأنفسهم سلفا في الخروج على أئمة الجور! فنعوذ بالله من تلك الطباع!

تحرير النزاع في كفر الخوارج ومناقشة الأدلة.

تقدم أن العلماء اختلفوا في تكفير الخوارج. فالذين قالوا بكفرهم استدلوا بأدلة، منها:

قوله عليه السلام "يمرقون من الدين كما يمرق السهم من الرمية"، قالوا هذا تصريح بمروقهم من الدين بالكلية، فهو محمول على ظاهره.

ومنها قوله عليه السلام: من قال لأخيه يا كافر فقد باء بها أحدهما، والخوارج أصل ضلالهم أنهم يُكفرون بغير مكفر، أي يكفرون من لم يتلبس بالكفر من المسلمين، وإذن فهم من يكفرون بذلك!

ومنها قوله عليه السلام إنهم كلاب أهل النار، قالوا هذا دليل على أنهم من أهل النار! وقوله هم شرار الخلق، وشرار الخلق لا يكونون مؤمنين!

ولعل أقوى ما استدلوا به، حديث أخرجه ابن ماجة عن أبي غالب أنه سمع أبا أمامة الباهلي يقول في الخوارج: "شر قتلى قتلوا تحت أديم السماء، وخير قتلى من قتلوا، كلاب النار كلاب النار كلاب النار، قد كان هؤلاء مسلمين فصاروا كفارا! قلت: يا أبا أمامة هذا شيء تقوله؟ قال بل سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم." والحديث حسنه الألباني رحمه الله في صحيح ابن ماجة. قالوا وجه الدلالة أن أبا أمامة يرفع الكلام إلى النبي عليه السلام رفعا، يعني الحكم بتكفيرهم، فلو صح فإنه يكون نصا صريحا في المسألة.

ورد عليهم الجمهور بأن الصحابة رضي الله عنهم لم يعاملوهم معاملة الكفار، بل كانوا يصلون على ميتهم ويقرونهم على أنكحتهم ومواريثهم وذبائحهم، بل وقال علي رضي الله عنه وهو من الخلفاء الراشدين المأمور باتباع سنتهم، وقد عالجهم علاجا طويلا رضي الله عنه ما بين الجدال والقتال، قال لما سئل عنهم: "أكفار هم؟ قال: من الكفر فروا"! وروي أنه لما قاتل أهل النهر قال لأصحابه لا تبدوءهم بالقتال، فلم ينكر عليه أحد، وجرى العمل في الأمة على ذلك. وفي الرواية أنه بَعَثَ إليهم أن أقيدُونَا بِعبدِ اللهِ بنِ خَبَّابٍ. فقالوا: كلُّنا قَتَلَه! قال العلماء فحينَئذٍ اسْتَحَلَّ قِتَالهم؛ لا قبل ذلك، لإقْرارِهِم على أَنْفُسِهم بما يُوجِبُ قَتْلَهم. ومن هنا احتجوا بالإجماع العملي على أن الأحاديث التي استدل بها المكفرون من أهل الحديث إنما يراد بها الذم الشديد والإغلاظ في الوعيد. وقالوا، كما قال النووي في شرحه على مسلم، إنه عليه السلام قال "يخرج في هذه الأمة" وفي رواية "من أمتي"، ولم يقل "يخرج عن هذه الأمة"، وفي رواية "سيكون بعدي من أمتي"، فهذا دال على بقائهم فيها، وإن خرجوا عن سبيل المؤمنين وعلى جماعتهم. قلت وكذلك قالوا في المروق من الدين، أنهم يسارعون في الانفلات من الجماعة ومن تعاليم الدين وأحكامه بسفكهم دماء الأبرياء، وإفسادهم في الأرض، وبكونهم يقتلون أهل الإسلام ويدعون أهل الأوثان، بل يعاونوهم على محاربة المسلمين كما هو مشهور من حالهم. فهو مروق من الدين على هذا الوجه. قال السندي في حاشيته على سنن ابن ماجة: "يُؤَوَّلُ هَذَا بِكُفْرَانِ نِعْمَةِ الْإِيمَانِ حَتَّى الْمَشْيِ عَلَى وَفْقِهِ، وَيُؤَوَّلُ يَخْرُجُونَ مِنَ الدِّينِ بِالْخُرُوجِ مِنْ كَمَالِهِ".

قلت وبنظير ذلك أجيب عن حديث "فقد باء بها أحدهما"، قالوا يكون في المعتدي على المسلمين بتكفيرهم بغير مكفر، من قبيل الكفر الأصغر، والنص وارد مورد التشنيع والزجر والتخويف، كما في قوله عليه السلام: "مَنْ قَتَلَ نَفْسَهُ بِحَدِيدَةٍ فَحَدِيدَتُهُ فِي يَدِهِ يَتَوَجَّأُ بِهَا فِي بَطْنِهِ فِي نَارِ جَهَنَّمَ خَالِدًا فِيهَا أَبَدا" وقوله "سباب المسلم فسوق وقتاله كفر" وما شاكل ذلك!

وهنا مسألة أن بعض الناس استدلوا بهذا الحديث (فقد باء بها أحدهما) على تكفير من كفروا الإمام النووي رحمه الله لأن الأمة مجمعة على براءته من الكفر، يريدون بذلك تكفير الحدادية! لكن لم ينتبه هؤلاء إلى أنه يلزمهم من هذا المسلك، تكفير الخوارج بعموم، لأن من شرطهم تكفير المسلمين بغير مكفر! فيلزمهم أن يقولوا إن الخارجي كافر، والخوارج فرقة كافرة، على سبيل العموم، ولكنهم لا يقولون بذلك فيما أعلم!

فهذا غلط يقع فيه بعض الدعاة وطلبة العلم، أن تراه يفتي بالفتوى في مسألة ما، ولا ينتبه إلى ما يلزمه مما أصله فيها أو استدل به فيها، من أحكام في مسائل أخرى ذات صلة! فالصواب أن من كفر النووي رحمه الله يُخشى عليه من حكم الخوارج ومن الخلاف القوي عليه، وحسبك أيها الحدادي أن تكون قائلا بمقالات قد اختلف العلماء قديما وحديثا في كفر قائليها وتخليده في النار، نسأل الله السلامة! أنتم تكفرون من أجمعت الأمة على إسلامهم عبر القرون، وهذا أدنى أحواله أن تكونوا به فساقا مجرمين، حرورية مارقين، فإن صح القول بكفر الخوارج فأنتم كفار، من حيث العموم، وإلا فأنتم فسقة مجرمون، وهذا باتفاق علماء العصر. نسأل الله الهداية لمن كان فيه خير منكم، وأن

يعجل بزوال تلك الفرقة الضالة الزائغة، كما لم تزل تلك النابتة الحرورية الخبيثة تذبل وتنزوي في كل مرة تنبت فيها بعدما يعلو ذكرها وينتشر أمرها، والله المستعان.

وأما قوله عليه السلام "كلاب أهل النار" فقالوا يتصور فيمن تحقق فيه الوعيد في الآخرة أن يكون على هيئة كلب في جهنم، ما دام باقيا فيها، لا مانع من ذلك شرعا ولا عقلا، وإن كان لا يخلد فيها، بل يخرج كغيره ممن نفذ فيهم الوعيد من هذه الأمة، نسأل الله السلامة. وكذلك قوله شر قتلى تحت أديم السماء، يكون المراد منه شر من قتل من المسلمين! وشرار الخلق أي أشد الناس بغيا وعدوانا على المسلمين، وليس على إطلاقه.

وأما ما سمعه أبو أمامة من النبي عليه السلام فيحتمل أن تكون عبارة "كانوا مسلمين فصاروا كفارا" وما شاكلها، من تصرف بعض من رووا عنه، رواية بالمعنى الذي فهموا، وليس أنه صريح كلام أبي أمامة رضي الله عنه، لا سيما وقد جاء في بعض ألفاظ الحديث، كما رواه عبد الله بن أحمد في كتاب السنة، أنه قال لما أتي برؤوس الأزارقة فنصبت على درج دمشق ورآها ثمّ رضي الله عنه، قال "كلاب النار ثلاثا ثم بكى وانصرف" فتبعه أبو غالب وقال له: " سمعتك تقول قولا قبل، أفأنت قلته (يعني كلاب النار)؟ فقال: سبحان الله! إني إذًا لجريء، بل سمعت ذلك من رسول الله - صلى الله عليه وسلم - مرارا، فقلت له: رأيتك بكيت؟ فقال: رحمة لهم؛ كانوا من أهل الإسلام مرة". قلت وهذا هو أشهر ما جاءت به الروايات عن أبي أمامة في تلك الواقعة! فالظاهر أن نسبة

هذه العبارة (كانوا مسلمين وصاروا كفارا) إلى النبي عليه السلام فيها غلط من بعض من روى عن أبي غالب.

لا سيما وليس في تكفير الخوارج ما قد يفهم منه رفع القول الصريح بتكفير الخوارج إلى النبي عليه السلام إلا هذا اللفظ، مع أن عمل الأمة من الصحابة ومن بعدهم جرى على خلاف ذلك! فالإشكال في المتن إنما هو في لفظ معين مما يروى عن أبي غالب، وليس في جميع الطرق الثابتة عن أبي غالب، إذ منها طرق كما ترى ليس فيها نسبة التكفير إلى النبي عليه السلام! وثم طرق أخرى للحديث عن أبي أمامة تعضض ما نقول. كالرواية عن صفوان بن سُليم، ففيها أنه قال " دخل أبو أمامة الباهلي دمشق، فرأى رءوس حروراء، قد نُصِبت، فقال: كلاب النّار، كلاب النّار، ثلاثا، شَرُّ قتلى تحت ظل السَّماء، خير قتلى مَنْ قَتَلُوا، ثمّ بكى، فقام إليه رجل، فقال: يا أبا أمامة هذا الّذي تقول من رأيك أم سمعته؟ قال: إنِّي إذا لجريء، كيف أقول هذا عن رأي؟ قال: قد سمعته غير مرّة ولا مرتين، قال: فما يبكيك؟ قال أبكي لخروجهم من الإسلام، هؤلاء الذين تفرقوا، واتخذوا دينهم شيعًا" قلت: فهو لا ينسب تكفيرهم إلى النبي عليه السلام، وإنما ينسب إليه وصفهم بكلاب النار وبأنهم شر قتلى تحت ظل السماء، وهذا ثابت عن النبي عليه السلام مشهور، وإنما بكى لأنه فهم من ذلك أنهم صاروا كفارا بعدما كانوا مسلمين. وكذلك الرواية التي وردت عن سيّار الشامي أنه قال: جيء برؤوس من قبل العراق، فنُصبت عند باب المسجد، وجاء أبو أمامة، فدخل المسجد، فركع ركعتين، ثمّ خرج إليهم، فنظر إليهم فرفع رأسه، وقال: شَرُّ قتلى تحت ظل السَّماء ثلاثا، وخير

قتلى تحت ظل السَّماء مَنْ قَتَلُوه، وقال: كلاب النّار ثلاثا، ثمّ إنّه بكى، ثم انصرف عنهم، فقال له قائل: يا أبا أمامة أرأيت هذا الحديث حيث قلت كلاب النّار، شيء سمعته من رسول الله -صلى الله عليه وسلم- أو شيء تقوله برأيك؟ قال: سبحان الله، إنِّي إذا لجريء، لو سمعته من رسول الله -صلى الله عليه وسلم- مرّة أو مرتين حتّى ذكر سبعًا لخلت أن لا أذكره، فقال الرَّجل: لأي شيء بكيت؟ قال: رحمة لهم، أو من رحمتهم." قلت فهذا الطريق عن أبي أمامة ليس فيه التصريح بتكفيرهم أصلا كما ترى.

فالظاهر أنه ليس من كلامه. ثم إن كان من كلامه، فلعله حكم به على أولئك المجرمين الذين فصلت رؤوسهم وعلقت على باب المسجد بخصوصهم، لعلمه بردتهم، وليس على عموم الخوارج من حيث هم خوارج، فإنه ليس من هدي الصحابة أن يصنعوا ذلك في الخوارج أصلا، والله أعلم. ولكن ينبغي أن يتنبه طالب العلم هنا إلى أنه مهما قوي لديه أحد المذهبين في المسألة، في مقابل الآخر، فهو خلاف سلفي قديم! اختلف فيه التابعون ومن بعدهم، وهو خلاف معتبر عند أهل السنة، وإن كان الفقهاء المتأخرون بما فيهم الحنابلة، قد اتفقوا على حصره في جماعة من أهل الحديث خاصة، وشنعوا عليهم به، لكنه خلاف معتبر، وفيه قولان عن إمام الحنابلة نفسه، الإمام أحمد رحمه الله، فلا يجوز لأحد أن ينكر فيه، أو أن يدعي أن رأيه ونظره يرفع الخلاف! هو خلاف باق معتبر وإن كره من كره!

من فوائد وجود هذا النزاع بين السلف والخلف.

ولعل في مجرد وجوده فائدة، وهي زجر الخوارج عن بغيهم وضلالهم! فإن إيراد القول المخالف الذي قام لصاحبه سلف به في الأئمة، بل وتصديره في العامة الذين يتهاونون في الباب، قد يفيد في زجرهم وتخويفهم! فالذين يقولون، مثلا، بأن تارك الصلاة تهاونا لا يكفر، هؤلاء كثير منهم لا يفتي بذلك إلا في أوساط طلبة العلم والأفاضل من الناس، بل لا أعرف منهم أحدا ينشر ذلك في العامة، لا سيما وأكثر العامة يعلمون أن ترك الصلاة كفر! فعندما يخاطبون العامة فإنهم يوردون النصوص التي يفهم منها التكفير ويشنعون على المتكاسل والمتهاون، حتى لا ينمو الإرجاء إلى نفوس تاركي الصلاة إذا ما سمعوا الفتوى بأنه ليس كفرا ناقلا عن الملة، يمتثلون قول النبي عليه السلام لمعاذ: "إذن يتكلوا"! وهذا من تحقيق المقصد النبوي من التخويف بقوله عليه السلام "فقد كفر" في كثير من المواطن! وأحيانا قد يعرض المفتي في الفتوى تعريضا للزجر والتخويف، كما سلكه ابن عباس مع الرجل الذي سأله عن القاتل هل له توبة؟ فلابد من مراعاة أحوال الناس عند نشر العلم وعند الفتوى، وهذه طريقة السلف والأئمة والعلماء عامة. فكذلك هنا، قد تكون موافقا للجمهور في أن الخوارج مسلمين، ومع هذا تورد عليهم النزاع وتتكلم بما يقوي القول بكفرهم عند عرضه على العوام، زجرا وتخويفا! فإن الناس تخاف من الوقوع في الكفر، فوق ما تخاف من الوقوع فيما دونه ولا شك! والخوارج شعارهم الفرار من الكفر وأسبابه! فلعل هذا مما يجدي في موعظتهم والله أعلم.

قال شيخ الإسلام رحمه الله في مجموع الفتاوى: "فإن الأئمة متفقون على ذم الخوارج وتضليلهم، وإنما تنازعوا في تكفيرهم على قولين مشهورين في مذهب مالك وأحمد، وفي مذهب الشافعي أيضاً نزاع في كفرهم، ولهذا كان فيهم وجهان في مذهب أحمد وغيره على الطريقة الأولى: أحدهما أنهم بغاة. والثاني أنهم كفار كالمرتدين يجوز قتلهم ابتداء وقتل أسيرهم واتباع مدبرهم، ومن قدر عليه منهم استتيب كالمرتد فإن تاب وإلا قتل، كما أن مذهبه في مانعي الزكاة إذا قاتلوا الإمام عليها هل يكفرون مع الإقرار بوجوبها؟ على روايتين. وهذا كله مما يبين أن قتال الصديق لمانعي الزكاة، وقتال علي للخوارج، ليس مثل القتال يوم الجمل وصفين. فكلام علي وغيره في الخوارج يقتضي أنهم ليسوا كفاراً كالمرتدين عن أصل الإسلام، وهذا هو المنصوص عن الأئمة كأحمد وغيره، وليسوا مع ذلك حكمهم كحكم أهل الجمل وصفين، بل هم نوع ثالث. وهذا أصح الأقوال الثلاثة فيهم."

بيان تقييد السلف لألفاظ العموم بقيود لا يشترطون تقريرها في نفس تلك الألفاظ.

ثم قال الراوي: "ومن زعم أن القرآن مخلوق فهو كافر كفرا ينقل عن الملة، ومن شك في كفره ممن يفهم فهو كافر". قلت تأمل هنا قولها: ومن شك في كفره ممن يفهم فهو كافر. فهنا تقرير مهم لمذهب السلف وطريقتهم في إطلاق ألفاظ العموم. فإنه مفهوم عند العلماء أن قول الإمام من الأئمة: من شك في كفر القائل بخلق القرآن أو توقف فيه فهو كافر، إنما مداره على كون هذا القائل يعي ويفهم سبب تكفير الأئمة للقائلين بتلك المقالة! فإن هذا إن لم يكن حاصلا، فإن المانع من تكفيرهم يكون جاهلا

أو متأولا! وهذا الأصل وارد على جميع ألفاظ العموم التي استعملها الأئمة في متون السنة المأثورة، في التكفير بالمقالات الفاسدة. وهو وارد حتى على نفس القول بخلق القرآن، وآية ذلك أن أحمد وغيره من الأئمة تركوا تكفير كثير من القائلين به وإن قاتلوا عليه وضربوا الناس لأجله!

المقالة الواحدة قد يكون قائلها عالما مميزا، وقد يكون جاهلا، فلا يعامل الجميع بنفس المعاملة! والمقصود بالعلم والجهل هنا إنما هو العلم بوجه كون المقالة كفرا في دين الله تعالى، وبالدليل على ذلك من النصوص التي تعبدنا الله تعالى بها، وليس مطلق العلم!

اسمع قول الراوي: "ومن شك في كلام الله فوقف فيه شاكا، يقول لا أدري مخلوق أم غير مخلوق، فهو جهمي، ومن وقف في القرآن جاهلا عُلِّم وبدع ولم يكفر."

قلت فهنا التبديع ليس المراد منه التفسيق، وانتبه، وإنما المراد نسبة صاحب المقالة إلى البدعة حتى يُعلم أنه ضال جاهل وحتى يحذره الناس، فإن حجة التفسيق تقوم بنفس ما تقوم به حجة التكفير عند العلماء! فمن قامت عليه الحجة بأن القرآن كلام الله غير مخلوق، ومع ذلك بقي متشككا، فهو فاسق وهو كذلك كافر بالإجماع! وإلا فهو جاهل متلبس ببدعة ضلالة، الواجب فيه أن يبين له ويعلم، لا أن يكفر أو يفسق! وقد يفسق من جهة كونه معرضا عن طلب العلم وعن سؤال العلماء، ومع ذلك يخوض في تلك القضايا الكبيرة برأيه بلا خشية ولا ورع، وهذه أمور تعرف بمتابعة أحوال الناس ويستدل لها بقرائنها. لكن في جميع الأحوال من ينشر تلك المقالة، الواجب أن يُعرّف الناس بأنه مبتدع ضال حتى لا يأخذوا ذلك عنه.

ولهذا نقول إن طريقة العلماء فيها استعمالان للفظة "تبديع" وليس استعمالا واحدا! أحدهما يراد به التفسيق والتهمة في الدين، والتهمة باتباع الهوى! فتجد كثيرا في كلامهم يقال المبتدعة وأهل البدع ويكون المراد أهل الأهواء، الذين ينافحون عنها ويجادلون عنها بعدما أقيمت عليهم الحجة وبُين لهم فساد ما هم عليه، ويظهر عليهم صنوف من الكذب والمغالطة في الانتصار لها، يعرفها أهل العلم والدراية! فهؤلاء تبديعهم بأعيانهم قد يكون حكما بتفسيقهم، لمعرفة العلماء بأحوالهم. وأما الاستعمال الثاني، وهو المفهوم هنا من قوله "بدع ولم يُكفر"، فهو حكم بتنزيل الاسم دون الأحكام المقترنة به، على صاحب المقالة! اسمه أنه مبتدع، يقول بمقالة الطائفة التي سميناها باسم كذا حتى تعرف! ننشر ذلك عنه حتى يحذره الناس، لا لأجل أن يحكموا بفسقه ويرتبوا على ذلك من الأحكام الشرعية ما يترتب عليه! هذا لابد فيه في البدعة المكفرة وغير المكفرة على السواء من التحقق من استيفاء الشروط وانتفاء الموانع.

المجلس الخامس

قال الماتن: "ومن قال لفظي بالقرآن مخلوق أو القرآن بلفظي مخلوق فهو جهمي."

قلت، تقدم أن الأئمة مجمعون على تكفير القائل بخلق القرآن، وأنها مقالة ظهرت أول ما ظهرت عند الجعد بن درهم، ثم الجهم بن صفوان، وكلاهما قتلا في العقد الثالث من القرن الثاني الهجري. وممن أفتى بقتلهما مالك بن أنس ومحمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلي وسفيان بن عيينة وأبو جعفر المنصور، ومعمر بن سليمان ويحيى بن سعيد القطان وعبد الرحمن بن مهدي، ومعاذ بن معاذ ووكيع بن الجراح وأبوه وعبد الله بن داود الخريبي وبشر بن الوليد وأبو مصعب الزهري وأبو عبيد القاسم بن سلام وأبو ثور وأحمد بن حنبل وغيرهم.

ومما أجمعت عليه الأمة كذلك تكفير من توقف في كون القرآن غير مخلوق، وهم الواقفة كما سماهم أهل العلم. تسأله القرآن مخلوق أم لا، فيقول: أنا متوقف في المسألة! أو القول فيها متقارب، أو كلا المذهبين وجيهان، أو ما شاكل ذلك. وأغلظ الأئمة في المسألة حتى قالوا: ومن شك في كفر القائل بأن القرآن مخلوق، فهو كافر، كما مر معنا. ولسائل أن يسأل هنا لماذا قرروا أن الشاك في تكفيره كافر؟ ما الداعي إلى ذلك؟ أليس المطلوب الزجر عن المقالة في نفسها؟ هذا يحصل بمجرد تقرير أن قائلها كافر كما هو واضح. والجواب أن ذلك أبلغ في الزجر عنها والترهيب منها ولا شك، لا سيما والأئمة أصحاب تلك المتون المسندة كان لهم في زمانهم تأثير عظيم على العامة والخاصة، وكان الأمراء

ينزلون على كلامهم بالجملة، اللهم إلا ما بلي به المسلمون على زمان أحمد رحمه الله من وقوع الخليفة في القول بخلق القرآن!

فعندما يقال للعامة سواء كانوا من أفراد الرعية أو من الأمراء والملوك، إن هذه المقالة كفر ناقل عن الملة، ومن توقف في كونها كذلك أو شك، كفر كذلك، فإن هذا يكون أبلغ في ترهيب من وجدوا في نفوسهم ميلا إليها، أو ركونا إلى أصحابها، ممن يعظمون أولئك الأئمة والعلماء، أو يخافون ممن يعظمونهم من أولي السلطان، وهذا مقصد عظيم كان يرمي إليه الأئمة من تصنيف كثير من متون السنة، حتى كان بعضهم يشدد ويقول: من كذب بحرف واحد مما في هذا الكتاب فإنه يكفر بالله العظيم، مع أن نفس الكتاب قد تكون فيه بعض مسائل يرد عليها الخلاف أو الضعف من جهة الإسناد، كما في كتاب الإمام البربهاري رحمه الله، لكن المقصود من تصنيف الكتاب بالجملة يدعو إلى تخويف العامة من مخالفته وزجرهم عن ذلك بإجمال الكلام عن أصل السنة واعتقاد الدين، وعلى أنه هو المتوجه إليه الحكم بتكفير من تركه، خلافا للتفصيل!

وهذه قضية دقيقة تقصر عنها أفهام تلك النابتة الفاسدة التي انتسبت إلى السلف وإلى الأثر في هذا الزمان، وهجمت على تلك الكتب المأثورة بجهل وحماقة، فخرجوا منها بخلاف ما قصد إليه مصنفوها ورواتها، رحم الله الجميع! فمن هؤلاء من ادعى على أثر ما وجد من إغلاظ على المخالف لما في تلك الكتب إجمالا، أن كل من خالف في العقيدة فقد كفر! أليسوا قد قالوا هذه هي السنة ومن شذ عنها أو خالفها فقد كفر؟ إذن فجميع البدع العقدية هي بدع كفرية لا محالة! وإذن فجميع الفرق الثلاث

وسبعين خارجة من الملة بلا استثناء! مع أن النبي عليه السلام قال "أمتي" تفترق أمتي، فحكم بأنهم من أمته مع كونهم مفترقين، لكن الحقد والنقمة الحرورية تفعل بأصحابها الأفاعيل، نسأل الله السلامة!

منشأ بدعة اللفظية، وما يقابلها به الجهال من الحلول الجزئي.

وممن انتبه الأئمة إلى تلاعبهم وإفسادهم على الناس، فأرادوا أن يغلّقوا الطريق في وجوههم تغليقا، حتى يقطعوا دابر تلك المقالة أتم ما يكون القطع، ناس من الجهمية غلاة المتكلمين لبسوا على الخلق فقالوا: أليس الصوت الذي يصدر منك حال قراءتك القرآن هو صوتك أنت؟ أليس ما ينشأ عنه الحرف واللفظ هو آلتك الصوتية المخلوقة؟ بلى! صوتك مخلوق، والآلة التي تنتج الألفاظ عند تلاوتك القرآن مخلوقة فيك أيضا، وهذا واضح! قالوا إذن فكيف تنكرون علينا قولنا إن القرآن مخلوق؟ اللفظ والصوت والحرف هذه كلها أمور من إنتاج الآلة المخلوقة، إذن فكلها مخلوقة ولابد! فمن هنا دخلت الشبهة على بعض الناس، وصار أصحاب تلك الحيلة يقولون لفظي بالقرآن مخلوق، يريدون أن القرآن نفسه مخلوق!

فإذا قيل لهم بل هو كلام الله الذي تكلم به بصوته وحرفه جل شأنه وأسمعه جبريل عليه السلام، فنقله جبريل إلى النبي عليه السلام بنفس الحروف والكلمات التي سمعها من رب العالمين، والنبي عليه السلام نقله إلينا بنفس تلك الحروف والكلمات، وإن كان المخلوق يتلوه بصوته المخلوق إذا تلاه، ويكتبه بيده المخلوقة إذا كتبه، خلافا للخالق الذي تكلم به بصوته سبحانه، وصوته غير مخلوق، إذا

قيل لهم ذلك، ظهر المانع العقلي الفلسفي الذي حملهم على ذلك التلبيس، وهو أن مبدأ حدوث الحرف بعد الحرف والكلمة بعد الكلمة عندهم لا يجوز إثباته للقديم الواجب من الأساس، لأن مجرد حدوث الحوادث عنه يقتضي حدوثه بزعمهم! وذلك راجع إلى أن الحادث عند أرسطو في نظرية الأعراض والأجسام، إنما هو عرض مركب في الجسم! والعرض حادث يقبل التبديل والتحويل! فيكون مركبا في الشيء ثم يفك منه فكا، ويزال ليقام غيره في محله، كذا صورة الأمر عند أرسطو، وهم كلهم تبع له في ذلك! فكيف يصدق في الشيء القديم الواجب وجوده، أن يكون قابلا لأن يفك منه شيء أو يركب فيه شيء؟؟ هذا يوجب له الحدوث والإمكان ولا شك، ويقتضي أن يكون الموجود القديم الواجب المرجح للفك والتركيب موجودا آخر بخلافه! فلهذا قالوا إن حدوث الكلمات والحروف إنما يكون من خصائص المحدثات القابلة لذلك المعنى فقط! هي فقط التي يجوز أن تحدث عنها كلمة بعد كلمة وحرف بعد حرف، بصوت مسموع، وليس جميع المحدثات تقبل ذلك، وإنما بعض أنواعها مجعولة على تلك الكيفية جعلا!

المخلوقات التي فيها آلة الكلام وإنتاج الألفاظ، خلافا للجمادات وما شاكلها! فالمعتزلة والجهمية الغلاة قالوا لا تقوم به الحوادث، وإذن لا يكون الكلام المنسوب إليه في المصحف وغيره إلا شيئا خلقه وركب في بعض خلقه القدرة على التلفظ به! وتفلسفوا فقالوا الحرف إنما هو حركة اللهاة المخلوقة أو الشفاه المخلوقة أو اللسان أو جميع ذلك، مع هواء يخرج من الصدر ويمر من الفم، على النحو المعتاد!

وإذا وضع بإزائه رمز مكتوب، كان مخلوقا أيضا، يوجد على تلك الصورة إذا كتبه المخلوق بيده، واستعمل في ذلك آلة من آلات الكتابة المعروفة كالقلم وما في حكمه!

أهل الحديث أجابوا عن ذلك ببيان أن الكلام الإلهي يصدر عن رب العالمين لا على شيء من تلك الكيفيات التي تخص المخلوقين وتدلنا عليها العادة، وإنما على كيفية وحقيقة تليق بذات رب العالمين لا يعلمها أحد سواه! فلا صوته كأصواتنا سبحانه، ولا صدور الكلمة أو الحرف منه جل وعلا كصدوره من أحدنا، سبحانه ليس كمثله شيء وهو السميع البصير! فالبابة عندنا في جميع الصفات الثابتة لله تعالى واحدة! نسلم بمعقوليتها بلا مانع فلسفي يقوم في نفوسنا سلفا كما وقع للقوم، ونثبتها كما جاءت، بلا تكييف ولا تمثيل ولا تعطيل! لكن المتكلمون اضطروا إلى التفريق والتحايل والتلاعب حتى يظهروا إثبات شيء من الصفات ولو إجمالا! جميع أهل الكلام يرد عليهم التهمة التي يتهمون بها أهل الحديث عندما يسمونهم بالحشوية والتجسيم، لأن أقلهم إثباتا على الإطلاق، هو من يقول أنا أثبت موجودا في الأعيان هو عندي صانع هذا العالم، الذي صنعه بقدرته وإرادته! وهذه كلها تلزمهم النظرية الأرسطية البائسة بأن يجعلوها أعراضا لا تثبت لموجود في الخارج إلا بالتركب الأرسطي المدعى، الذي من أجله عطلوا ما عطلوا!

ولهذا قال غلاتهم هو لا موجود ولا معدوم، لأن الموجود في الخارج عند أرسطو لا يكون إلا جسما تقوم به الأعراض ولابد! والأعراض حادثة فيما التزموه حتى يثبتوا حدوث العالم بكليته بين أيدي الفلاسفة! فمآل صفة الوجود التي يثبتونها له ألا تكون قياما في الأعيان لذات حقيقية تقبل الدخول

تحت الحس كما هو شأن كل قائم في الخارج، كما بسطنا الكلام عليه في مظانه! ولهذا قلنا إنه لا يستزيد المتكلم من الإثبات إلا ازداد إغراقا في التناقض المنهجي وفي موارد التهمة بالتجسيم المدعى عند الفلاسفة، لأن النظرية مانعة من الإثبات البتة، من مبدأ الطرح!

على أي حال، فالأئمة لما رأوا ذلك التلبيس بحيث أن الجهمية يرتكبونه بمسألة اللفظ والتلفظ هذه حتى يتوصلوا إلى تلك النهاية الخبيثة، أنزلوا على قائلي تلك العبارة "لفظي بالقرآن مخلوق" نفس الحكم الذي حكموا به على من يقول: "القرآن مخلوق"! وقالوا: إن أراد بقوله "لفظي به مخلوق" أن صوته في التلاوة مخلوق مع كون القرآن كلام الله غير مخلوق، فهو مبتدع، وإن أراد أن نفس الحروف والكلمات مخلوقة، فهو جهمي كافر! فلماذا بدعوا من أراد المعنى الصحيح؟ الجواب لأن نفس الإجمال في العبارة موهم، فاتح لباب من أبواب الزندقة والتلبيس على عامة الناس! ولا يجوز الإخبار عن رب العالمين ولا عن صفاته وأفعاله بالمجملات الموهمة، التي تورد المعاني الكفرية على من يسمع الكلام! هذه بدعة مستقلة ولا شك! العبارة هذه، على إجمالها، أحدثها قوم مجرمون يريدون تمرير الكفر على الناس من طريق الإجمال والاشتباه، وقد صارت شعارا لهم، وإذن فالواجب الزجر عنها أتم ما يكون الزجر، وإلحاق قائلها بمن يقول القرآن مخلوق، من حيث العموم!

قال شيخ الإسلام رحمه الله: "أول ما ابتدع الجهمية القول بخلق القرآن ونفي الصفات، فأنكرها من كان في ذلك الوقت من التابعين، ثم تابعي التابعين ومن بعدهم، وكفروا قائلها. ثم ابتدع بعض أهل الحديث والكلام الذين ناظروا الجهمية القول بأن القرآن المنزل مخلوق! أو أنه ليس بكلام الله! أو

أنه ليس في المصاحف ولا في الصدور! وأنكر بعضهم أن تكون حروف القرآن كلام الله، أو أن يكون الله تكلم بالصوت، وأنكر الإمام أحمد وأئمة وقته ذلك. وقابلهم قوم من أهل الكلام والحديث فزعموا أن ألفاظ العباد وأصوات العباد غير مخلوقة! أو ادعوا أن بعض أفعال العباد أو صفاتهم غير مخلوقة! أو أن ما يسمع من الناس من القرآن هو مثل ما يسمع من الله تعالى من كل وجه ونحو ذلك. فأنكر الإمام أحمد وعامة أئمة وقته وأصحابه وغيرهم من العلماء ذلك."

قلت ومن البدع ذات الصلة، بدعة في اللفظ هي عكس اللفظية، أو رد فعل لها، وهي قول من يقولون إن تلاوتنا وأصواتنا حال تلاوة القرآن غير مخلوقة!! والظاهر أنها مما سلكه قديما بعض العباد والزهاد من الجهال المنتسبين إلى أهل الحديث، في مقابلة كلام الجهمية!

قالوا لو قلنا ألفاظ العباد بالقرآن مخلوقة، فكيف يجتمع لنا أن القرآن غير مخلوق؟ إذن لابد أن أصواتهم إذا تلوه لا تكون مخلوقة! وهؤلاء قد ظهر نظائرهم في عصرنا هذا في عراض الحدادية الجهال، فرأينا من يقول بالحلول الجزئي، ويلتزمه التزاما، يجعل صوت الله تعالى الذي هو صفته الذاتية، حالا بحناجر الخلق حال التلاوة، والحرف الذي تكلم به رب العالمين حالا في المصحف، فرارا من أن يقول إن الحبر والورق في المصحف مخلوقين، وإن أصوات العباد حال التلاوة مخلوقة! وقد رد على أسلاف هؤلاء أئمة كبار كالإمام أحمد والبخاري وأبي بكر المروذي وغيرهم، وشددوا في الرد والنكير، فمما يروى عن أحمد رحمه الله أنه قال من قال لفظي بالقرآن مخلوق فهو جهمي، ومن قال غير مخلوق فهو مبتدع! قال الذهبي رحمه الله في السير: " وَمَعْلُوْمٌ أَنَّ التَّلَفُّظَ شَيْءٌ مِنْ كَسبِ القَارِئِ غَيْرِ

المَلْفُوظِ، وَالقِرَاءةُ غَيْرُ الشَّيْءِ المَقرُوءِ، وَالتِّلَاوَةُ وَحُسنُهَا وَتَجويدُهَا غَيْرُ المَتْلُوِّ، وَصَوتُ القَارِئِ مِنْ كَسبِهِ فَهُوَ يُحْدِثُ التَّلَفُّظَ وَالصَّوتَ وَالحَرَكَةَ وَالنُّطقَ، وَإِخْرَاجَ الكَلِمَاتِ مِنْ أَدَوَاتِهِ المَخْلُوْقَةِ، وَلَمْ يُحْدِثْ كَلِمَاتِ القُرْآنَ، وَلَا تَرْتِيْبَهُ، وَلَا تَأْلِيفَهُ، وَلَا مَعَانيهِ. فَلَقَدْ أحسنَ الإِمَامُ أَبُو عَبْدِ اللهِ حَيْثُ مَنعَ مِنَ الخَوضِ فِي المَسْأَلَةِ مِنَ الطَّرفَينِ، إذ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْ إِطْلَاقِ الخَلْقِيَّةِ وَعَدَمِهَا عَلَى اللَّفْظِ مُوهِمٌ، وَلَمْ يَأْتِ بِهِ كِتَابٌ وَلَا سُنَّةٌ، بَلِ الَّذِي لَا نَرتَابُ فِيْهِ أَنَّ القُرْآنَ كَلَامُ اللهِ مَنْزَلٌ غَيْرُ مَخْلُوْقٍ - وَاللهُ أَعْلَمُ - جَاءنِي ابْنُ شَدَّادٍ بِرقعَةٍ فِيْهَا مَسَائِلُ، وَفِيْهَا: إِنَّ لَفْظِي بِالقُرْآنِ غَيْرُ مَخْلُوْقٍ، فَضَرَبَ أَحْمَدُ بنُ حَنْبَلٍ عَلَى هَذِهِ، وَكَتَبَ: القُرْآنُ حَيْثُ تُصُرِّفَ (أي في أفعاله سبحانه وأقواله) غَيْرُ مَخْلُوْقٍ" قلت وفي رواية زاد: "فأما أفعالنا فمخلوقة".

قال الراوي (أبو محمد أي عبد الرحمن بن أبي حاتم) سمعت أبي يقول: "علامة أهل البدع الوقيعة في أهل الأثر". أي إذا رأيت الرجل يسب العلماء من أهل الحديث والأثر، المشهود لهم بالعلم والفضل، فاعلم أنه من أهل البدع! لماذا؟ لأن أهل البدع يكرهون من ينفر الناس عن بدعهم، وليس في الدنيا من هو أشد حرصا على صيانة المسلمين من البدع من كل صنف ولون، من أهل الحديث والأثر! ومن صيانة المسلمين ونصيحتهم ذم أهل الأهواء وتعريفهم بأسمائهم وأقوالهم حتى يحذرهم الناس، كما في قوله تعالى: ((وَكَذَلِكَ نفَصِّلُ الآيَاتِ وَلِتَسْتَبِينَ سَبِيلُ الْمُجْرِمِينَ)) [الأنعام : ٥٥]! قال عليه السلام الدين النصيحة! والنصيحة خلوص الشيء، وإذا عديت باللام، كانت بمعنى خلوص الشيء لغيره، أو صدق الإنسان لغيره، ومنه قول الله تعالى: ((يا أيها الذين آمنوا توبوا إلى

الله توبة نصوحا)) أي خالصة صادقة، فالدين النصيحة أي الدين هو الخلوص والصدق، قيل لمن يا رسول الله قال لله، أي أن يخلص العبد لربه ويصدقه بكمال التوحيد، ولرسوله أي أن يتم الاتباع لرسوله عليه السلام صادقا خالصا فيه مما يشوبه، ولكتابه أي أن يخلص بتعظيم الكتاب إلى منتهاه، علما به وعملا وتلاوة، على الوجه الذي يحبه ربنا ويرضاه، ولأئمة المسلمين، أي يخلِّص لهم حقوقهم عليه، ومنها الطاعة والدعاء والنصح في السر ما استطاع، ولعامة المسلمين أي يخلص لهم حقوقهم التي شرعها الله لهم من أمر بمعروف ونهي عن منكر، ومنه ولا شك نهيهم عن أخذ الدين عن كل مارق صاحب هوى، داع إلى هواه، وهذا يقوم به أهل العلم والدراية، فيما هو من فروض الكفايات، ومنه رعاية من استرعاهم الله أمرهم وغير ذلك من حقوق المسلمين. لهذا قال الدين النصيحة، إذ إنه بهذا يجتمع الدين كله في الإنسان كما ترى. فمن سنة الله تعالى في خلقه أن يكون الناهون عن مجالسة أهل الأهواء الداعين لها، مبغضين عندهم، مذمومين غاية المذمة!

وقال الراوي: "وعلامة الزنادقة تسميتهم أهل الأثر حشوية يريدون إبطال الأثر، وعلامة الجهمية تسمية أهل السنة مشبهة، وعلامة القدرية تسميتهم أهل السنة مجبرة، وعلامة المرجئة تسميتهم اهل السنة مخالفة ونقصانية، وعلامة الرافضة تسميتهم أهل السنة نابتة، ولا يلحق أهل السنة إلا اسم واحد، ويستحيل أن يجمعه هذه الأسماء."

طريقة المخالفين في نبز أهل الحديث بالأسماء

قلت هنا يتكلم المصنف في باب الأسماء ببيان ما يطلقه المخالفون على أهل السنة من الأسماء ظلما وعدوانا وتنفيرا منهم ومما خالفوهم به. فمن علامة كل فرقة ضالة، أنهم ينسبون أهل السنة إلى البدعة ولابد، ولهم في ذلك في التسمية ثلاثة مسالك كلية:

- فقد تراهم ينسبون أهل السنة إلى الفرقة الضالة المقابلة لهم تلبيسا على الناس، وتنفيرا لهم منهم،
- وقد تراهم ينسبونهم إلى كبير من كبرائهم نسبة تبديع وتنفير، وكأنما هم فرقة ضالة هو من بَدَع لهم بدعتهم وهم تبع له فيها،
- وقد يسموهم باسم هو محض مسبة ونقيصة أو علامة على موضوع المخالفة،

وهذا كله من الوقيعة التي أجمل الكلام عنها في قوله: "علامة أهل البدع الوقيعة في أهل الأثر".

فأما الصنف الأول، وهو التسمية باسم الفرقة المقابلة، فكما في نسبة الجهمية أهل السنة إلى المشبهة! فهم لما عطلوا صفات الباري جل شأنه بدعوى التنزيه عن مشابهة المخلوقين، صار من يثبتون ما نفوه هم مشبهة ولابد! وكذلك القدرية لما نفوا خلق الله تعالى أفعال العباد ومشيئاتهم، لكون ذلك عندهم محض الجبر، كان لزاما أن يعدوا كل من خالفهم في ذلك من الجبرية أو المجبرة! وكلاهما بمعنى واحد، وإن كان الاسم الأول، الجبرية أشهر.

وأما الصنف الثالث فمثاله المرجئة، فهم لما نفوا تفاضل الإيمان، رموا أهل الحديث بأنهم مخالفة لأنهم يفرقون بين مؤمن ومؤمن في مبلغ الإيمان بناء على التفاضل في العمل، وبأنهم نقصانية لأنهم يقولون إن الإيمان ينقص بالمعاصي! وفي عصرنا هذا يرمي المرجئة المعاصرون أهل السنة بأنهم خوارج وتكفيريون، لا سيما أولئك الذين يسوون بين إيمان المسلمين والنصارى، ويقولون إن الجنة ليست حكرا على المسلمين! ويرمي الخوارج أهل السنة بالمرجئة، يقولون يخرجون ما هو كفر عن أن يكون كفرا، لأنهم لا يقرونهم فيما كفروا به ولاة الأمور!

ومثاله كذلك تسمية الرافضة أهل الحديث بالنابتة، أي الطفيليات الضارة أو ما ينبت في الأرض ولا خير فيه، فيزاحم الزرع ويفسده على أصحابه! وهذا ذم محض، وليس نسبة إلى مقالة أو إلى قائلها، وهو مشابه لاسم الحشوية الذي يطلقه الجهمية والمتفلسفة والمتكلمون على أهل الحديث تنقيصا وتحقيرا، لأنهم يتبعون الأثر دون التزام بما التزموه هم من قواعد عقلية فلسفية باطلة ما أنزل الله بها من سلطان!

والرافضة أيضا يسمون أهل الحديث بالنواصب، نسبة إلى طائفة ضالة مبتدعة، تناصب آل البيت العداء وتتنقص منهم بدعوى الانتصار للصحابة، رضي الله عن الجميع! قال شيخ الإسلام: "فتسميته لأهل الآثار والإثبات مشبهة كتسميته لمن أثبت خلافة الثلاثة ناصبيا بناء على اعتقادهم أنه لا ولاية لعلي إلا بالبراءة من الثلاثة، وإنما النصب هو بغض أهل البيت ومعاداتهم، والتشبيه هو جعل صفات الرب مثل صفات العبد".

قلت ولعلنا نزيد في زماننا هذا على ما مر، أن من علامة الجهمية تسميتهم أهل الأثر بالتيمية، ينسبونهم إلى ابن تيمية وكأن مذهبهم من اختراعه! وهذا من المسلك الثاني الذي ذكرناه آنفا! ومن علامة القبوريين تسميتهم أهل السنة بالوهابية، يتشفون منهم بإيهام الناس أنهم فرقة ضالة تتبع بدعة محمد بن عبد الوهاب! ونظير ذلك تراه في خوارج العصر إذ يسمون أهل السنة بالمدخلية، ينسبونهم إلى ذاك الكبير من كبرائهم في عصرنا هذا الذي نكل بهم تنكيلا وبالغ في فضحهم والتحذير من رؤوسهم!

ويسمي العقلانيون والمعتزلة الجدد أهل الحديث بالظاهرية، ليس بمعنى أتباع داود الظاهري أو أبي محمد بن حزم في مذهبهما الفقهي، وإنما يريدون أنهم يُذمون لأخذهم بظواهر النصوص مع أن تلك الظواهر تخالف المعقول بزعمهم! وكذلك اسم الحشوية الذي يستعمله المتفلسفة والمتكلمون والزنادقة في ذم أهل الحديث هو اسم سباب وتنقص محض، وليس عَلما على طريقة ما أو مقالة ما أو على كبير من الكبراء يدعى أنه هو من أحدث لهم طريقتهم!

الحشوية من الحشو، وهو كل زيادة لا خير فيها، يريدون أنهم دخلاء على العلوم، لأنهم لم يؤسسوا معرفتهم بالغيب وما فيه على طريقتهم اليونانية في التأسيس الفلسفي والكلامي للعقائد في الإلهيات وغيرها! وإذن فهم لا عقل لهم ولا علم، جملة، وهم عوام متمحضون في العامية مهما بلغ أحدهم من العلم بالكتاب والسنة ما بلغ! والعامي لا يؤخذ منه علم ولا يقلد في الفتوى! فهم وعلومهم حشو لا حاجة بنا إليه! ذكر شيخ الإسلام رحمه الله في بعض كتبه أن أول من استعمل هذه اللفظة في رمي أهل

السنة بالباطل، عمرو بن عبيد كبير المعتزلة في وقته، رمى بها ابن عمر رضي الله عنه لما ذكر له عنه كلام يخالف مذهبه! ومما رموهم به أيضا قولهم البلاكفة والمتسترون بالبلكفة، أي بلا كيف! إذا أنكرت عليهم إثبات ما أثبتوا، قالوا نثبت بالمعنى بلا كيف! ويسمونهم بالمجسمة كذلك، على أساس أن مذهبهم يقتضي جعل الله تعالى جسما، على نظرية أرسطو فيما يقال له الجسم عنده!

والزنادقة هم من أظهروا الإسلام وأبطنوا الكفر، أو العقائد المناقضة للمعلوم من الدين بالضرورة. قال الخلال في أحكام أهل الملل: أخبرني عصمة قال حدثنا حنبل قال سمعت أبا عبد الله يعني أحمد بن حنبل يقول: وأما الزنادقة الذين ينتحلون الإسلام وهم على دين غير ذلك، فإن رجع وإلا قتل، قال النبي عليه السلام من بدل دينه فاقتلوه، فالحكم فيهم القتل إذا ترك الإسلام وكان ممن ولد على الفطرة. قال حنبل: سمعت أبا عبد الله سئل عن الزنديق والساحر يستتابان؟ قال: وكيف يعلم توبتهما؟ أما الزنديق فإنه يصوم ويصلي، ورأى قتلهما."

ولهذا كله قال الراوي عقب ما تقدم: "ولا يلحق أهلَ السنة إلا اسم واحد، ويستحيل أن يجمعهم هذه الأسماء." قلت لأنهم يمتنع أن يصدق فيهم اسم واحد منها، على المعاني التي يريدها أهل الزيغ والهوى في تسميتهم بها! فإذا كان كذلك فكيف تجتمع؟ هذا أشد امتناعا ولا ريب!

ولا شك أن نبز المسلم بما ليس فيه جناية، وإيذاؤه بالألقاب الباطلة جريمة في الشرع! قال تعالى: ((وَلَا تَلْمِزُوا أَنفُسَكُمْ وَلَا تَنَابَزُوا بِالْأَلْقَابِ بِئْسَ الِاسْمُ الْفُسُوقُ بَعْدَ الْإِيمَانِ وَمَن لَّمْ يَتُبْ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ)) الآية [الحجرات : ١١]

فإذا قيل أنتم تسمون المخالفين بأسماء مؤذية كذلك لم يأت بها النص، كقولكم سرورية وحدادية وخليفية وقطبية وما شاكل ذلك، وهذا إيذاء للمسلمين ونبز بالألقاب، قلنا إن هذا لا يخرج عن سنن العلماء ورسومهم في الباب في توليد الأسماء التي يميَّز بها المخالفون للسنة حتى يعرفهم الناس ويَحذروهم! وقد بينا مرارا وتكرارا أن مجرد تنزيل اسم البدعة على الإنسان لا يلزم منه تنزيل الحكم بالتكفير أو التفسيق عليه بعينه، فليس كل من وسم بالخارجية يكون فاسقا بمجرد ذلك، ولا كل من وسم بالجهمية أو التجهم يكون كافرا بالضرورة، وإنما يقال هو متلبس ببدعة مفسقة أو بدعة مكفرة حتى يحذره الناس!

وهذا إنما نسلكه مع الدعاة لبدعهم، الذين ينشرونها في الخلق نشرا، فلا يجالسهم الإنسان ويعاودهم بالمجالسة المرة بعد المرة، ولا يقرأ في موادهم المطبوعة إلا تعرض لها ولابد، ولا يتعلق قلبه بأحدهم إلا مال إلى قبول باطله، وتعذر عليه أن يقبل أدلة العلماء على بطلان ذلك الباطل وفساد تلك البدع! وإلا فنحن على طريقة سلفنا، باقون في كل مسلم على أصل حرمة الخوض في عرضه والكلام عليه بما يكره، لأن الغيبة من الكبائر على الصحيح، والغيبة ذكرك أخاك بما يكره! فلا يستثنى منها إلا ستة أحوال، جمعها بعضهم في قوله:

الْقَدْحُ لَيْسَ بِغِيبَةٍ فِي سِتَّةٍ ... مُتَظَلِّمٍ وَمُعَرِّفٍ وَمُحَذِّرِ

وَلِمُظْهِرٍ فِسْقًا وَمُسْتَفْتٍ وَمَنْ ... طَلَبَ الإِعَانَةَ فِي إِزَالَةِ مُنْكَرِ

وأصل ذلك قوله تعالى: ((لاَّ يُحِبُّ اللّهُ الْجَهْرَ بِالسُّوَءِ مِنَ الْقَوْلِ إِلاَّ مَن ظُلِمَ وَكَانَ اللّهُ سَمِيعاً عَلِيماً)) [النساء : ١٤٨] وهذه الست هي تفصيل ما أجملته الآية من صور الظلم التي تبيح القدح العلني في المسلم وذكره بالسوء. فالتعريف والتحذير مما تستجاز فيه الغيبة والخوض في عرض المسلم قولا واحدا. وإنما يستجاز من ذلك ما يحصل به المقصود الذي لأجله خولف الأصل واستبيح المحرم. فليس المقصود من إباحة العرض إباحته مطلقا، وإنما المقصود إباحته في حدود ما يحصل به المطلوب من دفع المظلمة!

ونظير ذلك يقال في مخالفة أئمة الجور إذا أمروا بالمعصية! الإمام الجائر أو الذي يحكم بغير ما أنزل الله في شيء مما يحكم به الناس، يبقى أصل وجوب طاعته وحرمة الخروج عليه قائما ما صلى وأقام الصلاة، مهما كثر ذلك منه، كما بيناه فيما مر من هذه المادة. فإذا أمر بالمعصية المعلومة الثابتة حرمتها في دين الله تعالى، وجبت معصيته في ذلك الأمر بخصوصه فقط، ولم يجز تجاوز ذلك القدر إلى ما سواه مما يأمر به، لبقاء الأصل قائما في حقه! وكذلك هنا، نقول يستباح عرض المسلم الظالم أو المتسبب في مظلمة وإن لم يقصد إلى ذلك، في حدود ما ترفع به تلك المظلمة ويزال أثرها، ولا تجوز الزيادة على ذلك. فالذي ينشر بدعة في الناس، إنما يباح من عرضه ما يرجى معه صيانتهم من تلك البدعة. لا شك أنه ليس من المسلمين من يعجبه أو يحب أن يرمى بالبدعة والضلالة من وراء ظهره، فهذا النوع هو من ذكر الأخ المسلم في غيابه بما يكره ولا ريب. ولكن إن لم يتصد لذلك

الإفساد القادرون عليه، تحت باب تغيير المنكر قدر الوسع، فإن الأمة كلها تأثم بذلك! فالكلام في المخالفين واجب حكمه حكم الضرورة، والضرورة تقدر بقدرها، ولا يجوز تجاوز ذلك القدر حذرا من الوقوع في الحرام!

وهذا مما يحتاج كثير من إخواننا المنتسبين إلى السلفية في عصرنا هذا إلى أن ينبهوا إليه! فالعاقل من يقي نفسه من الوقوع في الحرام، تحت دعوى تغيير المنكر! إن كنت لا تأمن على نفسك مجاوزة الحد عند الرد على المخالف ومن الخوض في عرضه فوق ما تجيزه الضرورة، فاتق الله في نفسك ودع الرد والتبيين لغيرك!

ومن ذلك أن يكون المردود عليه بحيث أن غيرك من طلبة العلم الثقات المرضيين قد قام بواجب الرد عليه فعلا قياما يحصل به المطلوب من التبيين والتحذير في نفس الملأ الذي تخاطبه أنت إذا تكلفت الرد!

ومن ذلك أن تكون بحيث أنك لو رددت عليه لكنت سببا في انتشار باطله حيث لم يكن المخاطبون بالرد ينتبهون إليه أو يعرفونه أو يتعرضون له!

ولهذا كان السلف يمنعون من تصنيف الكتب في الرد على البدعة، في أول ظهورها، فإذا انتشرت وفشت، وعرفوا ذلك بيقين، جعلوا الرد من فروض الكفايات، متعينا على القادرين! فإذا قام به

من يحسنونه، ووصل إلى الناس، منعوا من الجدال عليه أو التوسع فيه احترازا من فتح أبواب الفساد من حيث أرادوا الإصلاح.

فإذا عرفت أن فلانا المخالف الذي ينشر بدعته قد تصدى له أقرانك بالرد، وقاموا بالمطلوب ونشروه حيث فشت البدعة، وتثبت من ذلك، لم يجز لك أنت الزيادة على ذلك من جهتك إلا أن تكون مجيبا لسؤال من يسألك فقط! لماذا؟ لأن العلة المبيحة للحرام تكون قد زالت بحصول المطلوب! انتبهوا لهذا فإنه مهم، بارك الله فيكم! المسألة ليست كما يقوله العامة عندنا في مصر: "العجل وقع هاتوا السكينة!"! نعوذ بالله من قلوب يحركها الحقد والحسد والتشفي في المخالفين! بعض الناس يشتهون الطعن في مخالفيهم فعلا، ولا يشعر أحدهم بقيمة نفسه ولا ترتفع خسيستها عنده إلا بأن يسقط من يعظمه الناس ويظهر تفوقه عليه. وهذه خصلة الخوارج.

بيان أن الخارجية نوعان

ولهذا قلنا إن الخارجية نوعان، خارجية على أولي السلطان، وخارجية على أولي العلم والفضل الذين يتبعهم الناس ويعظمونهم. لأن أصل المرض القلبي تحتهما جميعا واحد: الحقد والحسد، والحرص على تحصيل ما فضل الله به هؤلاء على من سواهم! يشتهي السلطان لنفسه، سواء في الإمامة أو في العلم والدعوة، مع علمه بأنه أصغر حجما وأقل بضاعة من أن يبلغ تلك المنزلة، فماذا يصنع؟ يشبع شهوته بهدم هؤلاء وتسفيههم والحط عليهم في كل مناسبة! لابد لطالب العلم إذا لمس ذلك المرض

العضال في طالب لديه أن يصرفه عن مجلسه صرفا، وأن ينصحه بأن يلتمس سبيلا أخرى غير سبيل العلم، إن كان قد أحرز ما لا يسع المسلم جهله، وتم له ذلك! يجب أن يمنع هؤلاء منعا وأن ينهوا بكل حزم عن أن يتصدروا فوق المنابر ويبرزوا بالدعوة إلى الله تعالى في جماهير الناس! يأخذ الواحد منهم ما يجب عليه من العلم وجوبا عينيا ثم يصرف إلى ما ينفع به نفسه وينفع به غيره من الأعمال الدنيوية المباحة! أما أن يجعل مجال الدعوة إلى الله تعالى كلأ مستباحا لكل من هب ودب، فهذا والله من علامات الساعة، ومما عمت به البلوى وطمت في هذا الزمان ولا حول ولا قوة إلا بالله!

بيان رجوع الإفراط في الجرح والتفريط فيه عند المعاصرين إلى علة قلبية واحدة، وهي مرض الخوارج.

ومن أعظم أسباب انتشار ذلك البلاء وفشوه في المسلمين في هذا الزمان، تلك الطوائف من المنتسبين إلى الدعوة السلفية وإلى السنة، الذين يتساهلون ويفرطون في الجرح والتعديل، بدعوى الحذر من ظلم أولياء الله تعالى، وبدعوى أن الجهل قد عم وانتشر، فصار الرفق متعينا على الجميع. وهذا حق يراد به باطل عند هؤلاء.

فالناس في هذا الباب طرفان ووسط! طرف يحركه الحقد والحسد على طلبة العلم والعلماء وأولي الفضل من المسلمين، المتفق على فضلهم، فيتلمسون لهم كل عيب، ويتبعون عوراتهم وزلاتهم طلبا في إشباع الشهوة الخفية بإثبات أنهم أفضل منهم وأولى بما جعله الله لهم من الاحترام والتعظيم في الناس، وهؤلاء يكون غلوهم في الدعاة والعلماء في جهة الجرح، يستبيحون أعراض المسلمين

ويلتمسون للأبرياء العيب، بدعوى صيانة جناب التوحيد وحراسة الدين، والنصيحة للمسلمين، وطرف مقابل يحركه الحقد والحسد على الأمراء والسلاطين، فيتلمسون كل سبيل لإسقاطهم ومغالبتهم ومنازعتهم الأمر، يشتهون إظهار أن فئتهم وطائفتهم هي الأولى بأن يكون الأمر إليهم والسلطان معهم، فيكون غلوهم في جهة التعديل، لأنهم إنما يريدون التكثر بالموالين والممالئين لحزبهم بما يقوي شوكتهم في مقابل شوكة الإمام، فيقربون إليهم من الدعاة من كان يرى السيف كما يرون، وإن كان ينشر في الناس من الضلال والبدعة ما الله به عليم، لأنه بموالاته لهم، سيجمع لهم من الموالين الذين تقوى بهم شوكتهم فيما يرجون، ما لا يحصل بخلاف ذلك! ولهذا تساهل الإخوان المفلسون في هذا الباب غاية التساهل، حتى صرت تجد بين صفوفهم الجهمي والقبوري والرافضي وكل كسير وعوير، ولا إشكال البتة ما دام ذلك يقربهم إلى ما يشتهون من كسر أئمة المسلمين وقهرهم! لا ضير! الغاية تبرر الوسيلة! إذا قامت الخلافة المرجوة، فستصلح الأرض بعدئذ، ويقوم الدين، لا قبل ذلك!

فلهذا صار من ينبه الناس إلى ضلال هؤلاء أو ضلال من دعتهم المصلحة الحزبية إلى موالاتهم من دعاة الضلالة، من ألد أعدائهم ولا بد، بل هو ألد أعدائهم على الإطلاق، لا سيما في ضوء الفكر القطبي الذي زاد القوم غلوا فوق غلوهم وجهلا فوق جهلهم. فإن التحذير والتنفير والإنكار، يفرق الصفوف التي تعبوا في حشدها وتجميعها، فيفوت عليهم المصلحة المدعاة!

فالمتأمل في ذلك يجد أن الخارجية أو الهوى الخارجي أو الحسد الحروري هو منبع الضلال والجهل في كلا الطرفين جميعا على التحقيق! طرف الإفراط في الجرح وطرف الإفراط في التعديل! وإنما يختلف متعلق ذلك الهوى في كل من الفريقين بحسب ما ذكرنا، بحسب الفئة التي يشتهي الإنسان التسلط عليها، وطبيعة ذلك التسلط، فينبت في تلك النفوس ما ينبت مما نعانيه في مجال الدعوة ليلا ونهارا!

الخارجية تنبت الإرجاء على وجه ما، لا محالة، كما في قوله عليه السلام "ويدعون أهل الأوثان".

والخارجية تنبت الإرجاء على الحقيقة لا محالة، على صورة من صوره، فيما قد يستغربه كثير من الناس! الإرجاء العملي، نعم! فإن الذي يكفر الإمام المسلم بغير مكفر، يحركه من الهوى ما يجعله يتهاون في تبديع من حقه التبديع، وتنفير الناس ممن كان حقهم عليه أن ينفرهم منه نصيحة للعامة صيانة لدينهم من جهله، طلبا في تحصيل ما يشتهي من إسقاط ذلك الإمام والتغلب عليه أو الضغط عليه من كل طريق! يتكثر لحزبه بالعدد والكثرة طلبا في تحقيق ما يطمع فيه! فيكون ولابد خارجيا على قوم، مرجئا على غيرهم، يجتمع فيه النوعان أو البدعتان!

والذي يكفّر العالم من علماء المسلمين بغير مكفر، يريد أيضا أن يتمالأ لموقفه بمن يوافقونه ويتكثر بهم، حتى يعلو ذكره في الناس ويحصل له من ذلك الموقف ما يشتهي! فتراه يسكت عن شناعات وزندقات ومصائب جمة يتكلم بها كثير ممن يقربهم إليه، حتى لا ينفضوا من حوله، فيضعف موقفه

وتتضاءل منزلته ويتآكل تابعه، من حيث هو رأس لتلك الدعوى التي تصدر بها! ولهذا ترى الخليفي، على سبيل المثال، يسكت عن كثير من المصائب الجلية الفاضحة عند صاحبه ابن شمس، مع أنه ينكرها عليه في مجالسه الخاصة بل ويسفهه بها أحيانا، كما بلغني ذلك من بعض من كانوا مقربين إليه! لكن هو يحتاج إلى الرجل! يشتهي أن يكون له سلما يرقى عليه إلى حيث يريد الوصول!

وقبل أن يهُبّ أتباعه ومحبوه بالدفاع عنه، فهذه شهوة باطنة لم أشق عن صدره حتى أطلع عليها، وإنما دلتني عليها قرائن مستفيضة، من جنس ما يعرف به العلماء وطلبة العلم الرجل من أهل الأهواء المستحق للتفسيق والتعزير حقا، يميزونه عن غيره ممن وقعوا في نفس المخالفات! فما زلنا نسمع إلى الآن من أتباع هذا الرجل كما منه هو شخصيا، من يقول: لماذا لا تعاملوننا كما تعاملون علماء الأشاعرة، تلتمسون لنا من الأعذار ما تلتمسون لهم؟ لماذا تفسقوننا ولا تفسقونهم، مع أننا أقرب إليكم في العقيدة منهم؟

والجواب أن دعواكم القرب إلينا مقارنة بهم باطلة مردودة جملة وتفصيلا! فإنكم من جهلكم وقصور أفهامكم وفساد طواياكم، تظنون وتحسبون أن القرب والبعد بين طوائف أهل القبلة إنما يتقرر بالنظر في مقالاتهم فقط، بقطع النظر عن أي قرائن أو دلائل أخرى تتعلق بأحوالهم وأسباب وقوعهم فيما وقعوا فيه! أنتم مخالفتكم عندنا تدلنا القرائن القاطعة الجلية على أنكم إنما وقعتم فيها من أهواء خارجية وأحقاد حرورية تحرق في نفوسكم حرقا، وقد تبين لكل ذي عينين ممن طالت معالجته لكم بالرد والجدال، مبلغ الكذب والتدليس والفجور في الخصومة والتحريف لكلام الأئمة والعلماء الذي كنتم

وما زلتم غارقين فيه، بما لا يدع مجالا للشك! وحسبك بكون الكبير منكم يرى أنه لا يحتاج إلى أحد من علماء العصر كلهم من أولهم إلى آخرهم حتى يصلح له فهمه لكتب السلف ولكلام غيرهم من أئمة القرون! حسبك بهذا الحمق المبين دليلا على مرض نفسه وحقده وهواه الحروري الحارق! كل الطوائف والفرق من أهل القبلة يتعلق فيها التلميذ بمشيخة عصره من علماء الطائفة ولا يجاوزها قيد أنملة، إلا طائفتان!

هؤلاء والتنويريون الذين يبغضون التراث كله ولا يريدون أن يبقى للمسلمين صلة به البتة!

كلا الفريقين لا يرفعان بأهل العلم رأسا البتة، من أيما فرقة كانوا!! أحدهما يقول: حسبي فهمي وعقلي، هو يدلني على الفهم الصحيح للكتاب والسنة، وهما واضحان لا أحتاج في فهمهما إلى كهنوت العلماء، والآخر يقول: حسبي فهمي وعقلي، هو يدلني على الفهم الصحيح لكلام السلف، وهو واضح لا أحتاج في فهمه إلى قرون من المشيخة المدجنة التي دانت للجهمية بالولاء! فخبرني بربك بأي عقل أو دين يطلب منا أن نعامل تلك النابتة المدمرة، الخارجة على العلم والعلماء، كما نعامل أناسا من المخالفين أفنوا أعمارهم في طلب العلم وأقاموا له ولأهله حرمتهم الواجبة لهم في دين الله تعالى؟؟ فلتكن أكثر أقوالكم في الإلهيات أقرب إلى اعتقاد أهل الحديث من أقوال هؤلاء، فماذا عن العلم ومظانه وطريقة طلبه والتحصل عليه، وموقفكم المستكبر المتعالي من تلك الطريقة نفسها التي درجت عليها الأمة عبر القرون؟؟ وماذا عن قرائن الحال الطافحة في الدلالة على فساد طواياكم، هداكم الله وأصلحكم؟؟ لا والله لا نسوي بينكم وبينهم أبدا، وما ينبغي لنا أن نفعل!

المقصود عند العلماء المعاصرين "بمنهج الموازنات"

وقد سمى بعض العلماء المعاصرين طريقة الحزبيين وتفريطهم في الجرح والتحذير والتنبيه الواجب للمسلمين، بمنهج الموازنات، يذمونهم به، مع أن مبدأ الموازنة بين أسباب الثناء وأسباب القدح معتبر شرعا من حيث الأصل، لماذا؟ لأن العبرة في الموازنة بالغرض أو القصد الذي توزن تلك الأمور طلبا في تحقيقه! الحزبيون المتهمون بهذه المسألة أساس موازينهم مصلحة الجماعة والحزب في الحقيقة، وليس مصلحة دين العامة! وهم يلبسون على أتباعهم فيقولون إن المصلحة العليا للدعوة من حيث هي دعوة، هي مصلحة هذا الحزب وتلك الجماعة، لأن الدين لا ينصلح إلا بتسلطها على الأرض تحقيقا، وتمكنها من الخلافة!

وإذن فلنا أن نتهاون فيما قد يخشى من فساد دين الكثيرين ممن يسمعون للدعاة الذين أظهرنا تعظيمهم وتوقيرهم في مجالسنا، إن كان ذلك ثمنا لا مفر منه وصولا إلى تمكين تلك الجماعة أو ذلك الحزب في البلاد! فأصحاب هذا التأصيل الفاسد تراهم يمنعون الناس من التنفير من كثير من دعاة البدعة والضلالة، حتى سمعنا منهم من يقول: لا تذكروا أخطاء أسامة بن لادن، دون أن تبينوا محاسنه، ولا تنبهوا على مخالفات سيد قطب في كتبه حتى تبينوا مزية تلك الكتب ونفعها الكبير للشباب، لماذا؟ لأن هذا من الإنصاف الواجب لهؤلاء وأمثالهم من حيث هم مسلمون، لهم جهود في الدعوة والإصلاح وكذا، وإن أخطأوا! فهل يكون هذا من الإنصاف الواجب حقا؟ الجواب: أبدا! بل هو يكون من الظلم الشديد لأولئك الشباب الذين تغررون بهم أبلغ التغرير بتحسين صورة هؤلاء

المفسدين في أعينهم! من جديد لا يعنيني هنا الحكم على قطب أو على بن لادن بالفسق أو بما فوقه، وإنما يعنيني تبيين طبيعة الكلام الذي يدعو إليه الداعي الشرعي في كل منهما إذا وقع! اشتراط ذكر المحاسن في سياق تحذير عامة الشباب الجهال المتحمسين للدين أصحاب العاطفة غير المصقولة بالعلم والفهم، من هذين الرجلين ومن شاكلهما، يناقض المقصود من التنفير منهما ولا شك! فإن هذه الفئة المخاطبة المطلوب تنفيرهم منهما البتة، وأعني بالتنفير الصد عن دعوتهما، وليس التكفير أو التفسيق! فإن كان الرجل المطلوب تنفير العامة منه معلوم الفسق ثابتا دليله عند طالب العلم، فإنه يستجيز من عرضه ما لا يستجيزه إن لم يكن الأمر كذلك، ولا شك!

لكن في جميع الأحوال فإن مقصود التنفير، الذي يمليه علينا مراعاتنا لحق الشاب المسلم في أن يبين له الشيوخ والعلماء الذين يتعرضون لدعوة أولئك المفسدين، لا يتقوم بذكر محاسنهم مقرونة بالمفاسد! نحن لسنا في مقام ترجمة لرجل من العلماء وأهل الفضل، فيما يقدم لطلبة العلم الذين يرجى لهم نوع انتفاع ببعض تراث ذلك العالم، على طريقة العلماء الأقدمين في تمييز أحوال الرواة بالتراجم التي تجمع بين تبيين ما لكل رجل وما عليه، الأمر ليس كذلك في مثل هذا!

ليس من حق داعية الضلال أن نذكر محاسنه في كل مقام نذكر فيه مساويه، لأن العبرة في ذلك بالمصلحة الشرعية الداعية لذكره أصلا من الابتداء! إذا قلت للفرد من عامة المسلمين إن فلانا خارجي ضال فاطلبوا الخير الذي عنده من غيره، فلست في ذلك المقام بحيث يلزمني أن أقرر أنه رجل صاحب فضل وجهاد في الدعوة وبذل للمال في سبيل الله وغير ذلك مما فيه من الخير، حتى

أكون منصفا له! أبدا! وإنما يتعين علي ما دلتني القرائن على أنه أرجى لسلامة دين من أخاطبه من البدعة على المدى القريب والبعيد على السواء، من غير أن أنسب إلى ذلك الداعية ما هو بريء منه فعلا. والرجل يلحق باسم الخارجية إذا تلبس فعلا بدعوى الخوارج في بعض كلامه، وقال بتكفير رجل مسلم بلا مكفر، ولو كان رجلا واحدا!

فإن كان الفساد الراجع على المسلمين من انتشار تلك الدعوى فيما بينهم، بحيث لا يندفع إلا بتسمية هذا الإنسان بالخارجية، وعلمنا أن دعوته آخذة في الانتشار فعلا، فلينزل عليه الاسم وليشدد في التحذير منه، تحقيقا للمقصد الشرعي المطلوب من إطلاق الاسم، وإن لم يكن الرجل من أهل الأهواء الذين قامت عليهم حجة الباطل فأصروا عليه! اللهم إلا أن يكون القول مما أخطأ وتلبس به رأس من رؤوس أهل السنة، الذين لا يعرف المسلمون في بلاده طريقا لتعلم السنة الخالصة إجمالا إلا طريقه، فهذا ينبه الناس إلى غلطه ومخالفته فقط دون أن ينفروا منه بشخصه تنفيرا عاما أو يقال لهم اطلبوا الخير الذي عنده من غيره، وإن تكرر كلامه بتلك المخالفة مرة بعد مرة! فإن واقع الأمر يكون أن الخير الذي عنده لا يجدونه عند غيره إذا طلبوه تحقيقا! ولو نفر الناس عنه فأكثرهم سينقلبون إلى أهواء أعظم وأضر على دينهم مما هو قائم في بلاده بدفعهم عنها وحجزهم منها! فهذا هو الاعتبار هنا حيث تعقد الموازنة! الاعتبار بدين المخاطبين بالتحذير من المخالفة!

معلوم أنه ليس من بني آدم أحد إلا وفيه من النقائص والمعايب ما فيه، في سره وعلانيته! هذه طبيعة البشر التي لا انفكاك لنا منها! فإذا كان الإنسان مسلما، فإن أصل إسلامه يوجب له من

الحقوق ما جاء الشرع بتفصيله وتبيينه ولا شك! وهي حقوق لا تزول عنه إلا بزوال عقد الإسلام نفسه، وثبوت الردة! فمن حق المسلم على غيره من المسلمين ألا يخوضوا في عرضه ولا يغتابوه كما مر! هذا حق أصيل متعلق بأصل الملة، لا يُخترم إلا بالخوارم التي ذكرنا وفي حدودها فقط! وهو حق يتعاظم في جناب أهل الفضل فوق غيرهم، فرارا من محاربة أولياء الله تعالى! فإذا خُرم ذلك الحق بتلك الخوارم كان الخُرم بحيث أنه لا يستجاز فيه الزيادة فوق القدر الذي دعت إليه الضرورة، لبقاء الأصل كما هو، أعني أصل التحريم.

ثم إنه من حق المسلم على إخوانه المسلمين كذلك أن يحذروه من قوادح الدين والمفاسد الداخلة عليه ما استطاعوا، وأن يزيلوا المنكر بين يديه ما استطاعوا. فإذا تصدر فرد من المسلمين لذلك التحذير، طلبا للقيام بواجب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، فيجب أن يكون بحيث أن يجعل مصلحة دين الفرد المسلم والجماعة المسلمة هي المعيار وهي الميزان، الذي به تعقد الموازنة بين المحاسن والمعايب عند الكلام على داعية ما، إن ترجح عقدها وتبيينها على إغماضها والاقتصار على ذكر المعايب فقط، أو العكس! الأمر هنا والكلام فيه منفك عن الحكم على ذلك الداعية بمقتضى حاله، سواء بالتفسيق أو بالتكفير، وانتبه! فإنهما مقامان منفكان وليسا مقاما واحدا! البحث هنا فيما يطلب من نشر الكلام عليه بين الناس حتى ينفروا من بدعته ويسلموا منها! فقد يكون هو في نفسه فاسقا صاحب هوى، وقد لا يكون كذلك، في كلتا الحالتين نريد أن نستبيح من عرضه المحرم ما يحصل به المطلوب من صد الناس عن قبول الباطل والضلال الذي ينشره، دون زيادة ولا مجاوزة للحد!

فهل المسلم المخاطب بذلك التنبيه أو التعريف أو التحذير عامي صرف لا يعقل ولا يميز، أم أن المخاطب به طالب علم، يحتاج إلى تفصيل في حاله، لأنه قد ينتفع من بعض ما ينشره ذلك الإنسان من الخير، إن تنبه إلى ما عنده من الشر وسلم منه؟ وهل هو بحيث أنه يسلم من أن يتعلق قلبه بدعوة ذلك الإنسان فيشتبه الحق بالباطل لديه، وينقلب ما كان يراه حقا إلى أن يراه باطلا، والعكس، والعياذ بالله تعالى، بسبب ميل قلبه إليه ومحبته له وطول مجالسته له؟

فهذا نظر في حال الداعية أولا، ثم في أحوال من يسمعونه ثانيا.

ثم ثمة نظرا ثالثا في حال الدعوة بعموم في البلد أو في الوسط الذي يتعرض فيه هؤلاء لذلك الداعية، هل هم بحيث أنهم لو حذرناهم من ذلك المفسد المضل، فلن يجدوا بديلا يتعلمون منه الدين البتة، وإذن يكون تركهم له انتقالا من خير فيه دخن، إلى شر محض، أم أن البديل السالم من ذلك الدخن حاضر مطروقة سبيله يسهل عليهم الوصول إليه، فننفرهم من المبطل وندلهم عليه عوضا عنه، أو على الأقل ننفر منه ونحن نعلم أنهم سيحرصون على طلب البديل السلفي الخالص؟؟ لكل مقام مقال ولكل حادث حديث كما هو معلوم.

بعض الإخوة إذا سمعوا من المشايخ ذما لداعية ما، صار ديدنهم في كل مكان وفي كل ملأ من الناس أن يذموه إذا ذكر بين أيديهم، بقطع النظر عن أحوال الناس وما قد يترتب على إظهار ذلك الذم والتشنيع بين أيديهم! يا رجل تأمل في مصلحة دين هؤلاء، هل يصلحهم أن تظهر ذلك الذم بين أيديهم أم يثمر عن ضد ذلك! تأمل في منزلتك أنت في مقابل منزلة ومقدار من تريد تنفير العامي

المسلم منه، عند ذلك الإنسان المخاطب بدعوتك! أنا أعجب جدا عندما أرى أغمارا لا يعرفهم إلا ثلة ممن حولهم من الشباب في المسجد الذي يخطبون فيه وعلى مواقع التواصل وما شاكلها، أراهم يحذرون الناس بشدة وضراوة من أناس قد ملأوا الدنيا علما ودعوة، وجعل الله لهم من المنزلة في قلوب قطاع عريض من العامة الشيء الكثير، رضينا أم أبينا، فتراهم يتكلمون فيهم كما يتكلم أحدهم في رجل عامي جاهل فاسق لا يدري يمينه من شماله في العلم، وهم مع ذلك يتوقعون ويحسبون أن تكون قوة الحجة التي بين يدي أحدهم من حيث الدلالة الشرعية كافية في حمل المخاطبين بكلامه على قبوله منه، وهذا من الجهل والحماقة بمكان! وهو من طريقة الحدادية الذين لا يميزون مقامات الخطاب والدعوة، ولم يتعلموا أصول ذلك الفن كما حقها أن تتعلم!

بعضهم يأتيني يراودني من آن لآخر يقول: "يا شيخ أنت قد أقمت الحجج الباهرة على الأشاعرة في محاضراتك، أرأيت لو أني دفعت بها إلى فلان وفلان من علمائهم الكبار، ألا أكون بذلك قد أقمت عليه حجة التفسيق أو التكفير؟"

فأقول له: يا أخي هداك الله أنا لست بشيء في اعتبار هؤلاء ولا يعرفونني، حتى يهتموا ويتكلفوا محاولة فهم كلامي أصلا إذا سمعوه، على ما في كثير منه من الدقة والصعوبة! من الذي أفهمكم أن الحجة تقوم بكل أحد، في أي مكان وفي أي سياق وفي أي ظروف، بمجرد أن تورد الأدلة القاطعة على المخالف، ويتم الأمر بذلك؟؟ بعضهم يدعي، متعلقا بنصوص ساء فهمه لها، أن هذا من مذهب الحنابلة المتأخرين في القضية، أنهم يفسقون المقلد في البدع التي يكفرون فيها المجتهد الناظر، مع أنهم

يعلمون أنه ليس في الحنابلة ولا في غيرهم من أفتى برد شهادة إنسان عند القضاء لمجرد أنه أشعري أو صوفي طرقي أو نحو ذلك! كيف وهم يقبلون رواية المبتدع فيما لا ينصر فيه بدعته، وهذا محل إجماع بين المذاهب كلها؟؟ الأمر عند الجميع، متقدمين ومتأخرين، لابد فيه من التفريق بين الحكم على النوع وعلى العين، تكفير نوع المجتهد الواقع بمقالة الكفر لا يقتضي تكفير كل معين مجتهد قد تلبس بها، وكذلك يقال في تفسيق المقلد الذي تابعه عليها! الحكم على المعين لابد فيه في جميع الأحوال من قرائن تعتبر وتراعى عند التصدي له، كما بينه شيخ الإسلام رحمه الله تعالى في تصانيفه! فليس كل أحد يقوم بكلامه الحجة على كل أحد، وإن كان من أحسن الناس بيانا وأجمعهم لأدلة الحق! هذا فقه دقيق قد صار اليوم عزيزا للغاية للأسف، في أوساط المنتسبين إلى السنة، ولا حول ولا قوة إلا بالله!

بعض المنتسبين إلى طريقة أهل السنة، لا تكاد تسمع منهم طعنا أو قدحا إلا في إخوانهم من أهل السنة، ولا حول ولا قوة إلا بالله! تراهم يخلطون بين إطلاق اسم البدعة على مخالف من المخالفين لمصلحة التحذير والتعريف، وبين تفسيقه البتة! يعاملونه معاملة الفساق وكأنما تيقنوا من أنه قاصد للباطل، قد بُين له فساد قوله أتم ما يكون التبيين، وهو مع ذلك يصر على نشر الباطل وينشط في الانتصار له والجدال عنه! وترى بعضهم يسلك ذلك البغي مع علماء قد اتفق أهل الحديث في هذا العصر على رياستهم في العلم والدعوة وفي طريقة أهل السنة الخالصة، على قلتهم في البلاد والأنحاء! يقال لك الشيخ فلان، الذي يعلم القاصي والداني فضله في العلم والسنة وأن اسمه إذا ذكر

ارتعدت منه فرائص أهل الأهواء والبدع، يقال لك هذا لا يريد إلا الانتصار لنفسه، وقد عرفنا عنه ذلك وجربناه! ويكون القائل صبيا صغيرا لا يجاوز العشرين من عمره في كثير من الأحيان، ممن يدعي اتباع السلف والانتصار للسنة وأهلها، والبراءة من الفرق الضالة والأحزاب المخالفة، ولا حول ولا قوة إلا بالله! بل ولربما وجدته ينكر عليك إجلال ذلك العالم وتقديمه للناس! مع أنك لو سألتهم في التأصيل الذي انطلقوا منه لوجدتهم ينقلون كلام شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله وتأصيلاته في الباب، يظنون أنها تجيز لهم ما سلكوا! ولا عجب، فإنه ليس في أئمتنا المتقدمين أو المتأخرين من أسهب في التبيين والتأصيل والتقعيد في هذا الباب كما كان منه رحمه الله وجزاه عن الأمة خيرا.

شروط الأهلية للكلام في الجرح والتعديل ليست علمية فقط، بل نفسية وعقلية كذلك.

يجب أن يفهم الإخوة أن هذا الباب مضيق حرج للغاية، وأنه من أدق أبواب العلم على الإطلاق! أعني باب الكلام في المخالفين نصيحة للمسلمين! علم الجرح والتعديل ليس فقط بحيث أنه يتطلب من المشتغل به سعة في العلم والدراية والتأصيل الشرعي، وأن يكون من المنتهين الضابطين المتقنين في الأصول والفروع، بل إنه كذلك يتطلب سمات نفسية وقلبية وعقلية لا يتسم بها إلا القلة القليلة من طلبة العلم المتخصصين في علوم الشرع! يجب أن يكون سليم النفس للمسلمين، رفيقا بهم، بالمؤمنين رؤوفا رحيما! يجب أن يكون قادرا على فهم أحوال الناس وتصور أسباب وقوعهم فيما

يقعون فيه مما يخالف الشرع في الأصول والفروع، وأن يكون قادرا على كبح جماح غضبه وثورة نفسه بضوابط العقل والشرع إذا تعرض للمخالفة، فيما يقال له الثبات الانفعالي والاتزان العاطفي والمزاجي! صحيح إن النبي عليه السلام كان لا يغضب إلا إذا انتهكت محارم الله تعالى، وكان يغضب من ذلك حتى لكأن حب الرمان قد فقئ في وجهه الشريف، لكن يجب ألا ننسى أن النبي عليه السلام كان مربيا للأمة، وكان هو الإمام المتبوع فيها بلا نزاع ولا تردد! ولهذا فمع أنك تراه يغضب لله تعالى في مواضع، فإنك تراه هو نفسه يحلم ويترفق في مواطن شتى، على عظم الغلط الذي يقع بين يديه أحيانا!

فالفظاظة وغلظة القلب وحدة الطبع من أدواء المعدن النفسي التي إذا ابتلي بها الإنسان فإنه يكون مفسدا في الخلق فوق ما يصلح، ومن حيث يريد الإصلاح والهداية، نعوذ بالله من ذلك!

وأعني بأدواء المعدن النفسي أن الأمر الذي ننبه عليه هنا إنما هو طبع وجبلة يولد عليها بعض الناس! من الناس من يصلح في أصل خلقته لأن يكون عالما مدققا محققا في المسائل، واسع الحيلة والنظر، متنبها إلى خفايا الأمور، قادرا على تقدير العواقب والتبعات والآثار الناجمة عن كل كلمة يتلفظ بها، ومن الناس من لم يؤت تلك الهبة والملكة في أصل خلقته، أو ضيق عليه فيها على الأقل، مع كونه قد آتاه الله قوة في البدن أو وُسع عليه في غير ذلك، ومن الناس من وسع عليه في ذلك كله، كما قال تعالى في طالوت ((وزاده بسطة في العلم والجسم)) الآية، ومنهم من ضيق عليه في ذلك وفي غيره، فليس كل أحد يصلح لأن يكون عالما أو مفتيا أو قاضيا أو داعية إلى الله تعالى على بصيرة!

ليس كل أحد قد أوتي من الطباع ومن الأهلية النفسية والعقلية ما يجيز له التصدر في تلك الأبواب والكلام فيها! فلماذا يعرض أحدكم نفسه لاقتحام الحرام، وللخوض في أعراض المسلمين بغير حق؟؟ انتبهوا يا إخوان فإن الأمر خطير! ويعظم الخطر عندما يكون المتكلم فيه ممن حازوا عند رب العالمين منزلة الولاية الخاصة، فقد قال تعالى في هؤلاء كما تعلمون: ((إِنَّ اللَّهَ يُدَافِعُ عَنِ الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ كُلَّ خَوَّانٍ كَفُورٍ)) [الحج : ٣٨] وقال فيهم: "من عادى لي وليا فقد آذنته بالحرب"! فلربما جمع أحدنا أمره على الرد على رجل مخالف، عنده بدعة كبيرة، مع كونه، مع ذلك، من أهل الولاية الخاصة عند الله تعالى! فمثل هذا يشتد الخطر ويعظم جدا من مجاوزة الحد في الأخذ في عرضه، وهذا قد يكون للداعية الميت كما يكون للداعية الحي، وإن كان الموتى تجتمع لنا من القرائن الدالة على ولاية أحدهم لله تعالى ما قد لا يجتمع للحي الذي لا تؤمن عليه الفتنة!

فأمثال الإمام النووي رحمه الله، على سبيل المثال، قد استفاضت في الأمة القرائن الدالة على محبة الله تعالى له وعلى أنه ممن وضع لهم القبول في الأرض عبر القرون! فمثل هذا لا يتعرض طالب العلم للكلام في مخالفاته العقدية إن كان فاعلا، إلا إذا دعت الحاجة المعتبرة شرعا إلى تبيينها، وفي حدود المطلوب والمقصود والداعي إليه، وإذا فعل، فلا يبينها إلا وهو يراعي منزلة من يرد عليه، يذكره بالخير ويترحم عليه! فلا يكون ذلك التبيين بأن يفرد للأمر مجلسا مخصوصا أو خطبة مخصوصة أو كتابا مخصوصا، لأن تلك المخالفات إنما يتعرض لها المسلم إذا تعرض، على أي حال، في خضم وفي سياق اغترافه من علوم ذلك الإمام العَلَم رحمه الله تعالى، وانتفاعه من تراثه المبارك، الذي شهدت

له الأمة بالفضل فيه وبالرياسة وعلو الكعب، وإن كره الحاقدون، وإنما يقع إذا وقع على يد العالم أو طالب العلم في سياق عرضه لتلك الكتب وشرحها للطلبة الوافدين إليها المتعلقين بأبوابها!

بعض النابتة الجهال أصحاب الطباع الفاسدة والمعادن الرديئة، ترى قائلهم يقول في جهالة بينة، بعدما يطلق للسانه العنان في أولياء الله تعالى، ونحذره من ذلك شفقة عليه، تراه يقول: أتريد منا أن نرفع حرمة المسلم فوق حرمة الله تعالى؟ أبدا! من اعتدى على رب العالمين فإنا ننسفه نسفا كائنا من كان ولا كرامة!!

ونقول له بل لا كرامة لك أنت وأمثالك يا عدو نفسك، لأن مرض قلبك يعميك عن فهم طريقة السلف الذين تنتسب إليهم، فتظن أن كل من لم يعرف أين الله، أو كره ذلك السؤال لسبب ما، فهو زنديق يبطن الكفر ولابد، يقصد العدوان على ربه ولابد! هذا الظن والله هو العدوان بعينه! فإنه إذا كان من حق الله تعالى على عباده أن يعظموه ويوقروه ويثبتوا له من الصفات ما أثبته لنفسه وأثبته له رسوله بلا تحريف ولا إفساد، فمن حقه تعالى عليهم كذلك، من حقه هو سبحانه الواجب له أصالة قبل أن يكون من حقوق العباد التي تطلب لهم على القنطرة، أن يعملوا بشرعه في المسلم المخالف إذا تعرضوا لمخالفته، وأن تقام لدمه ولعرضه تلك الحرمة التي فرضها رب العالمين سبحانه فرضا! من الذي حرم الغيبة ومثّلها في كتابه بأكل أحدنا لحم أخيه ميتا، سلمنا الله وإياكم؟؟ ومن الذي علمنا فيما أوحى به إلى رسوله أن الحسد والخوض في أعراض المسلمين بغير حق يحلق الدين حلقا؟؟ أليس هو نفسه من نتقي غضبه من الإفساد في صفاته وأسمائه جل في علاه؟؟ فمن الذي

علمكم أن الغضب لصفات الله يجيز الخوض في العرض الحرام أو الدم الحرام بغير حق؟؟ نسأل الله أن يشغل أولئك السفهاء بأنفسهم وأن يقي المسلمين شرهم!

بيان أن هجران أهل الزيغ هو المصلحة مطلقا عند أهل الحديث، ودفع شبهات المميعين والمفرطين.

"قال أبو محمد سمعت أبي وأبا زرعة يأمران بهجران أهل الزيغ والبدع، ويغلظان رأيهما أشد التغليظ، وينكران وضع الكتب بالرأي في غير آثار، وينهيان عن مجالسة أهل الكلام وعن النظر في كتب المتكلمين، ويقولان لا يفلح صاحب كلام أبدا".

قلت: هجران أهل الزيغ والبدع من أصول أهل السنة التي يفرط فيها الحزبيون أصحاب منهج الموازنات الذي تكلمنا عليه فيما مر معنا، يقولون إن الأمر مداره على المصلحة الشرعية، وهذا صحيح، ولكنه حق يريدون به باطلا! إذ قد بينا أن المصلحة الشرعية عندهم موضوعها مصلحة الجماعة أو الحزب، فيما يسمونه بمصلحة الدعوة، وليس مصلحة دين عامة المسلمين على التحقيق. وليس من المتصور أبدا أن يكون من مصلحة دين المسلمين أن يجالس شيخ متبوع من مشايخ أهل السنة، رأسا من رؤوس الخوارج، مثلا، ويثني عليه أبلغ الثناء ويصفه بشيخي وأستاذي وكذا، كما سلكه الشيخ الحويني رحمه الله وغفر له مع عبد الرحمن عبد الخالق في مجلس صورته الكاميرات وطبق الآفاق شهرة وانتشارا، ثم يقال إن الهجران مداره على المصلحة، وهذا مما ترجحت مصلحته الشرعية!! كيف وبأي عقل تكون مصلحة دين المسلمين في ذلك راجحة، ما لم يكن المقصود بالمصلحة

إنما هو مصلحة تكثر الأحزاب الحركية والجماعات القطبية ببعضها البعض، وتعاظم أعداد تابعيها ومواليها، طمعا في تحقيق دولة الخلافة المنشودة، التي اعترف الحويني نفسه في تسجيل قديم له بأنها هي أسمى المطالب وأعلى المقاصد؟؟

سألني بعضهم قبل مدة عن الحويني في مجلس خاص، فأجبته بأن الرجل وإن كان على علم بالحديث وحفظ ودراية لا ننكرها، وقد ينتفع طلبة العلم ببعض كتبه في أمور، إلا أننا لا يجوز أن نشجع العامة على سماع مواده المسموعة والمصورة أبدا، لأن خارجية الرجل طافحة فيها للأسف، ضاربة فيها طولا وعرضا، رحمه الله وغفر له! لست أدعي فسقه، ولا أجسر على اتهامه به، وإن كانت له شواهد لا ترقى لليقين الواجب فيما أرى، لكني كذلك لا أستجيز للعامة أن يتعرضوا لبضاعته البتة، بل يجب أن يوجهوا لهجرانها! تُهجر مجالسه وخطبه في حياته، وتهجر تسجيلاتها الباقية اليوم على شبكات الإنترنت بعد مماته، ويشدد في التحذير منها! هذا هو المتعين شرعا، وإن كان لا يمتنع عندنا أن يكون الرجل عند الله تعالى أعلى منزلة في الحقيقة من أكثرنا، والله المستعان. كان السلف يقولون إنا لنرد رواية أقوام ونحن نرجو شفاعتهم في الآخرة! لماذا؟ لأن مصلحة رد الرواية في الشرع، لا تأثير لها ولما تتحقق به على حكم من ردت روايته عند الله تعالى!

ونقول لمن يكره منا ذلك، إننا والله نحسن إليه بذلك، ولسنا نظلمه كما يزعمون! بل إننا نرجو لمن نقدح فيه وننفر الناس منه، إن كان من أهل الأهواء الذين تبين لهم الحق فأصروا على الباطل وهم يعلمون، وهذا أمر نكل علمه لله تعالى، نرجو له إن كان الأمر كذلك، أن ينصرف كثير من الناس

عن أخذ الباطل عنه، فتقل الحمولة على كتفية يوم القيامة! وإن لم يكن الأمر كذلك، وكان سالما من الدخول تحت الوعيد، لأمور يعلمها رب العالمين وحده، فلا يضره انصراف من ينصرف عن خطبه ومحاضراته بسبب كلامنا! وهذا أمر لا يفهمه ولا يقبله إلا من صدقوا في محبة الله ورسوله وتجردوا في دعوتهم لله وحده! ولا يقال إن الناس لو فارقوا دعوته وبضاعته فسيضلوا بذلك ولابد، وقد قال شيخ الإسلام إن استمرار الناس في أخذ الدين عن داعية عنده بدعة، خير لهم من أن يفقدوا من يعلمهم دينهم البتة! فإن الخير الذي في دعوة كل من كرهتم منا التحذير منه والقدح فيه، ودعوتنا إلى هجران مجلسه، سواء المجلس الحسي أو الرقمي الاعتباري، ذلك الخير يطلب اليوم من نفس الطريق، من على نفس الشبكة، ممن سلمت موادهم المسموعة والمصورة من تلك المصائب، وهذا موجود بفضل الله وبكثرة! الطريق إلى دعاة السنة الصافية ميسورة الآن لا تستدعي من الإنسان أكثر من أن يكتب عنوانا على محرك بحث على غوغل أو يوتيوب أو غيرهما! فلا تهولوا بكلام لا وجه له، هداكم الله!

بعض الناس هنا يقولون: لكن لو أننا هجرنا المبتدع وعممنا ذلك في عصرنا هذا لانخلعنا من جماهير الناس وللزمنا نحن أن نفارق المجتمع وننعزل عنه البتة، وإذن لما وجد هؤلاء من ينصحهم ومن يعملهم الحق، ولهلكنا وهلكوا هم على أثر ذلك! وهذا غلط لأن المقصود بالهجران هنا، إنما هو مفارقة الداعين إلى بدعهم، المنافحين عنها المجادلين عليها، وترك مجالستهم! وليس المطلوب مفارقة المتلبس بمقالة بدعية مجرد التلبس وإن كان ساكتا عليها لا ينتصر لها ولا ينشرها في الناس أصلا! ومن الواضح

الذي لا يحتاج إلى توضيح، أنه ليس كل متلبس بالمقالات البدعية في العقيدة يصدق فيه أنه داع لتلك المقالات منافح عنها مخاصم عليها، متصدر بنشرها في الناس! المقصود بالهجران من يحادد الله ورسوله، هذا من يصدق فيه قوله جل شأنه: ((لَا تَجِدُ قَوْماً يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ يُوَادُّونَ مَنْ حَادَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلَوْ كَانُوا آبَاءهُمْ أَوْ أَبْنَاءهُمْ أَوْ إِخْوَانَهُمْ أَوْ عَشِيرَتَهُمْ)) الآية [المجادلة : ٢٢]! ليس الواجب عليك أن تهجر المسلم لمجرد أنك علمت أنه يقول ببدعة في العقيدة، وإنما الواجب عليك أن تترك موادته ومجالسته ومؤانسته إن كان داعية للبدعة والفساد، متلبسا بمحادة الله ورسوله بالدعوة للباطل والجدال عنه! ويكون ذلك واجبا عليك صيانة لدينك أنت بالأساس، من أن يؤدي ميل قلبك إليه إلى إمالة نفسك لقبول باطله والتساهل فيه! وهذا مشاهد معلوم وقوعه! فالذي يحب الله ورسوله حقا، محال أن تجده متساهلا فيما يعلم علم اليقين أنه بدعة ضلالة مصادمة لأصل من أصول الملة!

وهذا مما به نعلم أن الحزبيين أهل أهواء، من حيث الأصل، لأنهم لو صدقوا فيما يزعمونه لأنفسهم من محبة الله تعالى ورسوله، والتجرد في ذلك، لكرهت نفوسهم مجالسة دعاة البدع ورؤوس الضلال ولنفرت من ذلك! ولرأيناهم يحذرون من جماعات الخوارج العصرية أشد ما يكون التحذير، وينفرون منهم غاية التنفير! لكن واقع أحوالهم ليس كذلك! لو عظمت البدعة عندهم حقا، لما تساهلوا مع دعاتها الحريصين على نشرها في الناس كما نراهم يصنعون مع عامة رؤوس الخوارج القعدة في هذا الزمان، ولما رأيناهم يحرصون على تعليم الشباب كتب منظريهم الكبار أمثال سيد قطب ومحمد قطب

والمودودي وغيرهم! بعضهم يتساهل مع البدع لمصلحة حزبية، وبعضهم لا يراها بدعا أصلا، أو يرى أن المصلحة المترتبة على تشبع الشباب بكتب المفكرين الإسلاميين كما يسمونهم، من بعث على الحركية الجهادية وتبغيض لهم في المجتمعات القائمة وتحقيق للعزلة الشعورية وهذه الأمور التي يسمونها إجمالا بالصحوة الإسلامية، هذه المصلحة أرجح في موازينهم المقلوبة من أي مخالفات أو أغلاط وقع فيها قطب مما أنكره العلماء عليه، بداية من العلامة محمود شاكر رحمه الله الذي كان معاصرا له ورد عليه فلم يرفع بكلامه رأسا، بل مر وكأنه لم يكن! لماذا هي أرجح؟ لأنها تجيش لهم الشباب تجييشا، تجذبهم إلى صفوف الجماعات والأحزاب الحركية بما يرجى معه تحقيق أهدافها العليا، وهو مفهوم المصلحة الشرعية عندهم كما بينا، أو مصلحة الدعوة كما يسمونها تلبيسا!

ذم السلف للكلام يعم فرق الكلام كلها، من جهة المنهج والطريقة

وكما ترى فالإمامان يعممان أولا وجوب هجر أهل البدع، ثم يخصصان أهل الكلام بالمنع الخاص، لعظم خطرهم فوق خطر من سواهم من أصحاب البدع. لماذا؟ لأن أهل الكلام أصحاب طريقة تفسد على الإنسان عقله من مبدأ النظر، ومن ثم فهي تدخل الفساد والاختلاط على مصادر تلقي الدين عنده! وهذا هو السبب في إجماع السلف على ذم الكلام وأهله، وليس فساد ما انتهى إليه المعتزلة من طريقه كما يزعمه الأشاعرة والماتريدية في تأويلهم كلام السلف! لو كان الممنوع منه هو مجرد التلبس بأقوال المعتزلة ومخالفات الجهمية الغلاة، لما نقلا هنا الإجماع على المنع من النظر في كتب المتكلمين! من هم المتكلمون في عرف الإمامين وغيرهما؟ هنا يقول المتكلم الأشعري: المتكلمون

المقصودون بهذا المنع إنما هم على عصرهما المعتزلة لا غير، لأن الأشاعرة ما كانوا قد ظهروا أصلا في ذلك الوقت وإنما ولد أبو الحسن قبل وفاة أبي زرعة ببضع سنوات، وقبل وفاة أبي حاتم ببضع عشرة سنة! ونقول لهم هذا غلط ظاهر، لأنهم منعوا من مجرد النظر في كتب المتكلمين، وهو ما يعني أنهم لا يرون جواز أن يقوم في القوم من ينتصر للحق بنفس تلك الطريقة التي يسلكونها عامة، فيكون اعتقاده سالما من جنس بدع المعتزلة، جملة وتفصيلا! إذ لو جاز ذلك لخصوا وقالوا لا تنظروا في كتب المعتزلة والجهمية، وليس في كتب المتكلمين بهذا الإطلاق والعموم! فإن دفع الأشعري فقال: ولكن هذا يقتضي المنع من النظر في كتب ابن تيمية مطلقا، لأنه كان متكلما يرد باطل المتكلمين بالكلام وباطل الفلاسفة بالتفلسف، قلنا لهم: كتب ابن تيمية وإن كان موضوعها بدع المتكلمين والرد عليها، إلا أنها لا يصح أن يقال إنها كتب كلام، أو من كتب المتكلمين، لأن الرجل كان من أشد الناس نهيا عن صنعة الكلام ومن أدق الناس تبيينا لأصول الفساد الذي وقع فيه المتكلمون كافة على اختلاف طوائفهم، فالصواب أن كتبه من جنس ما يقال له النقد الفائق لصنعة الكلام أو النقد الفوقي أو الورائي metacriticism على مصطلح النظار المعاصرين! نقده كان متوجها إلى المنبت اليوناني الأصلي الذي نبتت منه تلك الصناعة عند من بدعها من أهل القبلة، وليس متوجها إلى بعض نظريات أصحابها المتلبسين بنفس المنهج! فناقد صنعة الكلام بجملتها من حيث أصولها المنهجية الأولى، الذي يرى فسادها جملة وتفصيلا على هذه الشاكلة، هذا وإن كان عليما بأصولها ولا شك، كعلم المشتغلين بها، مستعملا لمصطلحاتهم عند الرد عليهم، إلا أنه لا يصدق فيه أنه من جملة

المتكلمين أو أهل الكلام بمجرد ذلك، وإلا للزم أن يكون ناقد صنعة التنجيم مثلا، الأسترولوجي كما تسمى، منجما، وأن يكون المشتغل بنقد دجل الدجاجلة من أصحاب العلوم الزائفة على تنوعها وكثرتها منسوبا إليهم، وأن يكون ناقد الملة الباطلة، أي ملة كانت، منتسبا إلى نفس الملة، معدودا من أهلها، وناقد المدرسة الفلسفية الكبرى كذلك، إلى آخر ذلك، وهذا كله باطل ظاهر البطلان.

المتكلم لا يكون متكلما حتى يبدأ في تأسيس دينه في معرفته الشخصية بإثبات حدوث العالم بطريقة يرتضيها منه فلاسفة عصره، من حيث المنهج وطريق الإثبات، بصرف النظر هل يقبلون منه البرهان الذي يخترعه في ذلك أم لا، ثم يؤسس على ذلك البرهان كل حكم عقلي بشأن الباري سبحانه، وصولا إلى إثبات نبوة محمد عليه السلام، ثم يتلقى السمعيات بعد إمرارها من مصفاة ذلك النظر الأساسي الذي تكلفه والتزم بلوازمه بين أيدي الخصوم. هذه هي الطريقة الكلامية التي ذمها السلف على المتكلمين! لم يذموا مبدأ الرد على المخالفين بالحجاج العقلي بإطلاق، كما يزعم هؤلاء أنه مقتضى كلامنا في تأويل آثارهم، وإنما ذموا طريقة عقلية معينة، ومبدأ معرفيا معينا! وهي نفس طريقة الأشاعرة والماتريدية ونفس مبدأهم، وإن كانوا قد حرصوا معه على مواطأة أهل الحديث ومطابقتهم في أكثر عقائدهم، خلافا للمعتزلة الذين لم يتلزموا بذلك، وإنما اكتفوا بالتزام إثبات صانع ما، مع إثبات بعض المعاني الواجبة له عقلا بموجب صانعيته لا غير، على خلاف مقتضى النظرية التي أسسوا عليها كل شيء، فإذا سئلوا عن تلك المعاني قالوا ما حقيقته النفي والتعطيل تحت راية التنزيه! المعتزلة لم يبالوا بتكفير أهل الحديث لهم، بل كانوا يرونهم كلهم حشوية جهالا، خلافا لأبي الحسن رحمه الله،

وهذا ما لأجله فارقهم! لكنه لما رد عليهم، أسس كلامه، للأسف على نفس الأصول ونفس المقدمات اليونانية، ونفس المبدأ المعرفي بشأن الغيب وما فيه، ولم يتمكن من الخروج من ذلك حتى انتهى إلى كتاب في آخر حياته قرر فيه اعتقاد الإمام أحمد جملة وتفصيلا، دون تكلف شيء من الكلام، ودون أن يقرر أصلا كلاميا تقوم عليه تلك العقيدة، وهو ما عده علماؤنا تخلصا من صنعة الكلام بكليتها، وانتحالا لطريقة السلف في تقرير الاعتقاد.

ومما يدلك على أن كتب الكلام مذمومة مطلقا عند السلف، بما في ذلك كتب الأشاعرة، أنهما قالا قبل ذلك مباشرة: "وينكران وضع الكتب بالرأي في غير آثار"! فكل كتاب يكتب في الدين، بحيث لا يكون أصل التصنيف فيه ما هو مأثور من الكتاب والسنة وكلام الصحابة رضي الله عنهم وتابعيهم، فهو وبال على صاحبه! وكتب الكلام سواء الكلام المعتزلي أو الأشعري أصل التصنيف فيها العقل المجرد كما يدعون! مبحث الإلهيات كله ليس فيه قال الله ولا قال رسوله ولا يمكن أن يكون فيه ذلك، لأن شرط الفلاسفة في تأسيس المعرفة بأصل أصول الدين، الذي هو وجود الصانع والمعرفة بما يجب وما يجوز وما يمتنع في حقه من أنواع المعاني، شرطهم في ذلك الاعتماد على النظر العقلي الصرف، لأن من استدل فيه بشيء مما في كتاب من كتب أهل الملل المنسوبة إلى رب العالمين، فإنه يتلبس بالدور في ذلك! لهذا لن تجد في كتب الكلام الصرفة نصوصا أصلا ولا آثار! الكلام مجراه على إثبات وجود الصانع ومن ثم إثبات ما يجوز معه أن تصح نسبة شيء من الكتب الدينية (القرآن أو الإنجيل أو التوراة أو الفيدا أو غير ذلك) إلى الصانع المدعى، فكيف يكون ما

فيها حجة في ذلك؟؟ كانوا يتشرطون في مجالس الكلام ألا يحتج أحد بشيء مما في نصوص دينه، وأن يقيم حجته العقلية الموجبة للتسليم بصحة نسبة تلك النصوص إلى الصانع المدعى أصالة! فهذه طريقة قوم يؤسسون الدين كله من أصوله الأولى، والاعتقاد في الله تعالى على الفلسفة المنفكة والمنفصلة عن النصوص والآثار البتة، فإذا فرغوا من تأسيس ذلك وتشييد بنيانه، نظروا بعد ذلك فيما بين أيدي المسلمين من النصوص، فما وافقهم قبلوه وما خالفهم دفعوه إما بإبطال الرواية أو بتحريف الدراية!

فإن قال القوم في دفع هذا الكلام: أنتم كذلك يرد عليكم هذا النقد في كل مرة تردون فيها على الملاحدة أو تجادلون الفلاسفة في وجود الصانع، فإنكم إن استعنتم في كلامكم ومخاصمتكم إياهم بشيء من نصوص الوحيين، اتهمتم بالدور فورا، ولم يقم لكم مطلوبكم بين أيديهم، أجبنا بأن نقول: ليست كتبنا في الرد على الملاحدة كتب كلام، بمعنى أنها ليست موضوعة في تأسيس اعتقاد المسلمين في وجود من صنعهم على إثبات حدوث العالم باستعمال آخر ما عند فلاسفة العصر من نظريات ميتافيزقية معتمدة أكاديميا في هذا الشأن! وإنما هي كتب في النقض العقلي التام للفلسفات الباطلة، من أصولها الأولى، بداية من ذلك المبدأ المعرفي اليوناني السفسطائي الذي ينفي أصحابه المعرفة بوجود من خلقهم أو بما يجب له وما يجوز وما يمتنع، عن كل من لم يسلك تلك الطريقة الفاسدة في إطلاق الحكم العقلي على ما تقولون له "العالم" بإجمال!

يشترط علينا الفيلسوف أن نثبت، معاشر المسلمين، وجود من خلقنا، في ضوء ما اتفق عليه هو وأقرانه من نظرية وجودية بشأن حقيقة العالم بكليته، فيجيبه المتكلم بتحرير برهان كوزمولوجي أنيق يناسب النظرية ولا ينافيها، فيبرهن على وجوب حدوث العالم أولا ثم يؤسس عليه وجود من أحدثه، ثم يفرع كل شيء على ذلك! وأما نحن فنجيبه بإبطال ذلك الشرط الجدلي السفسطائي من أصله الأول، من مبدأ الطرح، ونبين له أن طريقته هو في تكلف بناء أمثال تلك النظريات الفاحشة في موضوعها، التي تتناول الوجود بإطلاق، تقوم على التسليم بانتفاء وجوده سبحانه بالغيب، بما يناقض العقل أتم المناقضة، ويقتضي من الشناعات ما لا يحصيه إلا رب العالمين! فالذي يسلك تلك الطريقة في الرد على الفيلسوف الملحد، لا يصدق فيه أنه متكلم يلزمه ألا يأتي بشيء من نصوص الوحيين في سياق الحجاج وإلا دار الأمر عليه! نحن ننقض باطلهم ثم إذا أردنا تأسيس الحق، أسسناه على الفطرة السوية النقية، بعدما يكون قد تم إزالة ذلك الوسخ من عليها، بما لا يكون إلا بإسماعهم ما جاء به الرسول عليه السلام! أما أهل الكلام فلا ينقضون أصل الباطل اليوناني، وإنما يؤسسون عليه أصول الملة بطريقة بدعية ما أنزل الله بها من سلطان!

لهذا كان السلف يقولون: العلم بالكلام هو الجهل والجهل به هو العلم، وإذا صار الرجل رأسا في الكلام قيل زنديق، أو رمي بالزندقة! هذه صنعة يسلم عقل المرء وعلمه ودينه بتركها بالكلية، لا بالانخراط فيها! هي مزرعة للشك والاضطراب المبين، وليست طريقا لتأسيس اليقين! وهي صنعة يقال لمن أخطأ فيها كفرت، فأي خير يكون فيها والإنسان لا يسلم من الخطأ والزلل أبدا ما دام حيا،

وما دام في نفسه نظر يتقلب؟؟! لماذا يكون الكفر فيها عن خطأ لا ينتبه إليه الواقع فيه، خلافا لما عليه المسلمون من التكفير فيما تتعاظم أدلته وتستفيض وتتضافر في بناء الدلالة؟؟ لأنها صنعة تعكس طريق العقل البتة، فتؤسس الضروريات الكبرى على النظريات البعيدة عظيمة الاشتباه والالتباس، وليس العكس! فعندما يكون مطلبك النظري بحيث يُنتهى منه إلى إثبات أجلى البديهيات الكبرى على الإطلاق، التي لا يقوم للإنسان ثقة في ملكة العقل نفسها القائمة بنفسه إلا بالتسليم بها، فأنت ضال ضائع مهما استحسن الناس طريقتك في ذلك! وما أثبت به اليوم ما أثبت، فلا تسلم من أن تنفيه بنظيره غدا، ترجع القهقرى! وما أقبلت عليه الليلة بنظرك ورأيك، لا تأمن من أن تعرض عنه غدا برأي ونظر مماثل! تحسب أنك بذلك النظر تسلم من التقليد في الإيمان مع أنك تصبح به مقلدا لفلاسفة اليونان في مبدأ النظر وفي طريقتهم السفسطائية في بناء العقائد بالغيب وما فيه، من حيث تحسب أنك قد سلمت من موافقة الدهماء والسفهاء في أسباب العلم والمعرفة! ولهذا قال السلف إن المتكلم يصبح على دين ويمسي على غيره، يتقلب غاية التقلب، يعاني من تكافؤ الأدلة ولا يستقر له أمره أبدا، إلا أن يرحمه الله ويكف عن ذلك العبث البتة! وهو ما حصل فعلا فيما يروى عن كثير من حذاق القوم ممن صدقوا القصد لله تعالى وأخلصوا دينهم له سبحانه! يقول قائلهم: اللهم إيمانا كإيمان العجائز، ويشهد عند موته بأنه ما حصل من الكلام شيئا على طول ما بذله من الاشتغال فيه!

ولهذا قال الإمام الشافعي رحمه الله: ما ارتدى أحد بالكلام فأفلح، يعني طريقة القوم في العبث الفلسفي! وقال أبو يوسف: من طلب العلم بالكلام تزندق! ما معنى من طلب العلم بالكلام؟ يعني اتخذ من علم الكلام أساسا لبناء إيمانه ومعرفته بالباري سبحانه كما يسلكه هؤلاء في كتبهم!

ثم قال أبو محمد في خاتمة المتن: وبه أقول أنا، وقال أبو علي بن حبيش المقرئ: وبه أقول: وقال شيخنا ابن المظفر وبه أقول، وقال اللالكائي وبه أقول، وقال الطريثيثي وبه أقول، وقال السلفي وبه نقول، وقلت أنا المعلق عليه (أبو الفداء عفا الله عنه): وبه أقول، والله أسأل ألا أموت إلا عليه، وبالله التوفيق، والحمد لله أولا وآخرا.

الموضوعات